

# صيد الأعواء

النسخة الإلكترونية خاصة بالموقع

saaaid.net

# الكتب التي تكلم عليها الشيخ الألباني



إعداد  
محمد حامد محمد

# الكتب التي تكلم عليها

الشيخ الألباني رحمه الله تعالى

إعداد

محمد حامد محمد

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله .

اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد —

( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ) آل عمران/ ١٠٢ .

( يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ) النساء/ ١ .

( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ) الأحزاب/ ٧٠- ٧١ .

ثم أما بعد....

فهذه دُرّة جديدة من دُرر محدث الديار الشامية العلامة محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى ، نقدمها لأعزائنا القراء ، مستخلصة من كتب الشيخ عليه رحمة الله ، والمعلوم أن أي كتاب من كتب الشيخ لا يخلو من فوائد ، وعلوم شتى ، ومسائل منوعة .

ومن تلك الدُرر : الكتب والأبحاث والرسائل العلمية الواردة في ثنايا كتب الشيخ رحمه الله تعالى ، وقد تتبعناها من مظانها ، كتاباً كتاباً، وأثبتُ منها ما اشتمل على فوائد ، قلَّ أن تجدها في غير هذا الكتاب .

وقد بلغت عدتها ١٤٥ كتاباً ، رتبناها ، وقد جعلت لكل كتاباً عنواناً مستقلاً ، وأثبتُ ما أثبتته الشيخ رحمه الله — إن ورد في حاشية — بلفظه ، بنصه وتمامه .

والحمد لله أولاً وآخراً.

وكتب

محمد حامد محمد

[Mohamed-hamed-mohamed@hotmail.com](mailto:Mohamed-hamed-mohamed@hotmail.com)

## الأدب المفرد

هذا، وقد امتحن بحديث الترجمة<sup>(١)</sup> بعض المتعلقين بهذا العلم الشريف، والمتاجرين به، من الناشرين المدعين للعلم، والكاتبين، ولا أقول المؤلفين فيه، يجمعهم في ذلك أنهم جميعاً أنكروا رواية البخاري من فعله صلى الله عليه وسلم، بعضهم صراحة، وبعضهم ضمناً. الأول: محمد فؤاد عبد الباقي، فإنه قال تحت حديث العلاء بن المسيب في "الأدب المفرد" (ص ٣١٢ / ١٢١١) : " البخاري في: ٤ - كتاب الوضوء ، ٧٥ - باب فضل من بات على وضوء. مسلم في: ٤٨ - كتاب الذكر والدعاء والتوبة.. ح ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ ". وهذا خطأ من ناحيتين: الأولى: أن البخاري إنما روى الحديث في المكان الذي أشار إليه من " الوضوء " من طريق منصور التي هي من أمره صلى الله عليه وسلم، وليس من فعله كما تقدم بيانه، فكان حقه - لو كان يعلم - أن يعزوه لكتاب " الدعوات "، فإن الحديث فيه كما تقدم مشاراً إليه برقمه.

والأخرى: أن مسلماً لم يرو الحديث مطلقاً من فعله صلى الله عليه وسلم لا من طريق العلاء بن المسيب، ولا من غيره، كما تبين لك من هذا التخريج.

(١) " كان إذا أوى إلى فراشه نام على شقه الأيمن، ثم قال: اللهم أسلمت نفسي إليك ووجهت وجهي إليك وفوضت أمري إليك وألجأت ظهري إليك رغبة ورهبة إليك لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك، أمنت بكتابك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت، وقال صلى الله عليه وسلم: " من قالهن ثم مات تحت ليلته مات على الفطرة ".

والثاني: الشيخ الجليلاني في شرحه على "الأدب المفرد" (٢) /  
(٦١٩) ، فقد بالغ في الوهم أنه قرن مع مسلم أبا داود والترمذي!  
وأضاف إلى البخاري كتاب التوحيد أيضا.

يشير بذلك إلى رواية أبي الأحوص التي هي من أمره صلى الله عليه وسلم كما تقدم في (رابعاً) ، وإنما يقع هذا الشيخ الفاضل في مثل هذا الخطأ في التخريج لعدم ممارسته هذا العلم، وانتباهه للفرق بين القول والفعل، مع أن هذا ضروري جداً من الناحية الفقهية كما لا يخفى على العلماء، وقد وقع له وللمذكور الأول مثل هذا الخطأ في تخريجهما لأحاديث "الأدب المفرد" الشيء الكثير، كما ستراه منها عليه في كتابي الجديد "صحيح الأدب المفرد" الذي أرجو أن أنتهي منه قريباً بإذن الله تبارك وتعالى. ثم انتهيت منه، وطبع وصدر هو وقسيمه "ضعيف الأدب المفرد"، والحمد لله على توفيقه. الثالث: جماعة من العلماء بإشراف زهير شاويش! كذا قال في الوجه الأول من طبعته الأولى بالترتيب الجديد! لكتاب "رياض الصالحين" الذي كنت حققته من قبل، وطبعه سنة (١٩٧٩ - ١٣٩٩) الطبعة الأولى، ثم أعادها ثانية سنة (١٤٠٤) ، والثالثة سنة (١٤٠٦) .

ثم قام بطبعه هذه السنة (١٤١٢) بالترتيب الجديد، وقدم لها بمقدمة ملؤها الكذب والزور وقلب الحقائق بما لا مجال لبيان ذلك الآن، فحسب القراء دليلاً على ذلك زعمه أنه "تحقيق جماعة من العلماء"، فانظروا الآن في المثال الآتي: لقد علقت "جماعة العلماء" على هذا الحديث، وقد قال النووي في تخريجه إياه (رقم ٨١٧ - الطبعة الأولى بتحقيقي) و (رقم ٨١٨ - تحقيق جماعة من العلماء) ، قال النووي: "رواه البخاري بهذا اللفظ في كتاب الأدب من صحيحه".

علقت عليه الجماعة بقولها (ص ٣٣٧) :

" تقدم هذا الحديث برقم (٨١) وسيأتي برقم (١٤٧٠) ورواه الإمام البخاري في الوضوء والدعوات والتوحيد. بزيادة عما هنا، ولم أجده في كتاب الأدب. وانظر " فتح الباري " ( ١ / ٣٥٧ و ١١ / ١٠٩، ١١٣، ١١٥، ١٣ / ٤٦٢ ) .

ولعل المؤلف وهم إذ إن الحديث في كتاب الأدب المفرد للبخاري . فتأمل أيها القارئ الكريم في هذا التخريج، هل هو أولا من عمل "جماعة من العلماء " أم الجهلة، أم هو عمل فرد واحد لا يدري ما ينطق به لسانه، وما يجري به قلمه، ألا وهو الذي أعلن أن التحقيق المذكور هو بإشرافه، بدليل قوله: " ولم أجده.. ؟! هذا أولا.

وثانيا: هل كان عزوه تحقيق الطبعة الجديدة لـ " جماعة من العلماء " من باب تغيير شكل من أجل الأكل الذي تمثل جليا في حشره نفسه وغيره معي في تحقيق كتاب " التنكيل " كما شرحت ذلك في مقدمة طبعته الجديدة؟ أم هو الإعجاب والغرور بالتحقيق المزعوم هنا فعزاه لنفسه هنا دونهم؟ (أحلاهما مر) .

وسواء كان هذا أو ذاك، فهذا التخريج وحده أكبر دليل على أن كاتبه ليس طالب علم، فضلا عن أنه ليس عالما، فكيف " جماعة من العلماء"؟! وذلك للوجوه الآتية:

أولا: أن الحديث في " صحيح البخاري " كما علمت، إنكار وجوده فيه مع توفر الفهارس الميسرة للاطلاع عليه يؤكد ما ذكرت.



ثانيا: أن الأرقام التي عزاها لـ " فتح الباري " هي ليست من كده وبجته وتنقيبه، وإنما هي من سرقاته الكثيرة التي فشت في كتاباته وتعليقاته، فهو استفادها من الطبعة السلفية التي استقصى أطراف أحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله، فقد أشار في الموضع الأول لحديث البراء (١ / ٣٥٧) إلى أرقام أطرافه، فجاء هذا المتشيع بما لم يعط! فحول أرقامها إلى أرقام الصفحات والمجلدات!! تبجحا وتدليسا على القراء، وإيهاما أن ذلك من تتبعه للحديث الذي لم يجده.

ثالثا: يا لله! ما أجهل ما قيل: ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم. كما روي في الحديث الضعيف: " ما أسر عبد سريرة إلا ألبسه الله رداءها، إن خيرا فخير، وإن شرا فشر "، فما أجهله من حديث لو صح .

لقد كشف الله عن سرقة هذا المدعي وعن جهله وعجبه وغروره، بأن ألهمه أن يحول أرقام أطراف الأحاديث إلى أرقام صفحاتها تدليسا وتمويهها - كما سبق - وفيها صفحة (١١٥) من المجلد (١١) ، والحديث الذي نفى وجوده فيها! وبالرقم الذي رقمه محمد فؤاد (٦٣١٥) ! فحوله هو إلى رقم الصفحة كما رأيت، ليعمي عنه، وقد جمعت أنا بين ذكر المجلد والصفحة ورقم الحديث في أول هذا التخريج.

وله من مثل هذا النوع من الخلط والعدوان على العلم الشيء الكثير في تعليقاته التي يعتدي بها علي وعلى كتيبي، وقد سبق له مثال تحت الحديث (٢٨٤٠) فراجع.

والرابع والأخير إن شاء الله من الممتحنين في هذا الحديث، ألا وهو المدعو حسان عبد المنان، فقد قام هذا الرجل في هذه السنة بطبع "رياض الصالحين" طبعة جديدة مسخها مسخا وتصرف فيه تصرفا سيئا بحيث صار نسبة الكتاب إلى الإمام النووي كذبا وزورا مكشوفاً لأسباب كثيرة قد ذكرت شيئا منها في موضع آخر (٢)، منها أنه حذف منه نحو أربعمئة حديث كما حذف كلام النووي عليه شرحا، أو تحسينا وتصحيحا. وهذا الحديث من تلك الأحاديث التي حذفها تحت بابه رقم (١٢٧ - باب آداب النوم..)، وقد ذكر النووي فيه حديث الترجمة هذا، وحديثه من رواية منصور المتقدم، فاحتفظ بطرفه الأول من هذا مشيرا إلى أنه يأتي بتمامه، وحذف الأول دون أن يشير إلى ذلك، والسبب واضح لأنه فيما بدا لي من صنيعه في هذا الكتاب أنه لا معرفة عنده بما في الأصول من الأحاديث، وإنما هو يستفيد من الكتب الجامعة للأحاديث، ومن بعض الكتب التي تعني بتخريج الأحاديث والكلام عليها، فإذا وجد فائدة أو نقدا تبناه وذكره دون أن ينسبه إلى صاحبه، فيظهر لي أنه ما حذفه إلا وقد شك على الأقل في وجوده في "صحيح البخاري"، ولم يساعده الوقت للبحث عنه مستعينا بالفهارس، وليس بالعلم الذي في صدره - إن كان فيه -، وإلا لم يكن لحذفه معنى معقول لو كان واجدا له، لأن فيه فائدة لا توجد في رواية منصور وهي مداومة النبي صلى الله عليه وسلم على النوم على شقه الأيمن، والدعاء فيه، والنووي رحمه الله ما أوردها إلا لذلك.

[ سلسلة الأحاديث الصحيحة ٩١٤/٦ ].

(تنبيه آخر) لقد تحرفت جملة: " ورب كل شيء ومليكه " إلى جملة شاذة بمرّة " كل شيء بكفيك "، هكذا وقعت في " الأدب المفرد

"في كل الطبقات التي وقفت عليها، ومنها الهندية، وهي أصحابها. وكذلك وقعت في متن شرح الشيخ فضل الله الجيلاي! وهي خطأ بلا شك من بعض نساخ "الأدب"، لمخالفتها لكل مصادر الحديث المتقدمة، ومنها "أفعال العباد" للبخاري مؤلف "الأدب" مما لا يبقى أدنى ريب في خطئها. والحديث مما ضعفه (حسان الهدام) بدون حجة أو برهان، ولم يرض بتصحيح من تقدم ذكره وغيرهم مما لم نذكره هنا، وإنما اقتصر على تحسينه إياه على استحياء! مشككا فيه بقوله فيه: "حديث حسن إن شاء الله تعالى"، وقد أكثر من مثل هذا التشكيك في كثير من الأحاديث الصحيحة في تخرجه لكتاب ابن القيم "إغاثة اللهفان"، وكنتم صحة حديث ابن عمرو، وقد بينت ذلك كله في ردي عليه رقم (٢٩) .

## الأنوار الكاشفة لـ "تناقضات" الخساف الزائفة

وكشف ما فيها من الزيغ والتحريف والمجازفة

وتنبه ثالث: وهو أن الحديث - بلفظيه - قد سقط من "زوائد ابن حبان" (ص ٦١) فليُحقق به، وله أمثلة كثيرة أنا في صدد جمعها - إن شاء الله تعالى -.

هذا؛ ولعل مما يفيد القراء الكرام أن أذكر بأن مثل هذا التصحيح لغيره بعد ذاك التضعيف لذاته مما يشير حفيظة بعض الجهلة الأغرار، ويعده تناقضاً وجهلاً؛ كذاك المسمى بحسن السقاف، والمنتسب إلى آل البيت الأطهار، والشاطر في قلب الحق باطلاً، والصواب خطأ، وقد نذر نفسه، وجعل دأبه الرد على الألباني، فكم له من رسالة في ذلك، منها ما أظهره أخيراً بعنوان؛ "تناقضات الألباني.."، وقد كفاني مؤنة الرد عليه والكشف عن زوره وبهتانه، وجهله وضلاله: الأخ الفاضل علي الحلبي في كتابه القيم "الأنوار الكاشفة لـ "تناقضات" الخساف الزائفة وكشف ما فيها من الزيغ والتحريف والمجازفة؛ فإليها ألفت الأنظار؛ فقد نفع الله بها كثيراً، حتى بعض المغرورين به سابقاً حينما علموا وأنصفوا.

ولكني أريد هنا أن أقول له (قولاً ليناً لعله يتذكر أو يخشى) :

أولاً: هل أنت معصوم فلا يقع منك خطأ علمي ما؟ فإن أجاب بأنه ليس بمعصوم، وأن الخطأ منه وارد - كما هو الواجب على المؤمن حقاً - قلت:

ثانياً: فإذا تبين لك الصواب فيما بعد؛ هل ترجع إليه - كما يفعل الألباني - أم تصرُّ عليه؟ فإن أجبت بالإيجاب - كما هو جواب المؤمن - فلماذا تسمي إذن تراجع الألباني إلى الصواب خطأ، بدليل أن تشجعه على الرجوع إلى الصواب دائماً وأبداً، وإن كان هو بفضل الله ليس بحاجة إلى تشجيع واحد مثلك؟!!! أليس "تناقضك" ! وعدم تراجعك عنه من أكبر الأدلة على أن وراء الأكمة ما وراءها؟! وختاماً أسأل الله تبارك وتعالى أن يهديك إلى أن تتعلم علم الكتاب والسنة معاً وعلى منهج السلف الصالح، حتى ينجو المغرر بهم من ضلالك، وإلا ... فعلى نفسها جنت براقش.

وأما أنا؛ فإني أرجو منه تعالى أن يزيدني توفيقاً في خدمة الحديث والسنة والانتصار لها، وأن يسدد في ذلك خطاي، وأن يجعل ذلك سبباً ليغفر لي خطيئتي يوم الدين.

وأما الخلاص من كيد الكائدين، وحسد الحاسدين، وطعن الطاعنين؛ فلا سبيل إليه إلا بالوفاء على الإيمان إن شاء الله تعالى.

وما أحسن ما قيل:

ولست بناجٍ من مقالة طاعن      ولو كنت في غارٍ على جبلٍ وعُرٍ  
ومن ذا الذي ينجو من الناس      سالماً ولو غاب عنهم بين خافيتي نسرٍ

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣٧١/٧]

وقد خرجته في " الضعيفة " (٦٢٠٥)<sup>(١)</sup> ، نعم يمكن القول بتحسين الحديث بهذا الشاهد ونحوه. ومن أجل ذلك أوردته هنا، وكنت خرجت حديث الترمذي عن أبي هريرة في " الضعيفة " (١١٥٠)<sup>(٢)</sup> لتفرده بتفسير الرتع، فلينتبه لهذا إخواني القراء قبل أن يفاجئهم من اعتاد أن يدعي "التناقضات" فيما لا يفهمه، أو يفهمه، ولكن زين له أن يدس السم في الدسم، ولا أدل على ذلك من تأليفه الذي نشره باسم " صحيح صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من التكبير إلى التسليم كأنك تنظر إليها "!!

وهو في الحقيقة، إنما فيه ما يدل على تعصبه لمذهب الشافعية - ولا أقول الشافعي - على السنة الحمديدية، حتى وصل به الأمر أن يبطل صلاة من قرأ سورة \* (إذا السماء انشقت) \*، وسجد فيها، مع علمه بأن الحديث متفق على صحته، ولذلك لم يورده في " صحيحه " المزعوم لأنه مخالف لمذهبه، كما أنه لما ساق حديث أبي سعيد من رواية مسلم فيما كان صلى الله عليه وسلم يقرؤه في صلاة الظهر لم يذكره بتمامه، بل بتر منه ما كان صلى الله عليه وسلم يقرؤه في الركعتين الأخيرتين من الظهر، لأنه مخالف لمذهبه، والأدهى والأمر أن الإمام الشافعي قد قال في كتابه " الأم " بهذا الذي بتره من الحديث تعصبا منه للشافعية! وأعجب من هذا كله لقد خالفهم جميعا انتصارا منه للبدعة، ومتابعة منه للعوام، فكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صرح بأن التلفظ بالنية في الصلاة سنة!

(١) " إن الله عز وجل سرايا من الملائكة تحل، وتقف على مجالس الذكر في الأرض، فارتعوا في رياض الجنة، قالوا: وأين رياض الجنة؟ قال: مجالس الذكر، فاغدوا وروحوا في ذكر الله عز وجل، وذكروه بأنفسكم "

(٢) " إذا مررت برياض الجنة فارتعوا، قلت: يا رسول الله وما رياض الجنة؟ قال: المساجد، قلت: وما الرتع يا رسول الله؟ قال: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر "

مع أن الإمامين الرافعي والنووي صرحا بأنه ليس بشيء، فمثل هذا الدعي الذي يخالف السنة والأئمة انتصارا لهواه والبدعة، لا يستغرب منه أن ينتصب لمحاربة من نذر نفسه لخدمة السنة، ونشرها بين المسلمين، بالافتراء عليه ونسبة " التناقضات " إليه. فالله حسيبه.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/١٣٣]

## الإخوان

وكذلك صنع المعلق على كتاب "الإخوان" المسمى بـ (مصطفى عبد القادر عطا) ؛ فإنه عزاه لأكثر من عشرة مصادر - منها الشيخان طبعاً -؛ فأوهم وهم المنذري نفسه! وزاد وهماً آخر: أنه عزاه لابن حبان في "صحيحه": "موارد الظمان" (٢٨٥) ؛ كذا قال! وليس هو فيه، لا بهذا الرقم ولا بغيره، بل هو ليس على شرطه؛ لأنه في "الصحيحين"؛ اللهم! إلا حديث الترجمة، ولكنه ليس فيه، ولا في أصله "صحيح ابن حبان"، وإنما روى فيه حديث الشيخين (١/٤٧٣ - ٤٧٤/٢٣٧ و٢٣٨ - الإحسان/ المؤسسة) .

وقد خلط المعلق عليه أيضاً، لكن خلطاً آخر معاكساً لما تقدم؛ فإنه لما خرج من رواية الشيخين وغيرهما؛ خرج أيضاً طريق طلق بن حبيب، ونعيم الجمر، ولم يبين الفرق بين روايتهما ورواية الشيخين التي رواها ابن حبان! وهذا إن دل على شيء؛ فإنما يدل على الحداثة، أو قلة الفقه أو النباهة!

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٢٥٧/٧]



## المختارة

وقد حققت من كتابه المذكور "مسند الخلفاء الراشدين"، يسر الله لي إخراجہ للناس مطبوعاً محققاً كاملاً، بفضلہ وكرمه.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤٠٥/٣]

وسقط الحديث من مطبوعة "المختارة"، وليس فيه ترجمة لـ (الحكم ابن عطية) عن ثابت عن أنس. فالظاهر أنها كانت قصاصة من القصاصات التي كان يلحقها بمكانها، وقد شاهدت منها الشيء الكثير في نسخة الظاهرية، وهي بخط المؤلف رحمه الله، وهذه ربما ضاعت أو لم تصور.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٩٠/١١]

والخلاصة أن الإسناد ضعيف مسلسل بالجهولين: القاسم هذا، والراوي عنه حمزة وعنه عبد الملك بن أبي زهير، فإيراد الضياء له في "المختارة" لا يجعله عندنا من الأحاديث المختارة، بل هذا يؤيد ما ذكرته مراراً من أن شرطه في هذا الكتاب قائم على كثير من التساهل من الإغضاء عن جهالة الرواة تارة، وعن ضعفهم تارة أخرى.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢٨/٢]

## الأحكام الكبرى

قال في مقدمة كتابه " الأحكام الكبرى ": " وإن لم تكن فيه علة ، كان سكوتي عنه دليلا على صحته " !

وكتابه الآخر " مختصر أحكام الشريعة " المعروفة بـ ( " الأحكام الكبرى " ) ، قد نص في مقدمتها قال: " فإني جمعت في هذا الكتاب متفرقا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ... وتخيرتها صحيحة الإسناد ، معروفة عند النقاد ... " .<sup>(١)</sup>

---

<sup>(١)</sup> ونحن في صدد استنساخ الكتابين ، يقوم بنسخ الأول منهما ابنى عبد اللطيف وقد جاوز حتى الآن نصفه ، وبدأت بتحقيقه والتعليق عليه وبالأخر ابنى عبد الرزاق ، وفقهما الله لطاعته ، وأنعم عليهما بمزيد من توفيقه وهدايته.

## الأحكام الوسطى

من المعروف عند المشتغلين بالحديث - ومنهم الكوثري - أن الحديث الذي يورده عبد الحق في كتابه المذكور ساكتاً عليه فهو صحيح عنده؛ كما نص عليه .

منه نسخة في " الظاهرية " لكن عنوانها: " الأحكام الكبرى "، وهي عندي " الوسطى "؛ لأنها مجردة الأسانيد، أما " الكبرى "؛ ففيها الأسانيد من مسلم والدراقتني وغيرهما من المخرجين منهم إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، يثبتها المؤلف كما وقعت في كتبهم. ولا مجال للقول الآن بأكثر من هذا.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٦١/٨]

وما جاء في نسخة الظاهرية على طرفها أنها: " الأحكام الكبرى "؛ خطأ، كما تبين لي بعد أن باشرت تحقيقها وتخرجها منذ سنين.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٢٢/١١]

## الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان

حديث غزو مكة من رواية الحارث بن الرصاء عزاه الحافظ في ترجمة (الحارث) من "الإصابة" للترمذي وابن حبان وصحاه! وما أظن عزوه لابن حبان إلا وهماً؛ لأن المتبادر منه أنه يعني "صحيح ابن حبان" ولم نره في ترتيبه المسمى بـ "الإحسان" للأمر علاء الدين الفارسي، ولا في ترتيب زوائده المعروف بـ "موارد الظمان" للحافظ الهيثمي، وليس له في "الإحسان" إلا حديث واحد في اليمين الفاجرة، هو في "الإحسان" (٣٠٣/٧ - ٣٠٤)، وهو في "الموارد" برقم (١١٨٩)، فلو كان الحديث في "صحيح ابن حبان"؛ لأورده الهيثمي إن شاء الله في "موارد الظمان".

وبياناً للحقيقة أقول: ما ذكرته عن الموارد إنما هو من باب الاستشهاد لا الاحتجاج، فقد استخرجت أنا بنفسني عشرات الأحاديث من "الإحسان" مما فات على الهيثمي فلم يوردها في "موارد الظمان"، وهي على شرطه، فضممتها إليه في مشروعي الذي أرجو أن يطبع قريباً بقسميه: "صحيح موارد الظمان في زوائد صحيح ابن حبان" و"ضعيفه". والله ولي التوفيق.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/٧٣٣]

(تنبيه) : سقط من " الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان " للأُمير علاء الدين، الطريق الأولى الصحيحة لهذا الحديث، بخلاف الطريق الثالثة اللينة، فهي ثابتة فيه برقم (٥٢١٣) ، مع ثبوت الطريقتين معا في " موارد الظمان "، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك برقميهما، فلا أدري إذا كان السقط من مرتبه، أو ناسخه، أو طابعه، فإن كان الأول فهل كان ذلك منه قصدا، أو سهوا؟ ! فإن كان الأول، فهل كان ذلك عن منهج التزمه فيه، منه حذف المكرر منه، أم كان ذلك سهوا منه؟ فإن كان الأول - وهذا ما أستبعده - فيرد عليه شيثان:

الأول: أننا في هذه الحالة لا نستطيع أن نعتقد أن " الإحسان " يغني عن أصله: " صحيح ابن حبان ".

والآخر: أنه يجب في هذه الحالة الاحتفاظ بالمتن الصحيح إسناده، وحذف اللين إسناده، وليس العكس، كما وقع في هذا الحديث. والله أعلم.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/٣٣٧]

## الاحتراف في فضائل التجارة

لابن فرضح. قال الحافظ في "اللسان":

"ورأيت له تصانيف؛ منها كتاب "الاحتراف"، ذكر فيه أحاديث وآثاراً في فضائل التجارة؛ لا أصل لها". ثم ساق له واحداً منها.<sup>(١)</sup>

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٨٧/١٠]

---

<sup>(١)</sup> منها حدثنا يوسف بن زيد هو القراطيسي ثنا أسد بن موسى ثنا خالد بن عبد الله القشيري ثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال: اللهم لا تحوجني إلى أحد من خلقك قال فسمعت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "لا تقل هكذا بل قل اللهم لا تحوجني إلى شرار خلقك الذين إذا أعطوا منوا وإذا منعوا عابوا" هذا أو معناه كتبتنه من حفظي وهو حديث لا أصل له وخالد ما عرفته بعد. (لسان الميزان ٥٧١).

## الإمام بأحاديث الأحكام

وقعت رواية سفيان بن عيينة الشاذة المتقدمة معزوة للبخارى فى كتاب " الإمام بأحاديث الأحكام " (ص ٢٢٧) وهو خطأ من ناسخ المخطوطة التى طبع الكتاب عليها ، وهناك فى المكتبة الظاهرية نسختان أخريان وقع العزو فىهما على الصواب: " أخرجه أبو داود " ، وفات الأخ الأستاذ محمد سعيد المولى الذى راجع الكتاب وعلق عليه ، أن يصحح منهما ذلك الخطأ ، وقد ترتب عليه خطأ آخر ، وهو عزو قول أبى داود فى توهيم رواية ابن عيينة وقد تقدم أيضا إلى البخارى كذلك ، فعسى أن يصحح ذلك فى طبعة أخرى للكتاب ، وتقابل بالنسختين المشار إليهما مقابلة دقيقة إن شاء الله.

[إرواء الغليل ٣/٣٤١]

## الإمام

كتاب عظيم جدا فى الاحكام لابن دقيق العيد، قال الذهبي: (ولو كمل تصنيفه وتبييضه لجاء فى خمسة عشر مجلدا) .

[أحكام الجنائز ص ٢٣٣]

## الأحاديث الضعيفة في سلسلة الأحاديث الصحيحة

وبين يدي الآن جزء صغير بعنوان "الأحاديث الضعيفة في سلسلة الأحاديث الصحيحة" للمدعو رمضان محمود عيسى، الناشر: دار الفكر - الخرطوم، انتقد من هذا المجلد من "السلسلة الصحيحة" اثني عشر حديثاً، لم أر في نقده إياها شيئاً من العلم والفهم يستفاد منهم، وإنما هو يلوك بعض القواعد العلمية يركن إليها، وهو لم يعها، أو لم يفهمها فهماً جيداً.

وطريقته في النقد أنه ينقل كلامي وتخريجي للحديث، ثم يعقب عليه ناقداً بجهله وهواه، تحت عنوان (التعليق) ، ثم ييدي رأيه الفج في تضعيف الحديث، يختلف ذلك عنه باختلاف نوعية الحديث:

فهو تارة يضعف الراوي الثقة بقول من قال: "يروي المناكير عن فلان" (ص ١٧) ، وهذا لا يعني التضعيف المطلق في اصطلاح العلماء؛ فهو ليس كمن قيل فيه: "منكر الحديث".

وتارة يجهل أن قول الصحابي: "من السنة كذا"؛ أنه في حكم المرفوع (ص ٣٤) ، فضعف بذلك الحديث الآتي برقم (٢٢٩)<sup>(١)</sup> ، كما أنه لا يقيم وزناً مطلقاً لعمل الصحابة به، وهذا من كمال جهله وقلة تقديره لثناء الله عليهم؛ كما تقدم في افتتاحية هذه المقدمة.

---

(١) "إذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع، فليركع، حين يدخل ثم يدب راکعاً حتى يدخل في الصف، فإن ذلك السنة".



ثم هو في الغالب يضعف بقية الأحاديث بضعف مفردات طرقها، وهو بذلك يعني أنه لا يعتد بقول العلماء: إن الحديث الضعيف يتقوى بكثرة الطرق ما لم يشتد ضعفها.

وإليكم مثلاً واحداً من تلك الأحاديث التي جار عليها وضعفها، وهو الحديث الأول عنده، والآتي برقم (١٠٩)<sup>(١)</sup> :

قال (ص ٩) بعد أن نقل تخريجي إياه واستفاد منه علل طرقه:

"والحديث بها ضعيف؛ لأنه فقد في الأول والثاني والثالث والرابع شرط العدالة، وفي الخامس شرط الاتصال، ومما هو معلوم لدى علماء المصطلح أن طرق الكذابين والمتروكين والمجاهيل والأسانيد المنقطعة لا يقوي بعضها بعضاً، ولو كانت مئة طريق، والله أعلم".

وهذا الكلام وحده يبنى من كان على شيء من المعرفة بهذا العلم أنه جاهل لا يستحق المناقشة؛ لأنه سوى فيه بين طرق الكذابين والطرق الأخرى التي هي دونها في الضعف، وهذا مع كونه خطأ في نفسه؛ فهو افتراء على العلماء؛ لأنهم يفرقون بين ما خف ضعفه فيقوى الحديث بمثله، وبين ما اشتد ضعفه، وعلى هذا التفريق جرينا منذ فقهنا الله تبارك وتعالى هذا العلم، وعلى هذا الأساس بنيت صحة هذا الحديث، لأن أكثر طرقه ليس فيها ضعف شديد، لا سيما وقد وقفت على طريق أخرى عن مجاهد بإسناد رجاله ثقات، وصححه الحافظ ابن حجر، فألحقته بالطرق الأخرى تقوية لها كما سترى في هذه الطبعة إن شاء الله، وذلك من فوائدها.

(١) "ما السموات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة".

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/١]

## الأحاديث الضعيفة والموضوعة في أمهات الكتب الفقهية

كنت بدأت مشروعاً هاماً في نظري وهو نافع جداً للمشتغلين  
بالفقه سمّيته "الأحاديث الضعيفة والموضوعة في أمهات الكتب الفقهية  
" وأعني بها:

- ١ - الهداية للمرغيناني في الفقه الحنفي.
- ٢ - المدونة لابن القاسم في الفقه المالكي.
- ٣ - شرح الوجيز للرافعي في الفقه الشافعي.
- ٤ - المغني لابن قدامة في الفقه الحنبلي.
- ٥ - بداية المجتهد لابن رشد الأندلسي في الفقه المقارن

ولكن لم يتح لي إتمامه - مع الأسف - لأن مجلة (الوعي الإسلامي  
الكويتية) التي وعدت بنشره ورحبت به حين اطلعت عليه لم تنشره  
وإذ قد فاتني ذلك فلعلي أوفق في مناسبة أخرى إن شاء الله تعالى إلى  
أن أضع لإخواني المشتغلين بالفقه منهجاً علمياً دقيقاً يساعدهم ويسهل  
لهم طريق معرفة درجة الحديث بالرجوع إلى المصادر التي لا بد من  
الرجوع إليها من كتب الحديث وبيان خواصها ومزاياها وما يمكن  
الاعتماد عليه منها والله تعالى ولي التوفيق.

[مترلة السنة في الإسلام ص ٢٠]

## الإصابة في الانتصار للخلفاء الراشدين والصحابه

ثم إن أحد المنتصرين لصلاة العشرين ركعة أصلحه الله - قام بالرد على الرسالة المذكورة في وريقات سماها " الإصابة في الانتصار للخلفاء الراشدين والصحابه " حشاها بالافتراءات، والأحاديث الضعيفة بل الموضوعة، والأقوال الواهية.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٧/٢]

## اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم

هو لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني رحمه الله، وهو كتاب نفيس في بابه لا نظير له في موضوعه.

[جلباب المرأة المسلمة ص ٨٢]

## آية الكرسي معانيها وفضائلها

لقد أطلعني بعض الإخوان على رسالة بعنوان ((آية الكرسي معانيها وفضائلها)) للحافظ السيوطي، تحقيق وتعليق يوسف البدري، مراجعة د. محمد أحمد عاشور. دار الاعتصام. ذكر في المقدمة أنهما نقلها عن ((الدر المنثور)) للسيوطي، وأنهما لم يتقيدا بترتيبه وتأليفه؛ بل استفادا من باقي التفاسير، كالطبري. . . وغيره، وذكرنا في ((خاتمة)) الكتيب:

((ونلاحظ أننا أمام أحد كبار الحفاظ. . ومع ذلك؛ فقد ورد في كتابه بعض الروايات الضعيفة، فزدنا عليه ما صح (!) وعقبنا أسفل كل صفحة بحال ما أورده من الآثار أو الأخبار (! . .)).

وفي هذا الكلام على اختصاره ما يخالف الواقع:

أولاً: أنهما لم يبينا حال أكثر الآثار والأخبار المذكورة في ((كتيبهما))، ولا هما أهل لذلك؛ لجهلها بهذا العلم، كما يدل على ذلك بعض تعليقاتهما، وجل ما فعلا إنما هو التخريج، والقليل الذي بينوا حاله إنما هو النقل عن بعض الحفاظ كابن كثير وغيره. وهناك أكثر من ستين رواية اكتفوا بتخريجها نقلاً عن الغير (!) ولم يبينا حالها من الصحة والضعف، وفيها بعض الموضوعات مثل حديث الحسن بن علي، وحديث أنس، وحديث علي، الواردة فيه على نسق واحد (ص ٤٢)، ثلاثها موضوعة، وهي مخرجة عندي في ((الضعيفة)) بالأرقام التالية: (٥١٣٥، ٦١٧٤، ٦١٧٥) !

ثانياً: قولهما: ((فزدنا عليه ما صح)) ؛ كذب صراح مع الأسف! لترويح ((الكتيب)) ، وليوهما القراء أنهما أتيا بشيء جديد فاقوا به الحافظ السيوطي! ففيما زادا ما هو موضوع أيضاً؛ كحديث أبي موسى في فضل آية الكرسي أيضاً (ص ٤٤) ، ونقلها فيها عن الحافظ ابن كثير أنه قال: ((منكر جداً)) ! فأين الصحة المدعاة؟ ! وهو مخرج في ((الضعيفة)) أيضاً (٣٩٠١) .<sup>(١)</sup>

وأسوأ من ذلك أنهما قالوا في تخريج حديث الترجمة:

((رواه ابن حبان والدارقطني والطبراني، ورواية ابن حبان على شرط الشيخين. . .)).

وهذا مما يدل على جهلهمما البالغ لهذا العلم، حتى في نقل التخريج! فإن المذكورين إنما أخرجوا الحديث مختصراً بالسند الآخر الصحيح كما تقدم ذكره قبيل هذا التنبيه. مع أن قوله في رواية ابن حبان: ((على شرط الشيخين)) خطأ؛ فإنما هو على شرط البخاري فقط، مع العلم بأنه - أعني: ابن حبان - لم يروه في ((صحيحه)) ؛ كما كنت نبهت عليه هناك في ((الصحيحة)) (٩٧٢)<sup>(٢)</sup> . والله المستعان.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢/٦٣١]

<sup>(١)</sup> (أوحى الله تعالى إلى موسى عليه السلام: من داوم على قراءة آية الكرسي دبر كل صلاة؛ أعطيته أجر المنقين وأعمال الصديقين) .  
<sup>(٢)</sup> " من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم يحل بينه وبين دخول الجنة إلا الموت " .

## أوضح البيان فيما ثبت في السنة في قيام رمضان

وللأستاذ نسيب الرفاعي رسالة نافعة في تأييد ذلك اسمها " أوضح  
البيان فيما ثبت في السنة في قيام رمضان " فننصح بالاطلاع عليها من  
شاء الوقوف على الحقيقة.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٧/٢]

## إحياء المقبور من أدلة استحباب بناء المساجد والقباب على القبور

للشيخ أبو الفيض أحمد الصديق الغماري . وهذا الكتاب من أغرب ما ابتلى به المسلمون في هذا العصر وأبعد ما يكون عن البحث العلمي التزيه فان المؤلف يدعي ترك التقليد والعمل بالحديث الشريف فقد التقيت به منذ بضعة أشهر في المكتبة الظاهرية وظهر لي من الحديث الذي جرى بيني وبينه أنه على معرفة بعلوم الحديث وأنه يدعو للاجتهاد ويحارب التقليد محاربة لا هوادة فيها وله ذلك بعض المؤلفات كما قال لي ولكن الجلسة كانت قصيرة لم تمكني من أن أعرف اتجاهه في العقيدة وإن كنت شعرت من بعض فقرات حديثه انه خلفي صوفي ثم تأكد من ذلك بعد أن قرأت له هذا الكتاب وغيره حيث تبين لي أن يحارب أهل التوحيد ويخالفهم في عقيدتهم مخالفة شديدة ويقول البدعة الحسنة وينتصر للمبتدعة ولم يستفد من دعواه الاجتهاد إلا الانتصار للأهواء وأهلها ما يفعل مجتهدوا الشيعة تماما وإن شئت دليلا على ما أقول فحسبك برهانا على ذلك هذا الكتاب " . . . المقبور " فإن قبر كل الأحاديث المتواترة في تحريم البناء المساجد على القبور الذي قال به الأئمة الفحول بلا خلاف يعرف بينهم فهو والحق يقال: جرى ولكن في محاربة الحق كيف لا وهو يرد كل ما ذكرناه من الأحاديث واتفاق الأئمة دون أي حجة اللهم إلا اتباع المتشابه من النصوص كآية الكهف هذه شأنه في ذلك شأن المبتدعة في در النصوص المحكمات بالمتشابه نعوذ بالله من الخذلان وسيأتيك من كلامه بعض الأمثلة الأخرى على ما ذكرنا والله المستعان.

[تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ص ٥٧]



## إحكام الأحكام في أصول الأحكام

مطبوع في مصر في ثمانية أجزاء فليرجع إليه من شاء التحقق من الإجماعات التي يلهج بها بعض الناس فإنه من أحسن كتب الأصول المدعمة بالأدلة من الكتاب والسنة بخلاف غيرها التي بنيت على مجرد الدعوى .

[ صلاة التراويح ص ٨٦ ]

## إحياء علوم الدين

لعله غرهم أن ابن الأثير أورده في "النهاية" في مادة (ضوا) ، جاهلين أنه لا يتقيد فيه بما ثبت من الحديث؛ لأن غرضه شرح الغريب منه، ثبت أو لم يثبت، وكم من حديث فيه لا يعرف له أصل في كتب الحديث؛ فضلاً عن الأحاديث الضعيفة! مثله في ذلك مثل الغزالي في "الإحياء"، بل هذا أهل لينتقد أكثر من ذاك؛ لأن كتابه كتاب هداية وتربية وتوجيه، فلا يجوز إيراد الأحاديث الضعيفة فيه والواهيّة، ولذلك؛ بالغ العلماء في انتقاده والرد عليه.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦٠٥/١١]

## أحاديث صحيحة السند فيها مخالفة صريحة للكتاب

ولا مجال الآن للإشارة إلى الأحاديث الأخرى التي أبطلها بعقله الكاسد، وجهله البالغ تحت عنوان: "أحاديث صحيحة السند فيها مخالفة صريحة للكتاب"!

وحسب القارئ الكريم أن يعلم أن ذلك مما أودعه في مقدمة كتابه الذي أسماه "شفاء الصدر بنفي عذاب القبر" الثابت كتاباً وسنة وإجماع أهل السنة والجماعة والسلف الصالح، ويكفيك من المكتوب عنوانه! ومثله كتابه الآخر: "تذكير الأصحاب بتحريم النقاب" الذي أشار به في المقدمة المذكورة (ص ٨) ، وهو فيها - كغيرها - مهذار، كثير الكلام والثناء على نفسه، وتفصيل القول في جهوده في دراساته التي حصل بها كثيراً من الشهادات منها "شهادة الدكتوراه في الطب البيطري" ! ولعل هذا هو مجال اختصاصه، فحمله حب الظهور إلى أن يكتب فيما لا يحسنه، مما لا يستطيع الخوض فيها إلا كبار العلماء والذين يخشون الله، والكتابان المذكوران يؤكدان أنه ليس منهم بسبيل، وهو مع ذلك (كالهر يحكي انتفاخاً صولة الأسد) !

فاستمع إليه كيف يتفاخر في تأليفه للكتابين بقوله - مما نظن أنه ليس صادقاً فيه -:

"وقد علم تبارك اسمه أنني لم أخط فيهما حرفاً أو كتبت كلمة؛ إلا وتوضأت قبلها، وصليت ركعتين"!!

ومن تجرأ على الله فنسب إليه ما لا يعلم - لأنه غير واقع - أخرى به أن ينسب إلى غيره من خلقه تعالى ما يخالف الواقع، فهذا هو (ص ٢٠) ينسب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية أن الانتقاب للمرأة المحرمة غير جائز؛ لأنه يحدد معالم عظام وجه المرأة، وبالتالي يؤدي إلى الفتنة! وهذا كذب على الشيخ بقصد أو سوء فهم، وقد يجتمعان، وأقل ما يدل عليه أنه جاهل لا يفهم كلام العلماء؛ وليس الآن مجال بيان ذلك، والله المستعان!

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/٨٨٤]

## أحاديث ذم الغناء والمعازف في الميزان

قدم إلى أحد الأخوان وأنا على وشك الانتهاء من تبييض هذه الرسالة<sup>(١)</sup> كتابا بعنوان أحاديث ذم الغناء والمعازف في الميزان للأخ عبد الله بن يوسف الجديع فوجدته كتابا قيما جامعا لأحاديث هذا الباب وآثاره جمعا لم يسبق إليه فيما علمت مع النقد العلمي الحديثي لكل فرد من أفرادها المر الذي يندر وجوده حتى في كتب التخريجات المتقدمة مع التزامه لقواعد هذا العلم الشريف وحسب القارئ دليلا على ما ذكرت أن مجموع أحاديثه وآثاره قرابة المائة ٨، منها أحاديث صحيحة و ٧٠، أحاديث ضعيفة وأكثرها شديدة الضعف و ١٨، آثار موقوفة بعضها صحيح. وبذلك يكون الخ الفاضل قد قام بذلك الذي كنت قررته من الكلام على أحداث الباب كلها وزيادة فجزاه الله خيرا.

ولكن كنت أتمنى أن يكون دقيقا في تضعيفها وأن يخلط أحاديث الإباحة بأحاديث التحريم تسهيلا على القراء في فهمها وتمييز هذه بتلك ولا سيما وهو لم يتكلم عليها من الناحية الفقهية ولم يبين دلالتهما كحديث عائشة وابن عمر اللذين استدلا بهما ابن حزم على الإباحة ويأتي الجواب عنهما ص ١٠٦، ١١٥، ١١٦، ١١٩، إن شاء الله تعالى وأيضا: كنت أود أن يورد الأحاديث الصحيحة عنده رقم ٧، الآتي عندي ص ٥١/الحديث الثاني، لأنه وإن ضعف إسناده وإسناده شاهده المذكور هناك وهو عنده برقم ٦، فإن ضعفها ليس شديد فهو داخل في قاعدة تقوية الضعف بالشواهد كما هو مقرر عند العلماء وقد أشار لها في مقدمة كتابه ص ١٧، وبخاصة أنه قال في آخر تخريجه:

(١) تحريم آلات الطرب

ولقد حسنت حديثه هذا من قبل يعني حديث شبيب عن أنس قيل أن  
أتأمل شأنه اغترار بقول بعض أهل العلم.

قلت: فلا أقل أن يحسنه لشاهده المذكور إن لم يصححه بل هو  
الواجب عليه بعد أن ذكر متابعا ثقة عن أنس واحتج به البخاري وإن  
رماه المشار به إليه بالتدليس تبعا لابن حبان فقد رده الحافظ وقوى  
الحديث جمع من الحفاظ كما سترى هناك. وأيضا فقد أورده في  
أحاديثه الصحيحة ص ٥٠ .

[تحریم آلات الطرب ص ٣٧]

## استحالة دخول الجان بدن الإنسان

ثم وقفت على كتاب عجيب من غرائب ما طبع في العصر الحاضر بعنوان (طليعة " استحالة دخول الجان بدن الإنسان ") ! لمؤلفه (أبو عبد الرحمن إيهاب بن حسين الأثري) - كذا الأثري موضة العصر! - وهذا العنوان وحده يغني القارئ اللبيب عن الاطلاع على ما في الكتاب من الجهل والضلال، والانحراف عن الكتاب والسنة، باسم الكتاب والسنة ووجوب الرجوع إليهما، فقد عقد فصلا في ذلك، وفصلا آخر في البدعة ودمها وأنها على عمومها، بحيث يظن من لم يتتبع كلامه وما ينقله عن العلماء في تأييد ما ذهب إليه من الاستحالة أنه سلفي أو أثري - كما انتسب - مائة في المائة!

والواقع الذي يشهد به كتابه أنه خلفي معترلي من أهل الأهواء، يضاف إلى ذلك أنه جاهل بالسنة والأحاديث، إلى ضعف شديد باللغة العربية وآدابها، حتى كأنه شبه عامي، ومع ذلك فهو مغرور بعلمه، معجب بنفسه ، لا يقيم وزنا لأئمة السلف الذين قالوا بخلاف عنوانه كالإمام أحمد وابن تيمية وابن القيم، والطبري وابن كثير والقرطبي، والإمام الشوكاني وصديق حسن خان القنوجي، ويرميهم بالتقليد! على قاعدة (رمتني بدائها وانسلت) ، الأمر الذي أكد لي أننا في زمان تجلت فيه بعض أشراط الساعة التي منها قوله صلى الله عليه وسلم: " وينطق فيها الرويضة. قيل: وما الرويضة؟ قال: الرجل التافه يتكلم في أمر العامة " . ونحوه قول عمر رضي الله عنه: " فساد الدين إذا جاء العلم من الصغير، استعصى عليه الكبير، وصلاح الناس إذا جاء العلم من قبل الكبير، تابعه عليه الصغير " .

وما أكثر هؤلاء (الصغار) الذين يتكلمون في أمر المسلمين بجهل بالغ، وما العهد عنا ببعيد ذاك المصري الآخر الذي ألف في تحريم النقاب على المسلمة! وثالث أردني ألف في تضعيف قوله صلى الله عليه وسلم: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين"، وفي حديث تحريم المعازف، المجمع على صحتها عند المحدثين، وغيرهم وغيرهم كثير وكثير!!

وإن من جهل هذا (الأثري) المزعوم وغباوته أنه رغم تقريره (ص ٧١ و ١٣٨) أن: "منهج أهل السنة والجماعة التوقف في المسائل الغيبية عندما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنه ليس لأحد مهما كان شأنه أن يضيف تفصيلاً، أو أن ينقص ما ثبت بالدليل، أو أن يفسر ظاهر الآيات وفق هواه، أو بلا دليل".

أقول: إنه رغم تقريره لهذا المنهج الحق الأبلج، فإنه لم يقف في هذه المسألة الغيبية عند حديث الترجمة الصحيح. بل خالفه مخالفة صريحة لا تحتاج إلى بيان، وكنت أظن أنه على جهل به، حتى رأيت قد ذكره نقلاً عن غيره (ص ٤) من الملحق بآخر كتابه، فعرفت أنه تجاهله، ولم يخرج مع حديث يعلى وغيره مما سبقت الإشارة إليه (ص ١٠٠٢). وكذلك لم يقدم أي دليل من الكتاب والسنة على ما زعمه من الاستحالة، بل توجه بكليته إلى تأويل قوله تعالى المؤيد للدخول الذي نفاه: \* (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس) \* تأويلاً ينتهي به إلى إنكار (المس) - الذي فسره العلماء بالجنون - وإلى موافقة بعض الأشاعرة والمعتزلة! الذين فسروا (المس) بوسوسة الشيطان المؤذية! وهذا تفسير بالحجاز، وهو خلاف الأصل، ولذلك أنكره أهل السنة كما سيأتي، وهو ما صرح به نقلاً عن الفخر الرازي الأشعري (ص ٧٦ و ٧٨): "كأن الشيطان يمس



الإنسان فيجن " ! ونقل (ص ٨٩) عن غيره أنه قال: " كأن الجن مسه  
!"

وعليه خص المس هذا بمن خالف شرع الله، فقال (ص ٢٢) : " وما كان ليمس أحد (كذا غير منصوب!) إلا بالابتعاد عن النهج المرسوم " ! ولو سلمنا جدلا أن الأمر كما قال، فلا يلزم منه عند العلماء ثبوت دعوى النفي، لإمكان وجود دليل آخر على الدخول كما في هذا الحديث الصحيح، بينما توهم الرجل أنه برده دلالة الآية على الدخول ثبت نفيه إياه، وليس الأمر كذلك لو سلمنا برده، فكيف وهو مردود عليه بهذا الحديث الصحيح، وبحديث يعلى المتقدم وبهما تفسر الآية، ويبتل تفسيره إياها بالمجاز. ومن جهل الرجل وتناقضه أنه بعد أن فسر الآية بالمجاز الذي يعني أنه لا (مس) حقيقة، عاد ليقول (ص ٩٣) : " واللغة أجمعت على أن المس: الجنون ". ولكنه فسره على هواه فقال: أي من الخارج لا من الداخل، قال: " ألا ترى مثلاً إلى الكهرباء وكيف تصعق المماس لها من الخارج ... " إلخ هرائه. فإنه دخل في تفاصيل تتعلق بأمر غيبي قياساً على أمور مشاهدة مادية، وهذا خلاف المنهج السلفي الذي تقدم نقله عنه، ومع ذلك فقد تعامى عما هو معروف في علم الطب أن هناك جراثيم تفتك من الداخل كجراثومة (كوخ) في مرحلته الثالثة! فلا مانع عقلاً أن تدخل الجان من الخارج إلى بدن الإنسان، وتعمل عملها وأذاها فيه من الداخل، كما لا مانع من خروجها منه بسبب أو آخر، وقد ثبت كل من الأمرين في الحديث فأما به، ولم نضربه كما فعل المعتزلة وأمثالهم من أهل الأهواء، وهذا المؤلف (الأثري) - زعم - منهم.

كيف لا وقد تعامى عن حديث الترجمة، فلم يخرج البتة في جملة الأحاديث الأخرى التي خرجها وساق ألفاظها من (ص ١١١) إلى (ص ١٢٦) - وهو صحيح جدا - كما رأيت، وهو إلى ذلك لم يأخذ من مجموع تلك الأحاديث ما دل عليه هذا الحديث من إخراج صلي الله عليه وسلم للشيطان - من ذاك الجنون -، وهي معجزة عظيمة من معجزاته صلى الله عليه وسلم، بل نصب خلافا بين رواية " اخرج عدو الله " ورواية " احسأ عدو الله "، فقد أورد على نفسه (ص ١٢٤) قول بعضهم: " إن الإمام الألباني قد صحح الحديث "، فعقب بقوله: " فهذا كذب مفترى، انظر إلى ما قاله الشيخ الألباني لتعلم الكذب: المجلد الأول من سلسلته الصحيحة ص ٧٩٥ ح ٤٨٥ ".

ثم ساق كلامي فيه، ونص ما في آخره كما تقدم: " وبالجملية فالحديث بهذه المتابعات جيد. والله أعلم ".

قلت: فتكذيبه المذكور غير وارد إذن، ولعل العكس هو الصواب! وقد صرح هو بأنه ضعيف دون أي تفصيل (ص ٢٢) ، واغتر به البعض!

نعم، لقد شكك في دلالة الحديث على الدخول بإشارته إلى الخلاف الواقع في الروايات، وقد ذكرت لفظين منها أنفا. ولكن ليس يخفى على طلاب هذا العلم المخلصين أنه ليس من العلم في شيء أن تضرب الروايات المختلفة بعضها ببعض، وإنما علينا أن نأخذ منها ما اتفق عليه الأكثر، وإن مما لا شك فيه أن اللفظ الأول: " اخرج " أصح من الآخر " احسأ "، لأنه جاء في خمس روايات من الأحاديث التي ساقها، واللفظ الآخر جاء في روايتين منها فقط!

على أني لا أر بينهما خلافا كبيرا في المعنى ، فكلاهما يخاطب بهما شخص، أحدهما صريح في أن المخاطب داخل المجنون، والآخر يدل عليه ضمنا. وإن مما يؤكد أن الأول هو الأصح صراحة حديث الترجمة الذي سيكون القاضي بإذن الله على كتاب " الاستحالة " المزعومة، مع ما تقدم من البيان أنها مجرد دعوى في أمر غيبي مخالفة للمنهج الذي سبق ذكره.

ولابد لي قبل ختم الكلام على هذا الموضوع أن أقدم إلى القراء الكرام ولو مثالا واحداً على الجهل بالسنة الذي وصفت به الرجل فيما تقدم، ولو أنه فيما سلف كفاية للدلالة على ذلك! لقد ذكر الحديث المشهور في النهي عن اتباع سنن الكفار بلفظ لا أصل له رواية ولا دراية، فقال (ص ٢٧) : " وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول: " لتتبعن من قبلكم من الأمم حذاء القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه وراءهم. قالوا: اليهود والنصارى يا رسول الله؟ قال: فمن؟ ". أو كما قال صلى الله عليه وسلم "!

ومجال نقده في سياقه للحديث هكذا واسع جدا، وإنما أردت نقده في حرف واحد منه أفسد به معنى الحديث بقوله (حذاء) ، فإن هذا تحريف قبيح للحديث لا يخفى على أقل الناس ثقافة، والصواب (حذو) . وليس هو خطأ مطبعيا كما قد يتبادر لأذهان البعض، فقد أعاده في مكان آخر. فقال (ص ٣٤) مقرونا بخطأ آخر: " حذاء القذة بالقذة "! كذا ضبطه بفتح القاف! وإنما هو بالضم .

ونحو ذلك مما يدل على جهله بالسنة قوله (ص ٢٤٠) : " يقول السلف: ليس الخبر كالمعاينة ". وهذا حديث مرفوع رواه جماعة من الأئمة منهم أحمد عن ابن عباس مرفوعا، وفيه قصة. وهو مخرج في " صحيح الجامع الصغير " (٥٢٥٠) .

ومن أمثلة جهله بما يقتضيه المنهج السلفي أنه حشر (ص ٧٤) في زمرة التفاسير المعتبرة " تفسير الكشاف "، و " تفسير الفخر الرازي "، فهل رأيت أو سمعت أثريا يقول مثل هذا، فلا غرابة بعد هذا أن ينحرف عن السنة، متأثرا بهما ويفسر آية الربا تفسيراً مجازياً! وأما أخطاؤه الإمامية الدالة على أنه (شبه أُمي) فلا تكاد تحصى، فهو يقول في أكثر من موضع: " تعالى معي "!

وقال (ص ١٣١) : " ثم تعالى لقوله تعالى "، وذكر آية. وفي (ص ١٢٩) : " فمن المستحيل أن تفوت هذه المسألة هذان الإمامان الجليلان "!

و (ص ١٣٠) . " أضف إلى ذلك أن الإمامين ليسا طبيبان "! فهو يرفع المنسوب مرارا وتكرارا. وفي الختام أقول: ليس غرضي مما تقدم إلا إثبات ما أثبتته الشرع من الأمور الغيبية، والرد على من ينكرها. ولكنني من جانب آخر أنكر أشد الإنكار على الذين يستغلون هذه العقيدة، ويتخذون استحضار الجن ومخاطبتهم مهنة لمعالجة المجانين والمصابين بالصرع، ويتخذون في ذلك من الوسائل التي تزيد على مجرد تلاوة القرآن مما لم يزل الله به سلطانا، كالضرب الشديد الذي قد يترتب عليه أحيانا قتل المصاب، كما وقع هنا في عمان، وفي مصر، مما صار حديث الجرائد والمجالس.

لقد كان الذين يتولون القراءة على المصروعين أفرادا قليلين صالحين فيما مضى، فصاروا اليوم بالملئات، وفيهم بعض النسوة المتبرجات، فخرج الأمر عن كونه وسيلة شرعية لا يقوم بها إلا الأطباء عادة، إلى أمور ووسائل أخرى لا يعرفها الشرع ولا الطب معا، فهي - عندي - نوع من الدجل والوساوس يوحى بها الشيطان إلى عدوه الإنسان \* (وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الإنس والجن يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا) \*، وهو نوع من الاستعاذة بالجن التي كان عليها المشركون في الجاهلية المذكورة في قوله تعالى: \* (وأنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن فزادوهم رهقا) \* . فمن استعان بهم على فك سحر - زعموا - أو معرفة هوية الجني المتلبس بالإنسي أذكر هو أم أنثى؟ مسلم أم كافر؟ وصدقه المستعين به ثم صدق هذا الحاضرون عنده، فقد شملهم جميعا وعيد قوله صلى الله عليه وسلم: " من أتى عرافا أو كاهنا فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد "، وفي حديث آخر: " .. لم تقبل له صلاة أربعين ليلة " .

فينبغي الانتباه لهذا، فقد علمت أن كثيرا ممن ابتلوا بهذه المهنة هم من الغافلين عن هذه الحقيقة، فأنصحهم - إن استمروا في مهنتهم - أن لا يزيدوا في مخاطبتهم على قول النبي صلى الله عليه وسلم: " اخرج عدو الله "، مذكرا لهم بقوله تعالى \* (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) \* . والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٠٠٣/٦]

## التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل

إياك أن تغتر بمقالات الكوثري وكتاباتة فإنه على سعة اطلاعه وعلمه مدلس صاحب هو، وقد ذكرنا بعض الأمثلة على ذلك في الجزء الأول من هذه السلسلة، وللشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني كتاب ضخام في الرد عليه والكشف عن أهوائه وأضاليله، وتعصبه لمذهبه، على أئمة الحديث ورجاله، أسماه " التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل "، وهو في أربعة أقسام، وقد كنت قمت على طبعه والحمد لله لأول مرة بتحقيقي وتعليقي في مجلدين، ثم طبع سرقة من بعض الناشرين؛ منهم من صورته على أخطائه المطبعية دون أي جهد، ومنهم من طبعه بحرف جديد، وتصرف لا يليق، وقد أعدنا النظر فيه مجددا، استعدادا لطبعة ثانية طبعة مصححة منقحة. والله ولي التوفيق.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣ / ٣٥٦]

## التاج الجامع للأصول

وبهذه المناسبة أقول: إن كتاب "التاج" هذا ملئ جدا بالأخطاء العلمية وقد كنت نقدت الجز الأول منه منذ أكثر من عشر سنين من تأليف هذا الكتاب ومسودته موجودة عندي ولو تسنى لنا نشره لفعلنا نصحا للأمة.

[تمام المنة ص ١٥٠]

نقله الشيخ منصور علي ناصف في "التاج الجامع للأصول" (ص ٧) ثم أتبعه بقوله:

"وسأتبع ذلك في بيان درجة ما رواه بقولي: بسند صالح".

قلت: وعلى ذلك جرى في كتابه هذا، فكلما ذكر فيه: "رواه أبو داود"؛ علق عليه في التعليق بقوله: "بسند صالح"، وقد سبقه بلى هذا بعض المتقدمين كما قال الحافظ العراقي في "شرح المقدمة" لابن الصلاح ما نصه (ص ٣٩):

"وهكذا رأيت الحافظ أبا عبد الله بن المهاق يفعل في كتابه "بغية النقاد"؛ يقول في الحديث الذي سكت عليه أبو داود: "هذا حديث صالح" ... "!!

وهذا عمل منهما غير صالح؛ لما ذكرنا في الأصل. وليت صاحب "التاج" اقتصر على هذا، ولكنه لم يفعل؛ بل هو يسكت عن احاديث

يعزوها بلى أبي داود، وقد صرح هو بتضعيفها في "سننه"! انظر الحديث رقم (٤) وله في هذا للكتاب خطيآت كثيرة أخرى قد بينتها في كتابي "نقد التاج" مفصلاً، وأجملتها في مقدمته؛ وعندي منه نقد الأول منه فقط، ولما يتسن لي نشره بعد.

[صحيح أبي داود ١٥/١]



## التهجد لابن أبي الدنيا

وليس هو في نسخة " التهجد " المحفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق ، والظاهر أن النسخ مختلفة ، فإن هذه النسخة مع أنها ختمت بعبارة " آخر الكتاب " وبجانبها بخط مغاير لخطها: " بلغ العرض بالأصل " ، فقد ألحق بها أربع ورقات كبار كتب في أعلى الأولى منها: " تمام كتاب ابن أبي الدنيا " . والله أعلم.

[إرواء الغليل ٢/٢٠٥]

## التوصل إلى حقيقة التوصل

اطلعنا بعد صف هذه الملزمة على كتاب "التوصل إلى حقيقة التوصل" للشيخ محمد نسيب الرفاعي، الذي ذيل اسمه عليه بلقب "مؤسس الدعوة السلفية وخادمها"، وتقتضينا الأمانة العلمية، والنصيحة الدينية وقول كلمة الحق أن نبين حكم الله كما نفهمه، وندين الله تعالى به في هذا اللقب فنقول:

إن من نافلة القول أن نبين ان الدعوة إنما هي دعوة الإسلام الحق كما أنزله الله تعالى على خاتم رسله وأنبيائه محمد صلى الله عليه وسلم، فالله وحده سبحانه هو مؤسسها ومشروعها، وليس لأحد من البشر كائناً من كان أن يدعي تأسيسها وتشريعها، وحتى النبي الأكرم محمد صلوات الله وسلامه عليه إنما كان دوره فيها التلقي الواعي الأمين، والتبليغ الكامل الدقيق، ولم يكن مسموحاً له التصرف في شيء من شرع الله تعالى ووحيه، ولهذا فادعاه إنسان مهما علا وسما تأسيس هذه الدعوة الإلهية المباركة إنما هو في الحقيقة خطأ جسيم وجرح بليغ، هذا إن لم يكن شركاً أكبر، والعياذ بالله.

فلا ندري كيف وقع هذا من رجل عاش دهرًا طويلاً مع إخوانه في حلب وغيرها من البلاد الشامية في الدعوة السلفية التي هي أحص خصائصها وأهم اهتماماتها محاربة الشراكيات والوثنيات اللفظية، فضلاً عن الشراكيات الاعتقادية، ثم اعتزلهم جميعاً، هداًنا الله تعالى وإياه، وجنبنا الزلل والفتن ومضلات الأهواء.

ولعل أحداً يحاول التماس عذر للمؤلف بأنه إنما قصد من ذاك اللقب أنه مجدد الدعوة السلفية، وليس أنه منشئها وصائغ تعاليمها، وقد كان في المسلمين قديماً وحديثاً مجددون، والمؤلف واحد من هؤلاء في ظنه.

ونقول: نعم، إن هناك مجددين لدعوة الإسلام الحق على تنالي الزمان، ولكن شتان بين المؤلف وأولئك المجددين، وحسبه أن يكون تابعاً لأحدهم، ولو وافقناه جدلاً على حشر نفسه معهم لكان من الواجب عليه أن يحدد دائرة لتجديده المزعوم كبلد أو قطر، أما إطلاقه ذاك اللقب الفضفاض فإنه يوحي إلى القراء بأنه المجدد للإسلام في العالم الإسلامي كله في هذا العصر، وأين هو من هذا؟

أضف إلى ذلك أن من الأخلاق الأساسية التي يجب أن يتصف بها الداعية المسلم المتواضع، والبعد عن حب الظهور والتفاخر والادعاء، فإن هذه أدواء قاتلة تجرد الساعي إليها، والحريص عليها من أهلية الدعوة، وتفقده سلاحاً ماضياً للنصر على أعدائها، وتجعل عمله هباءً منثوراً، والعياذ بالله، فاللهم عصمتك وهداك.

هذا وقد تصفحنا الكتاب المشار إليه على عجل، فوجدنا فيه بعض الأخطاء، ننبه على بعضها في محله، ومنها أنه قال في "ص ٢٣٧" في صدد الحديث عن إسناد القصة السابقة<sup>(١)</sup>.

(١) قصة الرجل مع عثمان بن عفان، وتوسله به صلى الله عليه وسلم حتى قضى له حاجته، وأخرجها الطبراني في "المعجم الصغير" ص ١٠٣-١٠٤ وفي "الكبير" ١/٢/٣-٢ من طريق عبد الله بن وهب عن شبيب بن سعيد المكي عن روح بن القاسم عن أبي جعفر الخطمي المدني عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عمه عثمان بن حنيف أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان - رضي الله عنه - في حاجة له، فكان عثمان لا يلتفت إليه، ولا ينظر في حاجته فلقي عثمان بن حنيف، فشكا ذلك إليه، فقال له عثمان: إئت الميضاة، فتوضأ، ثم انت المسجد، فصل فيه ركعتين، ثم قل: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربك عز وجل، فقضى لي حاجتي، وتذكر حاجتك، ورح إلي حتى أروح معك، فانطلق الرجل فصنع ما قال، ثم

ما نصه: إن في سند هذا الحديث رجلاً اسمه روح بن صلاح، وقد ضعفه الجمهور وابن عدي وقال ابن يونس: يروي أحاديث منكراً. وهذا خطأ محض لا ندري وجهه، وهذا الرجل "أي روح بن صلاح إنما هو علة الحديث الثالث كما سيأتي.

[التوسل أنواعه وأحكامه ص ٨٩]

---

أتى باب عثمان - رضي الله عنه - فجاء البواب حتى أخذ بيده، فأدخله عليه، فأجلسه معه على الطنفسة، وقال: حاجتك؟ فذكر حاجته، فقضاها له، ثم قال له: ما ذكرت حاجتك حتى كانت هذه الساعة، وقال: ما كانت لك من حاجة فأتنا، ثم إن الرجل خرج من عنده، فلفي عثمان بن حنيف، فقال له: جزاك الله خيراً، ما كان ينظر في حاجتي، ولا يلتفت إلي حتى كأمته في، فقال عثمان بن حنيف: والله ما كلمته، ولكن شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتاه ضريز، فشكا إليه ذهاب بصره، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "فتصبر؟" فقال: يا رسول الله إنه ليس لي قائد، وقد شق علي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "أنت الميضأة، فتوضأ ثم صلي ركعتين، ثم ادع بهذه الدعوات" قال عثمان بن حنيف: فوالله ما تفرقنا، وطال بنا الحديث حتى دخل علينا الرجل كأنه لم يكن به ضرر قط.

## الثقات

عرف عند العلماء أن توثيق ابن حبان مجروح؛ لأنه بناه على قاعدة له وحده، وهي:

أن الرجل إذا روى عنه ثقة، ولم يعرف عنه جرح؛ فهو ثقة عنده!  
وعلى ذلك بنى كتابه المعروف بـ "الثقات"، وكذلك تجد فيه كثيراً من المجاهيل عند الجمهور.

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٨٢/١١ ]

## الجامع الصغير

(تنبيه) : إن من عجائب السقط وقلة الانتباه والتحقيق: أن حديث الترجمة رغم كونه مصدراً بلفظ: "خصال ست"، فلم تقع هذه الخصال ستاً في طبعة حسام الدين المقدسي لـ "مجمع الزوائد"! فليس فيه الفقرة (٣) و (٥) ! ويبدو أن السقط قديم من الهيتمي نفسه أو بعض نساخ كتابه؛ فإنه وقع كذلك في "الجامع الصغير" للسيوطي، وهذا مما يدل على أنه كثير النقل منه والاعتماد عليه، وأنه لا ينقل من الأصول مباشرة، ولذلك تتشابه أخطاؤه مع أخطاء غيره، وكذلك وقع في "كتر العمال" (٥/٨٩٤/٤٣٥٣٦). ثم جرى عليه المناوي في شرحه لـ "الجامع الصغير": "الفيض" و"التيسير"، فشرحه دون أن ينتبه لمخالفة المعداد للعدد! بل وأورده كذلك في كتابه الذي أسماه "الجامع الأزهر" (١/٢٥٥/١)، مقروناً بما يدل على أنه نقله من "المجمع"؛ لأنه نقله بالخطأ الذي فيه: (.. أبي فروة) !

ولذا؛ فقد كان من الطبيعي جداً أن يقع النقص المذكور في كتابي "ضعيف الجامع" (٢٨٢٨)؛ لأنه لم يكن همي فيه - أعني "الجامع" - إلا فرز "الصحيح" عن "الضعيف"، وطبع كل منهما على حدة. ولذلك فلست مسؤولاً عما قد يقع فيهما من خطأ في المتن أو العزو تبعاً لأصلهما، كما هو ظاهر. وكذلك الشأن في كل ما ألفته أو أولفته على هذا النمط من الفرز. ومع ذلك فقد تفضل الله علي كثيراً، فنبهت على كثير من الأوهام التي وقعت فيهما أو في غيرهما تبعاً للأصل، كما يعلم ذلك العارفون المطلعون على كتيبي.

هذا؛ وبعد أن تبين في هذا التخريج والتحقيق أن الحديث صحيح بطريقه وشاهده " فقد وجب نقله من "ضعيف الجامع" إلى "صحيح الجامع" مع استدراك الفقرتين إليهما، فمن كان يملكها فليصحح، وجزاه الله خيراً.

ولقد كان ينبغي أن يكون هذا التحقيق والتنبيه قبل هذا بزمن بعيد، ولكن الأمر كله بيد الله، (وما تشاؤون إلا أن يشاء الله) . (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) .

#### [ سلسلة الأحاديث الصحيحة ١١٥٠/٧ ]

والاعتماد على رموزه فيه؛ مما لا يحسن؛ لأسباب كنت ذكرتها في مقدمة كتابي: "صحيح الجامع" و "ضعيف الجامع".

#### [ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٧٩١/١١ ]

وكأنه لا يعلم أن رموز " الجامع " لا قيمة علمية لها؛ كما تراه محققاً في مقدمة " صحيح الجامع الصغير " و " ضعيف الجامع " .

#### [ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٥٨/١٢ ]

وفي حظي أن السيوطي قد وافق على وضع بعضها، فهذا كله يدلنا على أن السيوطي يغلب عليه التقليد في كثير من الأحيان، وهذا هو السبب في وقوع الأحاديث الموضوعة في كتابه " الجامع الصغير " الذي نص في مقدمته أنه صانه عما تفرد به كذاب أو وضاع!

#### [ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥٦٠/١ ]

أنبأناك مرارا أن رموز " الجامع " لا يعتد بها، وهذا من الأمثلة العديدة على ذلك<sup>(١)</sup>. ومن عجيب أمر هذه اللجنة أنها تركن إلى الرمز، ولا تعتمد على تضعيف الحافظ الذهبي الذي نقله المناوي في شرحه وهو من مراجعهم، والرقم الذي ذكره هو رقم الحديث في شرحه. فهل يعني إعراضهم عن تضعيف المناوي له تبعا للذهبي أن تصحيحهم للأحاديث ذوقي، وليس على المنهج العلمي الحديثي؟ ! ثم إنه قد وقع عندهم مرموزا للحديث — (ش د ع ك ن) ، و (ن) في اصطلاح السيوطي إنما يعني النسائي، وليس عنده مطلقا، وإنما هو محرف من (ق) أي البيهقي، ولو كان عند النسائي لقدم في الذكر على (ع ك) كما هي عادته تبعا لعرف المحدثين لتقدمه عليهما طبقة وعلماء.

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤٨٧/٣ ]

السيوطي يغلب عليه التقليد في كثير من الأحيان، وهذا هو السبب في وقوع الأحاديث الموضوعة في كتابه " الجامع الصغير " الذي نص في مقدمته أنه صانه عما تفرد به كذاب أو وضاع!

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥٦٠/١ ]

(١) " إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقي من أموالكم، وإنما فرض المواريث لتكون لمن بعدكم " .



## الحلال والحرام

لقد سئلت كثيراً عما جاء على غلاف بعض الطبوعات الأخيرة  
لكتاب " الحلال والحرام " للأستاذ القرضاوي أنه من " تخريج محمد  
ناصر الدين الألباني "!

فأقول: إنه خطأ محض، كما كنت بينت ذلك في مقدمة كتابي  
المذكور " غاية المرام... "، والتخریجات المطبوعة في حاشية كتاب  
الأستاذ هي بقلمه، ليس لي فيها ولا كلمة وهي مع كونها نقول  
مقتضبة من مصادر مختلفة، ففيها أخطاء علمية كثيرة من الناحية  
الحديثية والسكوت عن بيان مراتب عشرات الأحاديث النبوية مما يباين  
أسلوب في كتيبي، وكل تخريجاتي وتحقيقاتي، فلا يجوز أن ينسب إلي  
شيء مما جاء في تلك الحاشية، كيف وفيها كثير مما يخالف ما ذهب  
إليه في " غاية المرام " كما تنبه لذلك بعض الأذكياء من القراء. والله  
المستعان.

[ سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣/٤ ]

## الحيدة

"أهمه الخطيب بأنه يضع الحديث. قلت: وهو الذي انفرد برواية كتاب "الحيدة"، رواه عنه أبو عمرو بن السماك. ورأيت له حديثاً رجال إسناده ثقات سواه - وهو كذب - في فضل عائشة رضي الله عنها. ويغلب على ظني أنه هو الذي وضع كتاب "الحيدة"؛ فإني لأستبعد وقوعه جداً". قال الحافظ في "اللسان":

"ووجه استبعاد المصنف كتاب "الحيدة": أنه يشتمل على مناظرات أقيمت فيها الحجة لتصحيح مذهب أهل السنة عند المأمون، والحجة [في] قول صاحبها، فلو كان الأمر كذلك؛ ما كان المأمون يرجع إلى مذهب الجهمية، ويحمل الناس عليه، ويعاقب على تركه، ويهدد بالقتل وغيره، كما هو معروف في أخباره في كتب الحنة".

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٠ / ٢٩٤ ]

عبد العزيز المكي: هو عبد العزيز بن يحيى الكتاني، أحد الفقهاء من أصحاب الشافعي، قدم بغداد أيام المأمون، وجرى بينه وبين بشر المريسي مناظرة في خلق القرآن، بحضرة الخليفة المأمون، وصنف كتاب "الحيدة" أثبت فيه نص مناظرته لبشر لكن في ثبوت هذه المناظرة نظر فإنه تفرد بروايتها محمد بن الحسن بن أزهر الدعاء، وقد أهمه الخطيب بأنه يضع الحديث وذكر الذهبي أنه هو الذي وضعها، فراجع "الميزان" ٣ / ٤٤ و"طبقات السبكي" ١ / ٢٦٥.

[ شرح العقيدة الطحاوية ص ١٧٢ ]

## الخصائص الكبرى

كتاب السيوطي "الخصائص الكبرى" الذي جمع فيه من الروايات  
ما صح وما لم يصح حتى الموضوعات!

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٩/ ١٦٨ ]

## السقيفة

كتاب "السقيفة" هو من كتب الشيعة التي لا يعتمد عليها عندنا. وقد علق عليه السيد محمد صادق آل بحر العلوم بقوله:

"ينقل عن كتاب "السقيفة" هذا كثيراً: ابن أبي الحديد المعتزلي في "شرح نهج البلاغة"؛ مع نسبته لأبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري؛ فراجع".

قلت: وعن ابن أبي الحديد الشيعي؛ نقله عبد الحسين؛ كما صرح بذلك عقب الحديث، مع تدليسه على القراء وإيهامه إياهم أن مؤلف "السقيفة" هو من أهل السنة! كما يظهر ذلك لمن أمعن النظر في المراجعة (٩١) ، وجوابه عليها في المراجعة التي بعدها!

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٧٢٠/١٠ ]

## السنن الأربعة

صحاب "السنن" عندنا - أهل السنة -؛ إنما هم عند الإطلاق: أصحاب "السنن الأربعة": أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥٧٥/١٠ ]

من المعلوم أن المقصود من كلمة "السنن" عند الإطلاق "السنن الأربعة" أو أحدها .

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥٧٥/١١ ]

- إطلاق لفظ "الصحيح" على السنن الأربعة:

ومثل هذا الخطأ إطلاق لفظ "الصحيح" على السنن الأربعة أيضاً، كما يفعل بعض الدكاترة! فإن هذا مع منافاته لأسمائها الحقيقية "السنن" فإنها منافية أيضاً لواقع الأمر، فإن فيها أحاديث ضعيفة كثيرة أيضاً، ومنافية أيضاً لصنيع مؤلفيها، فإنهم ينهون أحياناً على بعض الأحاديث الضعيفة التي وقعت فيها، وبخاصة منهم الإمام الترمذي فإنه واسع الباع في بيان الضعيف الذي في كتابه، كما يعرف ذلك أهل العلم بهذه "السنن". وفي "سنن ابن ماجه" غير ما حديث موضوع فضلاً عن الضعيف، فلا يطلق على هذه "السنن" اسم "الصحيح" إلا جاهل أو مغرض.

[ التوسل أنواعه وأحكامه ص ١٣٠ ]

## السنن الصغرى

ولذلك لم يروها في "السنن الصغرى" - كما روى فيها الرواية الصحيحة-، إشارة منه قوية إلى أنها غير مجتابة عنده، فلأمر ما سمى "السنن الصغرى" بـ "المجتبى"!

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٧٧٥/١٣ ]

## السنن الكبرى

ثم ساق الحديث من رواية النسائي في "الوليمة" يعني: من "سننه الكبرى"؛ وهو في جزء صغير منه، محفوظ في مكتبة الظاهرية بدمشق - حرسها الله تعالى - لا تطوله يدي؛ فإني أكتب هذا وأنا في عمان بعد هجري إليها في أول رمضان سنة (١٤٠٠) .

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦٨٩/١١ ]

## السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث

والحقيقة؛ أن كل من درس كتابه هذا من العلماء؛ تبين له - كالشمس في رابعة النهار - أنه لا فقه عنده ولا حديث؛ إلا ما وافق عقله وهواه! وقد بينت شيئاً من ذلك في رسالتي في الرد على ابن حزم ومن قلده، في تضعيفهم لحديث البخاري في تحريم المعازف وغيره مما في معناه، وأنا الآن في صدد تبويضها وإعدادها للنشر إن شاء الله تعالى.

[ سلسلة الأحاديث الصحيحة ٨٢٤/٧ ]

ولقد سار على هذا المنوال من التجاهل لعلم ذوي الاختصاص صاحبه الكاتب الشهير الشيخ محمد الغزالي المصري في كتابه الأخير: السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث تجلى فيه ما كان يبدو منه أحيانا في بعض كتبه ومقالاته التي ييثرها هنا وهناك من الانحراف عن الكتاب والسنة وفقه الأئمة أيضا خلافا لما يوههم قراءه بمثل قوله في مقدمة كتابه المذكور ص ١١:

"وأؤكد أولا وأخيرا أنني مع القافلة الكبرى للإسلام هذه القافلة التي يحدوها الخلفاء الراشدون والأئمة المتبوعون والعلماء الموثوقون خلفا بعد سلف ولاحقا يدعو لسابق".

وهذا كلام جميل ولكن أجمل منه العمل به وجعله منهج حياة ولكن مع الأسف الشديد هو من الكلام الذي يقال في مثله: اقرأ تفرح جرب تحزن إذ أن الرجل قد انكشف مذهبه أخيرا بصورة جلية جدا أنه ليس مع القافلة الكبرى.. إلخ بل ولا مع الصغرى.

وإنما هو مع أولئك العقلانيين الشذوذ الذين لا مذهب لهم إلا اتباع ما تزينه لهم عقولهم فيأخذون من كل مذهب ما يحلو لهم مما شذو وند وقد قال بعض السلف: من حمل شاذ العلم حمل شرا كبيرا<sup>(١)</sup> ومع ذلك فهو يحشر نفسه في زمرة الفقهاء الذين يستدركون على المحدثين شذوذا أو علة خفيت عليهم والحقيقة أن الرجل لا علم عنده بالحديث ولا بالفقه المستنبط منه وإنما هي العشوائية العمياء المخالفة لما عليه علماء المسلمين من المحدثين والفقهاء في أصولهم وفروعهم، فهو إذا صادم رأيه حديث صحيح نفسه بدعوى باطلة من دعاويه الكثيرة فيقول مثلاً: ضعفه فلان وهو يعلم أن غيره ممن هو أعلم منه أو أكثر عدداً صححه كما هو موقفه من حديث البخاري الآتي في المعارف وتارة يرده بدعوى أنه حديث آحاد وهو يعلم أيضاً أن خبر الآحاد حجة في الفقهيات والعمليات بالاتفاق وإذا لم يستطع رفضه لسبب أو آخر رد العمل به بقوله: ليس قطعي الدلالة وهو يعلم أيضاً أنه لا يشترط ذلك عند العلماء وإنما يكفي فيها الظن الراجح عندهم وإلا قلبنا عليه دعواه ورددنا عليه كل مخالفاته لأنها لم تبين يقيناً على دليل قطعي الثبوت قطعي الدلالة وإلا لم يكن هناك خلاف وإن كان الحديث في العمليات والغيبات رده بقوله: لا يتصل بعقيدة ولا يرتبط به عمل أو قد يختلق له معنى من فكره هو في نفسه باطل فيلصقه

(١) رواه أبو بكر الخلال في الأمر بالمعروف "ص ٣٣، القصيم" بسند صحيح عن إبراهيم بن أدهم رحمه الله. ونحوه قول سليمان التيمي: إن أنت أخذ برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله. ٩١/٢-٩٢.



بالحديث وهو منه بريء وأما كلام العلماء في الدفاع عن الحديث وتفسيره بعلم فهو يستعلي عليه ويرفضه طاعنا فيهم بما هو أهل له وأولى به كمثل قوله ص ٢٩:

"نقول نحن: هذا الدفاع كله خفيف الوزن وهو دفاع تافه لا يساغ".

يعارض به العلماء وهم شراح الحديث المازري والقاضي عياض والنووي الذي عنه نقل الكلام المشار إليه ولكنه دلس على القراء فإنه ابتداء المنقول بقوله: قال المازري.... وجاء في آخر المنقول: واختاره المازري والقاضي عياض.

وهذا من تمام الكلام المنقول. وإنما نقله عن شرح النووي لمسلم والنووي هو الذي قال: قال المازري.. إلخ.

فكان عليه أن يعزوه إليه ولكنه لم يفعل لأنه يعلم منزلة الإمام النووي وشهرته عند المسلمين فلم ير من سياسته أن ينبه أيضا إلى تفاهته.

تلك بعض مواقف المذبذبة تجاه الأحاديث الصحيحة المرفوضة عنده.

أما إذا كان الحديث ضعيفا أو لا أصل له فهو يجعله صحيحا قويا مسندا بعقله المشرع يطل به ما صح في الشرع فيقول ردا على من ضعفه أو قد يضعفه: لكن معناه متفق مع آية من كتاب الله أو أثر من سنة صحيحة.

انظر كلمته في مقدمة كتابه فقه السيرة حول تخريجي لأحاديثه تحت عنوان حول أحاديث الكتاب تجد تحته تصريحه بأنه يصح الحديث الضعيف عند المحدثين ويضعف الصحيح عندهم بناء على ماذا؟ أعلى الشروط المعروفة عند علماء الحديث وحكاها هو في أول كتابه السنة ص ١٤ - ١٥، ذرا للرماد في العيون؟ كلا فهو في قرارة نفسه لا يؤمن بها والله أعلم ولئن آمن بها فهو لا يحسن تحقيقها وإنما اعتماده مجرد رأيه وزعمه أن معناه صحيح ولا يشعر المسكين بمبلغ الضلال الذي وقع فيه بسبب إعجابه برأيه واستخفافه بعلم الحديث وبأهله<sup>(١)</sup> أنه ألحق نفسه بتلك الطائفة من الكذابين والوضاعين الذين كانوا كلما رأوا حكمة أو كلاما حسنا جعلوه حديثا نبويا فلما ذكروا بقوله صلى الله عليه وسلم: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" قالوا: نحن لا نكذب عليه وإنما نكذب له ذلك هو موقف كل {مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ} .. الآية. بل هو قد يزيد عليهم فيبطل بمثله حكما شرعيا ثابتا بالأحاديث الصحيحة وأعني بذلك قوله ص ١٨:

وقاعدة التعامل مع مخالفينا في الدين<sup>(١)</sup> ومشاركينا في المجتمع أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا فكيف دم قتلهم؟.

أقول فيه من المخالفات للشرع والعلم ما يأتي:

(١) لقد قال المأفون فيهم ص ١٩، ومعدرة من الكاتب الكبير مع الكفار لا مع أهل الحديث الذين وصفهم بـ "الوعاظ" كما سيأتي ص ٩٨، وأهل الحديث يجعلون دية المرأة على النصف من دية الرجل وهذه سوءة فكرية وخلقية رفضها الفقهاء المحققون يعني نفسه ومن هو على شاكلته من الأرايين وأهل الأهواء وإلا فإن كان يعني فقهاء الأمة فقد افترى عليهم فإنهم من أهل الحديث في هذه الدية منهم مالك في الموطأ ٦١/٣، وهو مذهب أبو حنيفة وأصحابه كما في مختصر الطحاوي ص ٢٤٠، وهو مذهب الشافعي كما في روضة الطالبين للنووي ٢٥٧/٩، وعليه سائر علماء المسلمين وهذه سبيلهم فالشيخ يتبع سبيل من؟ وما جزاؤه؟.

(١) يعني إخوانه اليهود والنصارى على حد تعبيره هو انظر الفقرة الآتية: رابعا.

أولاً: قوله: لهم ما لنا وعليهم ما علينا يشير إلى حديث ذكره بعض فقهاء الحنفية ممن لا علم عندهم بالحديث وأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله في أهل الذمة وهو حديث لا أصل له في شيء من كتب السنة كما أشار إلى ذلك الحافظ الزيلعي الحنفي فينصب الراجح وهو مخرج في المجلد الخامس من سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم ٢١٧٦<sup>(١)</sup>، وهو تحت الطبع.

ثانياً: هذه الجملة التي صيروها حديثاً مستقلاً هي في الحقيقة قطعة من حديث صحيح ورد فيمن أسلم من المشركين فهم الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم: "لهم ما لنا وعليهم ما علينا" هكذا هو في سنن الترمذي وغيره من حديث سلمان رضي الله عنه وفي صحيح مسلم وأبي عوانة وابن حبان وابن الجارود من حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه وهما مخرجان في الإرواء ص ١٢٤٧<sup>(٢)</sup>، وصحيح أبي داود ٢٣٥١ ٢٣٥٢.

فأبطل الغزالي هذا الحديث الصحيح برأيه الفج وجهله الفاضح بالسنة متوكئاً على الحديث الذي لا أصل له تالله إنه لو لم يكن في كتابه إلا هذه المخالفة بل الطامة لكان كافياً لإهباط قيمة كتابه وإسقاط مؤلفه من زمرة الفقهاء أما الكتابة فهي له أما العلم والفقه فله رجال فكيف وهناك عشرات بل مئات الطامات التي تولى بيان بعضها إخواننا الأساتذة والمشايخ الذين ردوا عليه جزاهم الله خيراً.

(١) "لهم ما لنا، وعليهم ما علينا. يعني أهل الذمة".  
(٢) "ادعهم إلى أحد خصال ثلاث، ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن أبوا فاستعن بالله وقاتلهم".

ومنها:

ثالثاً: لقد أشار بقوله: فكيف بهدر دم قتلهم؟ إلى إنكاره لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يقتل مسلم بكافر" وهو صحيح أيضاً رواه البخاري وغيره عن علي والترمذي وغيره عن ابن عمرو وغيرهما وهو مخرج في الإرواء ٢٢٠٨ / (١) ٢٢٠٩ (٢)، وبه أخذ جمهور العلماء ومنهم ابن حزم في المحلى الذي قلده فيما أخطأ وفي إبطاله لحديث المعازف ولم يقلده هنا وقد أصاب فاعتبروا يا أولي الأبواب.

وأما الحديث الذي يذكره بعض الكتاب المعاصرين كالمودودي رحمه الله تقليداً لمذهبه الحنفي أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلماً بذمي فهو منكر لا يصح كما قال بعض الأئمة وقد تكلمت عليه في سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم ٤٦٠ مفصلاً. (٣)

ثم إنني لأتساءل أنا وكل ذي لب منصف: لم أهدر الشيخ الغزالي العمل بهذا الحديث الصحيح وهو موافق لعموم قوله تعالى: أفنجعل المسلمين كالجحريم. ما لكم كيف تحكمون؟ وإن كان قد سيق في غير هذا السياق فإن الغزالي فهم في التمسك بعموم القرآن ولو كان مخصصاً بالأحاديث النبوية والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما تقدم قريباً من إنكاره على كافة العلماء محدثين وفقهاء جعلهم دية المرأة على النصف من دية الرجل ونسبهم إلى مخالفتهم لظاهر الكتاب يعني قوله تعالى: {النَّفْسَ بِالنَّفْسِ} .

(١) "المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ولا يقتل مؤمن بكافر"

(٢) وفي لفظ: "لا يقتل مسلم بكافر"

(٣) "أنا أولى من وفى بذمته"

رابعاً: تأمل معي أيها القارئ الكريم تلمظ الشيخ الغزالي مع أعداء الله: اليهود والنصارى بقوله: مخالفينا في الدين وقد يقول فيهم أحياناً: إخواننا وقابل ذلك بمواقفه العديدة تجاه إخوانه في الدين كيف يشتد على علمائهم الأموات منهم والأحياء وبخاصة طلاب العلم منهم وقد مرت بك قريباً بعض الأمثلة مما قاله في أهل الحديث وشراحه فيا ترى أذلك مما أودعه في كتابه خلق المسلم؟ أم هو مخالفة صريحة لمثل قوله تعالى: أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين؟ وقوله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبِرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ} ؟

تلك نماذج قليلة من مواقف للشيخ الغزالي كثيرة تجاه الأحاديث النبوية الصحيحة والأحاديث الضعيفة يأخذ منها ما يشاء ويرفض منها ما خالف هواه دون أن يستند في ذلك على قاعدة تذكر عند أحد من العلماء بل هي العشوائية العمياء كما تقدم.

ذكرت ذلك ليتبين القراء طريقته في رفضه للأحاديث الصحيحة عند أهل الاختصاص من العلماء فلا هو منهم علماً حتى يستطيع معرفة الصحيح من الضعيف انطلاقاً من قواعدهم وكتابه فقه السيرة بتخريجي إياه وما تقدم من الأمثلة دليل قاطع على ذلك ولا هو معهم كما قال الله تعالى: {وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ} وقال: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} ومقدمته لتخريجي المشار إليه وما سبق من الأمثلة أيضاً يؤكد كل ذلك فمن لم يكن من أولئك العلماء ولا هو معهم فالأحرى به أن يكون لسان حاله - على الأقل - كما قال ذلك الشاعر الجاهلي:

وهل أنا إلا من غزية إن غوت ... غويت وإن ترشد غزية أرشد

وختام ذلك موقفه من حديث البخاري في المعازف وأسلوبه في تضعيفه إياه فهذا وحده يكفي للدلالة على أنه لا ينطلق في نقده للأحاديث إلا من الهوى والظن الأعمى فقد قال: ص ٦٦ - ٦٧، لأحد علماء الخليج وهو يناقشه في ليلة النصف من شعبان: "أظن الأحاديث التي وردت في ليلة النصف أقوى من الأحاديث التي وردت في تحريم الغناء".

وظنه هذا كاف لإدانته بالجهل وإلقاء الكلام على عواهنه مما يذكرني بقوله تعالى في الكفار الشاكين في البعث: {مَا نَذِرِي مَا السَّاعَةَ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيَقِينَ} فإن أحاديث ليلة النصف إن كان المقصود منها ما يتعلق بالأمر بقيام ليلها وصيام نهارها - كما هو الظاهر من مناقشته لذلك العالم - فهو حديث واحد لا يوجد سواه وإسناده ضعيف جدا - بل هو موضوع في نقدي - كما هو مبين في المجلد الخامس من سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم ٢١٣٢، يسر الله طبعه.<sup>(١)</sup>

وإن كان المقصود حديث المغفرة لجميع الخلق إلا من استثنى فيه فهو حديث واحد أيضا جاء من طرق عن جمع من الصحابة وبألفاظ مختلفة لا يسلم طريق منها من علة ولذلك ضعفها أكثر العلماء كما قال ابن رجب وصحح أحدها ابن حبان وفيه انقطاع فمن الممكن تصحيحه أو تحسينه على الأقل لتلك الطرق ومن أجلها خرجته في السلسلة الصحيحة ١١٤٤<sup>(٢)</sup> وجعلته من حصة كتابي الجديد صحيح موارد الظمان ... / ١٩٨٠، وهو تحت الطبع فأين هذا من أحاديث

(١) "إذا كانت ليلة النصف من شعبان، فقوموا ليلها، وصوموا نهارها، فإن الله ينزل فيها لغروب الشمس إلى سماء الدنيا، فيقول: ألا من مستغفر لي فأغفر له؟ ألا مسترزق فأرزقه؟ ألا مبتلى فأعاقبه؟ ألا كذا ألا كذا؟ حتى يطلع الفجر".  
(٢) "يطلع الله تبارك وتعالى إلى خلقه ليلة النصف من شعبان، فيغفر لجميع خلقه إلا لمشرك أو مشاحن".

تحريم الغناء والموسيقى وكثرتها وصحة أسانيد الكثير منها مع اتفاق ألفاظها على تحريمها كما يأتي بيانه؟ فأين هذه الأحاديث من تلك أيها المتهوك ومعدرة من الكاتب الأديب مع غير إخوانه المسلمين فهذا الوصف مع كونه بحق فهو أقل بكثير مما شتمت به سلفنا وعلماءنا وطلاب السنة العاملين بها بحيث لو أراد أحدهم أن يرد إليك بضاعتك هذه لما استطاع إلا أن يكون سليط اللسان كاتباً مثلك!

ثم ذكر الغزالي رد العالم الخليجي عليه فقال عنه:

فأجاب مستنكراً: هذا غير صحيح! إن تحريم الغناء وآلاته ثابت في السنة النبوية.

قلت: وهذا حق لا يزيغ عنه إلا هالك.

ثم قال الغزالي:

"قلت له: تعال نقرأ سوياً ما قاله ابن حزم في ذلك الموضوع ثم انظر ماذا تفعل.. قال ابن حزم ... "

كذا قال ولم يذكر ما جرى فيما بعد بينهما ولعل ذلك العالم أفهمه بأن هذا ليس من أساليب العلماء وإنما هو أسلوب الجهلة المقلدين الذين يحتجون بأقوال العلماء ولو كانت مخالفة للكتاب والسنة وإنما العالم الذي يقرع الحجة بالحجة فإذا رضيت لنفسك الاحتجاج بابن حزم فماذا تقول في علماء الإسلام من المحدثين والفقهاء الذين ردوا على ابن حزم تضعيفه لحديث البخاري وغيره كابن الصلاح والنووي وابن تيمية وابن القيم وغيرهم كما يأتي؟ لو قيل له هذا لأبي واستكبر وقال: عثرة ولو طارت.

والمقصود الآن بيان ما في نقل الرجل عن ابن حزم لقد سود ثلاث صفحات ساق فيها عشرة أحاديث آخرها حديث البخاري الذي أعلاه ابن حزم بعلتين: الانقطاع وتردد الراوي في اسم الصحابي كما سيأتي فلم يذكر هذه وذكر مكانها قوله:

"ومعلقات البخاري يؤخذ بها لأنها في الغالب متصلة الأسانيد لكن ابن حزم يقول: إن السند هنا منقطع لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد راوي الحديث".

وليس غرضي الآن الرد على ابن حزم فهو إسناد متصل والرد عليه آت وإنما بيان جهل هذا الناقل عن ابن حزم فأقول:

أولاً: قوله: "ومعلقات البخاري يؤخذ بها ...

فيه خطأ وتدليس:

أما الخطأ فلأن الأخذ ليس على إطلاقه في علم المصطلح الذي لا قيمة له عنده مطلقاً إلا إذا وافق الرأي أو الهوى وإنما ذلك إذا كان التعليق بصيغة الجزم مثل روى وعن وقال كما في هذا الحديث وبتفصيل يذكر في محله من هذه الرسالة إن شاء الله ص ٣٩ / ٤٠، و ٨٢ / ٨٥، من الفصل الثالث.

وأما التدليس فهو قوله: يؤخذ بها بالبناء للمجهول أي عند غيره وأما هو فلم يقل: نأخذ بها لأنه قد لا يأخذ بها كما فعل هنا وكيف لا وهو كثيراً ما لا يقبل ما رواه البخاري موصولاً ولو كان معه مسلم وبقية الستة بل الستين من الأئمة وقد مضت بعض الأمثلة.



ثانيا: هو يجهل أن هشام بن عمار من شيوخ البخاري فقوله: قال هشام بن عمار ... ليس تعليقا بل هو متصل لأنه لا فرق بالنسبة للبخاري بين قوله: قال هشام أو: حدثني هشام كما سيأتي بيانه في الفصل الثالث المشار إليه آنفا وبكلام قوي لابن حزم نفسه أيضا.

ثالثا: لم ينتبه وهو اللائق به لخطأ ابن حزم في قوله: لم يتصل ما بين البخاري وصدقة فإن الانقطاع المزعوم إنما هو بين البخاري وهشام فإن هشاما بين البخاري وصدقة كما سيرى القراء ذلك جليا في سنده الآتي ص ٣٩.

رابعا: ومن باب أولى أن لا ينتبه لغلو ابن حزم وشدته في رد ما لا يعلم من حديث نبيه صلى الله عليه وسلم ولا غرابة في ذلك فإن الطيور على أشكالها تقع فله النصيب الأوفى مما قيل فيه: لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان أعني ما قاله ابن حزم في الحديث الثامن الذي نقله الغزالي عنه: فمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوتين ملعونين: صوت نائحة وصوت مغنية. فقال فيه ابن حزم: "لا ندري له طريقا وهذا لا شيء".

وفي نقل الغزالي عنه ص ٦٩: وسنده لا شيء.

فقول ابن حزم: وهذا لا شيء من تشدده وتنطعه فإن العلماء يقولون فيما لم يجدوا له طريقا أو إسنادا: لا نعلم له أصلا أو مع المبالغة: ليس له أصل كما يقول بعض الحفاظ المتقدمين كالعقيلي والأول هو الصواب وبخاصة لمن لم يكن من حفاظ الحديث والمتخصصين فيه كابن حزم ذلك هو الواجب في أمثاله ومقلديه كالغزالي خشية أن يقعوا في تكذيب حديث قاله رسول الله صلى الله

عليه وسلم فإنه لا يقل إثما عن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال تعالى في المشركين: {بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ} فإن الحديث المذكور له إسنادان من حديث عبد الرحمن ابن عوف وأنس بن مالك أخرجهما جمع من الحفاظ المشهورين كما يأتي في محله من الرسالة منهم الطيالسي والبزار وهما من الحفاظ المعروفين عند ابن حزم وممن أشاد هو بمسنديهما كما نقله عنه الحافظ الذهبي في السير ١٨ / ٢٠٢، والحديث في الترغيب وغيره كما يأتي فلم لم يرجع الغزالي إليه لا أريد أن أقول: إنه كالنعامة مع الصياد.

خامسا: لم يرو الغزالي غليله في رد الحديث بقول ابن حزم المتقدم: وهذا لا شيء بل حرفه فقال: وسنده لا شيء كما تقدم.

وهذا من بالغ جهله بهذا العلم أو شدة غفلته لسيطرة الهوى عليه وقديما قيل: حبك الشيء يعمي ويصم ذلك لأن هذا القول المحرف لا يلتئم مع قول ابن حزم: لا ندري له طريقا إذ لا يصح في عقل إنسان أن يجمع بين هذا النفي المطلق للطريق وهو السند وبين إسناده للسند ولو مع الإشارة لضعفه بقوله: وسنده لا شيء وذلك في مكان واحد فاعرف نفسك أيها الشيخ تعرف ربك وتأدب بتأديب رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ليس منا من لم يجل كبيرا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه". التعليق الرغيب ١ / ٦٦.

فاعرف أيها الشيخ وأنت على حافة قبرك قدر علماء الحديث والسنة وفقهاء هذه الأمة ولا تشذ عنهم قيد شعرة مغترا بمجذلك وقلمك وكتابتك ونبينا صلوات الله وسلامه عليه يقول: "إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم". متفق عليه. وأنت تعلم يقينا أن الحياة المادية بله الحياة الدينية لا تستقيم في مجتمع إذا لم يعتمد أفراداه في كل

علم على ذوي الاختصاص منهم ولا حاجة لضرب الأمثلة على ذلك فالأمر بدهي جدا فلا يرجع مثلا من كان يريد معرفة صحة حديث أو فقهه إلى كاتب أو داعية إسلامي لا يدري ما الحديث وما الفقه ولا يدري أصولهما ولا المصادر التي يجب الرجوع إليها أو يدري ولا يتمكن من ذلك لسبب أو آخر كما قيل:

وإذا لم تر القمر بازغا ... فسلم لأناس رأوه بالأبصار

فلا أنت منهم وما أظن يبلغ بك الكبر أو المكابرة أن تنكر ذلك ولا أنت سلمت لهم بل نصبت نفسك للرد عليهم مع الاستهزاء بأقوالهم والسخرية بهم كأنك لم تعلم أو علمت ولم تؤمن بمثل قوله صلى الله عليه وسلم: "الكبر بطر الحق وغمص الناس" الصحيحة ١٣٤، و ١٦٢٦، وقوله: "ثلاث مهلكات: شح مطاع وهوى متبع وإعجاب المرء بنفسه". الصحيحة ١٨٠٢، وقوله: "لو لم تكونوا تذنبون خشيت عليكم أكثر من ذلك: العجب". الصحيحة ٦٥٨، فاخش ما خشي عليك رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلا كنت من الهالكين.

هذه نصيحة أوجهها إليك والدين النصيحة وأنت على حافة قبرك مثلي وإلى كل من سلك سبيلك في الخروج على المحدثين والفقهاء وما أكثرهم في هذا الزمان.

[تحريم آلات الطرب ص ١٩-٣١]

## العلم الشامخ في إثبات الحق على الآباء والمشايخ

هو مطبوع طبعة المنار وهو كتاب عظيم فيه بحوث هامة في علم الكلام والعقيدة واسمه الكامل . ( العلم الشامخ في إثبات الحق على الآباء والمشايخ ) ومؤلفه عالم فضل محقق من زيدية اليمن المتحررين أمثال المؤلف الصنعاني والشوكاني وغيرهما رحمهم الله تعالى.

[رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار ص ١٤١]

## الكافي

" الكافي " ينقسم إلى قسمين " أصول الكافي " و " فروع الكافي " وقد طبع كل منهما أكثر من مرة، وطبع الأول مع تعليقات عليه وتخريج بقلم عبد الحسين المظفر في النجف سنة (١٣٧٦) ، وقفت على الجزء الأول والثاني منه فيهما (٢١١) حديثا، غالبه غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وكتاهم هذا " الكافي " له المترلة الأولى من بين كتب الحديث الأربعة المعروفة عندهم، حتى لقد ذكر عبد الحسين المذكور في مقدمة التعليق (ص ١٣) أنه ورد فيه كما قيل عن إمامنا المنتظر عجل الله فرجه (!) : " الكافي كاف لشيئتنا " ومن المشهور عنهم أنه بمترلة " صحيح البخاري " عندنا! بل صرح لي أحد دعاةهم وهو الشيخ طالب الرفاعي النجفي أنه أصح عندهم من البخاري!!

وذكر أيضا في المقدمة المذكورة أن أحاديثه بلغت زهاء سبعة عشر ألف حديث! وفي هذا العدد من المبالغة والتهويل على من درس أحاديث الكتاب وأمعن النظر في متونها، فقد تتبعت أحاديث الجزأين المذكورين البالغ عددها (٢١١) ، فوجدت غالبا موقوفا على علي رضي الله عنه وبعض أهل بيته، كأبي عبد الله زين العابدين وأبي جعفر الباقر رضي الله عنهم أجمعين، والمرفوع منها نحو ثلاثة وعشرين حديثا خمسة منها في الجزء الأول، والباقي في الثاني، أي بنسبة عشرة في المائة تقريبا، وإليك أرقامها: (٩ و ١١ و ١٥ و ٢٥ و ٢٨ و ٣٥ و ٣٩ و ٤٤

و٥٠ و٥٧ و٨٠ و٨٧ و١٠٤ و١٠٧ و١٠٨ و١١٥ و١١٩ و١٢٧  
و١٥٩ و١٦١ و١٩٠ و١٩٩) .

ولتعلم أيها القارئ الكريم مدى صحة قولهم أن هذا الكتاب أصح  
من " صحيح البخاري " أو على الأقل هو مثله عندهم، أذكر لك  
الحقيقة الآتية:

وهي أن هذا العدد من الأحاديث المرفوعة، لا يثبت إسناد شيء  
منها لضعف رجالها، وانقطاع إسنادها، كما بينه المعلق عليه نفسه في  
تعليقه على كل حديث منها، حاشا الأحاديث (٥٧، ٨٠، ١٩٩) ،  
فقد قواها، وهي مع ذلك لا تثبت أمام النقد العلمي التريه! وخذ هذه  
الشهادة الآتية، التي تبين لك بوضوح حقيقة ذلك القول، وهي من  
المعلق عبد الحسين فقد قال بعد ما ذكر عناية الشيعة بالكتاب شرحا  
واختصارا ونقدا (ص ١٩) :

وكفاك لتعرف مدى العناية بنقده أنهم أحصوا ما يشتمل عليه من  
الأحاديث، فكان مجموعها (١٦٠.١٩٩) حديثا، ثم أحصوا ما فيه من  
أنواع الأحاديث من جهة التوثيق والتصحيح، فعدوا الأخبار الصحيحة  
فكانت (٥٠٧٣) أي أقل من الثلث، وعدوا الأخبار الضعيفة، فكانت  
(٩٤٨٥) أي أكثر من النصف، وذلك عدا الموثق والقوي والمرسل،  
فانظر إلى أي مدى بلغ نقده!

فأقول: بخ بخ لكتائبهم " الصحيح " وأكثر من نصف أحاديثه يعني  
المرفوعة والموقوفة على أئمتهم غير صحيح! يشهد بذلك أشد الناس  
تعصبا له، ودفاعا عنه! " وشاهد شاهد من أهلها " .

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٩٩/٣ ]

## الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين

فيه أحاديث كثيرة ضعيفة، وبعضها موضوعة؛ كما بينت كثيراً منها في "الضعيفة" وغيرها، ويتعمى عن ذلك كله من يدعي التلمذ عليه.

[ سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥٦/٧ ]

ثم رأيتُ العُمَاري قد أورد الحديث في كتابه الذي سماه "الكنز الثمين" (رقم ٣٢٠٥) ، وقد صرح في مقدمته (ص ٤) :  
"أنه ليس فيه أحاديثُ ضعيفةٌ أو واهيةٌ".

فأقول: قد تبين لي أنه غير صادق فيما قال، وهذا هو المثال بين يديك، والسبب تقليده للمناوي وغيره، وهو مما اتهمني به في كُتُبِهِ الصغير (ص ٤) ، فقد عاد إليه، وهذا من عدل الله وحكمته في عباده كما قيل: "من حفر بئراً لأخيه وقع فيه"! وقد كنتُ تَتَبَّعْتُ أحاديثَ حرف الألف من كتابه المذكور "الكنز"، فوجدتُ فيه نحو مائتي حديث ضعيف أو موضوع من أصل (١٤٠٢) حديثاً، ولو أن في الوقت مُتَسَعاً، لوضعتُ عليه كتاباً أُبَيِّنُ فيه تلك الأحاديث وغيرها مما وقع له من الضَّعَافِ في بَقِيَّةِ أحرف الكتاب، فقد وجدته فيه كالسيوطي في "الجامع الصغير"، الذي قال في مقدمته: أنه صانه عما تفرد به كَذَابٌ أو وضَّاعٌ، ثم لم يَفِرْ بذلك، كما تراه مفصلاً في

"ضعيف الجامع الصغير" ومقدمته، ومن ذلك هذا الحديث، ومن "الجامع" نقله العُمَاري دون أي جهد منه أو تحقيق، ولذلك وقع منه هذا التناقض الفاحش الشديد: "ضعيف"، "صحيح"، وليس ذلك من قبيل اختلاف الاجتهاد، كما يقع ذلك لبعض العلماء، لأسباب معروفة، وإنما أتى من قِبَل رُكونه إلى التقليد، وجنوحه عن البحث والتحقيق، وإلا فكيف يمكن لباحثٍ عارفٍ بهذا العلم أن يُضَعِّف فقط، بله أن يُصَحِّح حديثاً فيه من اتَّفَقَ النفاذ على تكذيبه؟! وليس له طريقٌ أخرى!

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٤/٣ ]

والمقصود أن الرجل أصدر حديثاً كتاباً ترجم فيه لنفسه عنوانه: "سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق" تأليف: العلامة الحافظ التفتن أبي

الفضل عبد الله بن الصديق الغماري " ! عقد فيه (ص ٩٦) فصلاً بعنوان: (مؤلفاتي في السجن) ، يعني: سجن جمال عبد الناصر، مكث فيه من سنة ١٩٥٩ إلى سنة ١٩٦٩ - وهذه السنة هي التي صدر فيها كتابي "صحيح الجامع" -، ثم ذكر أنه أَلَفَ فيه عدة كتب سماها؛ منها الكتاب المذكور: "الكتر الثمين"، ثم قال ما نصه بالحرف الواحد:

"غير أن كتاب "الكتر الثمين" لست راضياً عنه، لأني كتبت في حال تضيق وتشديد كما سبق، وعدم وجود مراجع، فجاءت فيه أحاديث ضعيفة كثيرة، ولو وجدت فراغاً لنقحته وهذبتة وحذفت منه ما فيه من الضعيف".



قلت: فالحمد لله الذي شهد على نفسه بكثرة الأحاديث الضعيفة فيه، وقد كنا نبهنا على طائفة كبيرة منها، ولا نزال بفضل الله تعالى. نصحاً للأمة، وتحذيراً لهم أن لا يغزوا بما قاله في مقدمة "كتره" (صفحة ح) :

"جردت فيه الأحاديث الثابتة من الجامع الصغير". وقال (صفحة ع) :

"ليس فيه أحاديث ضعيفة أو واهية".

ولكن ... ألا يتساءل الفراء معي أنه إذا كان صادقاً في قوله: أنه ألفه في السجن حيث لا مراجع لديه كما زعم، فكيف جاز له أن يجزم هذا الجزم القاطع بأن كل أحاديثه ثابتة، وأنه ليس فيه أحاديث ضعيفة؟! أليس في ذلك غشٌّ وتضليلٌ للأمة؟! لو أن ذلك كان في أحاديث معدودة لعذرناه، لكننا من الكثرة بحيث يصعب إحصاؤها، فإن في حرف الألف منه فقط نحو مئتي حديث ضعيف أو موضوع، من أصل أربع مئة وألف حديث تقريباً كما كنت ذكرت ذلك في المقدمة المشار إليها آنفاً (ص ٢٣) .

وفي ظني أن الذي حمّله على ذلك الجزم بغير علم إنما هو الحسد والغيرة من كتابي: "صحيح الجامع الصغير"، فجمع هو "كتره" مضاهاة له، وقد طبع قبله بنحو عشر سنين، ويظهر أنه توجهت إليه انتقادات كثيرة من بعض الناصحين؛ غير ما في هذه السلسلة، كمثّل ما جاء في مقدمة "ترتيب صحيح الجامع الصغير.. " لبعض إخواننا (ص ١٤) :

"كتاب "الكتر الثمين.. " محشو بالأحاديث الضعيفة، وسبب ذلك أنه اعتمد على تصحيح الحاكم والترمذي وابن حبان، وعلى الأحاديث التي قيل

فيها: رواته ثقات، أو رجاله موثقون، وهذا الحكم كما لا يخفى فيه نظر عند أهل الحديث بينوه في مؤلفاتهم."

#### [ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤/٤ ]

وقد اغتر بهم بعض المتأخرين من المقلدين، فهذا هو الشيخ عبد الله الغماري قد أورد الحديث في كتاب له جمعه من " الجامع الصغير " زعم في مقدمته (ص ح) : " وهذا كتاب جردت فيه الأحاديث الثابتة من الكتاب المذكور، وسميته: الكتر الثمين في أحاديث النبي الأمين ". ثم أكد التجريد المذكور أنه قال في صدد بيان مزايا الكتاب (ص ع) : " ومنها: أنه ليس فيه أحاديث ضعيف أو واهية ! " وهذه دعوى عريضة، يعلم من اطلع على كتابه هذا من أهل العلم أنها دعوى باطلة، لأنه وقع فيه كثير من الأحاديث الضعيفة الواهية، بل وفيه بعض الموضوعات، ويقطع أنه لم يجر في أحاديث كتابه هذا - وقد بلغ عددها (٤٦٢٦) حديثا - أي بحث أو تحقيق، وإنما هو مقلد فيها لغيره .

#### [ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤/٢٦٤ ]

ثم جاء احد المتأخرين من المغاربة وهو الشيخ عبد الله بن محمد العماري فأورد هذا الحديث في كتابه الذي أسماه " الكتر الثمين في أحاديث النبي الأمين " وزعم في مقدمته أنه جرد فيه الأحاديث الثابتة من " الجامع الصغير " وضم إليه أحاديث من مصادر أخرى، منها: "

الترغيب والترهيب " للحافظ المنذري وادعى فيها أنه لم يعتمد في صحة الحديث أو حسنه على رموز السيوطي في الجامع وإنما على تصريح الحفاظ أو على ما تقتضيه القواعد وهذا الأخير لا أثر له في كتابه وإنما هو التقليد لبعض الحفاظ دون الرجوع إلى قواعدهم وأصولهم وتراجم رجالهم والأدلة على ذلك كثيرة فقد حشا الكتاب بعشرات الأحاديث الضعيفة والمنكرة .

#### [ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤٣/١٢ ]

الشيخ عبد الله الغماري في كتابه الذي أسماه " الكثر الثمين " ، وأدعى أن كل ما فيه من الأحاديث صحيح ثابت! كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله، واستدللت به على أنها مجرد دعوى، وهذا الحديث دليل آخر، وما أكثر الأدلة على ذلك؛ فإنه قلد المنذري في خطئه الذي سبق بيانه، وإليك البيان:

أولاً: أورد الحديث في كتابه (٨٣٢) على أنه صحيح! وهو موضوع؛ فيه ذاك المتهم بالكذب.

ثانياً: الحديث؛ ذكره السيوطي في " الجامع الصغير " وكذا " الكبير " برواية (ت ك) ؛ أي: الترمذي والحاكم. فعدل هو عنهما، فعزاه ل (هب والبغوي) ؛ اغترارا منه بقول المنذري:

" ولكن رواه البيهقي والبغوي. . . وقال: حديث حسن "

وجهل أن هذا الاستدراك خطأ من المنذري، وأن المذكورين لم يخرجوا الحديث بتمامه، وإنما الشطر الثاني منه، وهو الذي قال فيه البغوي: " حديث حسن "؛ كما سبق تحقيقه بالأرقام!

وهذا شؤم التقليد الذي يدعي هو وإخوته محاربته، ويجعل نفسه إماما في العلم بمعرفة تصحيح الحديث وتحسينه الوارد في " معجم الطبراني " وغيره كما أشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب (ص ف) ! وصرح فيها أنه ألفه غريبا عن أهله وبعيدا عن كتبه، معتمدا على فضل الله - وفيه غناء (!) - ثم على ما جادت به ذاكرته. ! فليصدق من شاء! مع أنه يصرح أنه جرده من " الجامع الصغير " إلا قليلا! ولئن صدق فيما قال؛ فهو دليل صريح على أنه لم يحقق أحاديث كتابه ويراجع أسانيدها ويتتبع شواهدا وعللها! فهو السبب في كثرة الأحاديث الضعيفة والمنكرة التي وقعت فيه مما كنت أوردته في كتابي " ضعيف الجامع الصغير " بعد مزيد من البحث والتحقيق كما هو مشروح في مقدمته. والله في خلقه شؤون!

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥٠/١٢ ]

## المدخل لابن الحاج

كم فيه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وما لا أصل له، وهو في هذا شبيه بكتاب " الإحياء " للغزالي، كما لا يخفى على من درس الكتابين من أهل العلم.

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦٥٣/٣ ]

## المستدرك

كتاب الحاكم فيه كثير من التصحيقات في رجال كتابه كما هو معروف عند الخبيرين به، فخلافه مرجوح عند التعارض .

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/٢٤٣ ]

الحاكم صنف "المستدرك" في آخر عمره، وكان إذ ذاك حصل له تَغَيَّرٌ وغفلة، كما ذكره الحافظ في "اللسان"، والله أعلم.

[ صحيح أبي داود ٢/٢٥٧ ]

## المسند

ويظهر أن هذا الحديث مما سقط من بعض نسخ "المسند"؛ ومنها النسخة المطبوعة في مصر، وقد عزاه أيضاً لأحمد الحافظ ابن كثير في "جامع المسانيد" (١٥/٢)، وكذلك صنع الحافظ في "أطراف المسند" (١١١٣/٥٧٢/١)، ولذلك؛ صدره محققه الدكتور زهير ناصر بقوله:

"لم أجده". فلعل القائمين على طبع "المسند" في "مؤسسة الرسالة" يستدركون هذا الحديث مع أحاديث أخرى سقطت من المطبوعة، سبق التنبيه على بعضها.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٥٤٠/٧]

الحافظ ابن كثير؛ فإنه مع كثرة استحضاره لأحاديث "المسند" وعزوه إليه كثيراً، حتى قيل: إنه من أعلم الناس به .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١١١٠/٧]

- يوجد سقط في المسند المطبوع :

فساق لفظ الطبراني المتقدم، وليس فيه الإيماء الذي عزاه لرواية أحمد، وقد بحث عنها كثيراً في "مسنده"، وقد استعنت على ذلك بكل الفهارس الموضوعة لـ "المسند" والمعروفة اليوم فلم أهدأ إليه، ولقد افترضت أنه أورده - لمناسبة ما في غير مسند صحابه (الأرقام)، فراجعت كل أحاديث فضل الصلاة في مسجده صلى الله عليه وسلم في مسانيد الصحابة الذين رويها مثل أبي هريرة، وابن عمر، وغيرهما،

فلم أعثر عليه، فمن المحتمل أن يكون في بعض نسخ " المسند "، فقد بلغني عن بعض إخواننا المشتغلين بهذا العلم الشريف أنه عثر على قطعة منه غير مطبوعة، فلعل الحديث فيها، فإن وجد فغالب الظن أنه من طريق عطايف هذا.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٩٤٧/٦]

" المسند " .وهو المراد ، عند إطلاق العزو لأحمد.

[إرواء الغليل ١٣٦/٦، ١٤٣]

- إشارات إلى اختلاف نسخة الحافظ من ( المسند ) :

الظاهر أن أصل هذا الاختلاف نشأ من اختلاف نسخ (المسند) في اسم المترجم ويؤيد ذلك أن نسختنا المطبوعة موافقة لما ذكره الحسيني تمام الموافقة ولا ندري نحن الصواب من ذلك لأن الأمر يحتاج إلى التدقيق في نسخ كثيرة مصححة من (المسند) وأنى لنا ذلك ولعل العلامة الأستاذ أحمد محمد شاكر قد حقق ذلك في طبعته الجديدة ل (المسند).

غير أنه ترجح لدي أنه العباس بن عبد الرحمن لأنه كذلك في رواية الدارقطني وإن خالفت في نسبته كما سبقت الإشارة إليه فذلك لا يمنع من ترجيح ما اتفقت الروايتان عليه .



وفي كلام الحافظ مخالفة أخرى لما في نسختنا من (المسند) فقال  
كما سلف:

(عن حكيم في خلوق المساجد)

وليس لحكيم أي حديث بهذا المعنى في (المسند) وقد أخرج  
أحاديث كثيرة في موضعين منه لكن يغلب على الظن أن في نسختنا  
من (التعجيل) تحريفاً وأن الأصل: (في الحدود في المساجد) والله أعلم

[التمر المستطاب ٦٩٦/٢]

## الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد

مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق وهو كتاب عظيم جدا جمع نفائس نادرة من كتب العلماء المتقدمين ورسائلهم التي لم يطبع أكثرها فيما علمت وأنا الآن في صدد إخراج هذه الكتب والرسائل في فهرس خاص أضعه لمجلدات هذا الكتاب الموجودة في المكتبة وفي غيرها إن وفقت لذلك. ثم تم الاستخراج المذكور من مجلدات المكتبة فعسى الله أن يوفق للاطلاع على غيرها واستخراج ما فيها من الكنوز.

[تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ص ٥٥]

## الزهد لابن المبارك

عزاه المعلق على "البعث" لابن المبارك بالرقم المذكور ! وهو خطأ،  
يقع فيه الناقل بسبب العجلة، أو الجهل بالفرق بين الأصل - "زهد ابن  
المبارك" - والزيادة عليه، وهما زيادتان:

إحدهما: لحسين المروزي، وهذا يقع فيه الخطأ أكثر؛ لأنه في  
تضعيف أحاديث أصله، ولا يتنبه له إلا بالنظر في السند.

والآخر: لنعيم بن حماد، وهو متميز عن الأصل؛ لأنه ملحق  
بآخره.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤٨١/١١]

## الذخائر

النابلسي في "ذخائره". اعتماده فيه على "السنن الصغرى"!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥٨٥/١٠]

## الضعفاء للعقيلي

وبالجملة فالحديث لا يخرج بهذه الطرق عن الضعيف، ولا سيما وقد أبطله الأئمة النقاد كأبي حاتم والذهبي والعسقلاني، فلا قيمة لقعة السيوطي ومحاولته لتقويته. وكأنه اغتر به الدكتور القلعجي المعلق على "ضعفاء العقيلي" فقد جعل لأحاديثه فهرسين أحدهما في الأحاديث الصحيحة التي ذكرت فيه، فأورد هذا الحديث فيه (ص ٥٠٥) آخر المجلد الرابع، وقد أورد فيه أحاديث أخرى ضعيفة أيضا، لعلنا نتعرض لبيانها حين تأتي المناسبة.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦/٤٩٨]

## المصنف لعبد الرزاق

(فائدة) أبو بكر الذي شك في إسناد الحديث هو عبد الرزاق نفسه صاحب "المصنف". وغالبه من رواية أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الدبري عنه، وذلك أبي رأيت بعض كتبه من رواية غير الدبري عنه، فمثلا كتاب "أهل الكتاب" هو من رواية محمد بن علي النجار عنه، وهو في المجلد السادس (١ - ١٣٢) وكذلك كتاب "البيوع

والشهادات " من رواية النجار عنه في المجلد الثامن ( ١ - ٣٦٨ ) ،  
كما وجدت فيه كتاب " أهل الكتابين " من رواية محمد بن يوسف  
الحذاقي عنه، وهو في المجلد العاشر ( ٣١١ - ٣٧٨ ) ، وقد يكون هناك  
كتب أخرى ليست من رواية الدبري، ولقد كان من المفروض أن  
يوضح ذلك وغيره محققه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في مقدمته  
التي وعد بنشرها، ولما يفعل، فقد نشر الكتاب بتمامه، ولم نجد لها أثرا  
في شيء من مجلداته، ولعله يفعل، ثم توفي رحمه الله فله فعل.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٢٠/٦]

والحديث<sup>(١)</sup>؛ لم أره في " مصنف عبد الرزاق " المطبوع، وفيه حرم  
كبير في بعض كتبه مثل " المناسك " و " الطهارة " .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٩٤٠/١٢]

## التفسير للنسائي

" التفسير " للنسائي و " التفسير " إنما هو في " الكبرى " له.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٨٩/٤]

---

(١) (نعم؛ حجي عن أبيك إن لم تزده خيرا لم تزده شرا) .

## المراجعات

ومثل هذا التخريج مما يدل اللبيب على قيمة أحاديث كتاب الشيعي؛ فإنه حشاه بالأحاديث الضعيفة والموضوعة وما لا إسناد له؛ فإنه لا يتورع من إيراد ما هو مقطوع بوضعه عند الأئمة السنة، ملبساً على العامة أنه صحيح عندهم؛ مجرد إيراد بعضهم إياه ولو بإسناد موضوع، أو بدون إسناد كهذا!!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥٧٧/١٠]

## المعجم الكبير

والمراد بـ (الطبراني) عند الإطلاق؛ إنما هو "المعجم الكبير" من "معاجمه" الثلاثة. على هذا جرى هو وغيره من الحفاظ، وإليه عزاه السيوطي في "الجامع الصغير"!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٧٩٠/١١]



## المعجم الأوسط

وقلده المعلق على "المعجم الأوسط" (١ / ٥٠ و ٥٢) كعادته، فإن الرجل لا علم عنده بهذا الفن، وكل ما أثقل به كاهل الحواشي والتعليقات إنما هو مجرد النقل الذي لا يعجز عنه أي طالب علم!

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/٥١٦]

وقع في مخطوطة "الأوسط" مكان: (ربها) ... (زوجها) . وهذا خطأ فاحش، غفل عنه الدكتور الطحان في مطبوعة! الأوسط " (٣٣١٠/١٧٤/٤) التي زعم أنه قام على تحقيقها، وفيها أخطاء كثيرة

وكبيرة منها سقطت أحاديث منها، بل وصفحات، وقد نبهت على شيء من ذلك في غير ما موضع. والله المستعان.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤٧٢/١٣]

## المسند والتفسير لابن أبي شيبة

عزنا المنذري الحديث لابن أبي شيبة دون أن يقيده بكتاب، فتفضل المعلقون الثلاثة؛ فقيده (٣٥١/٢) بـ "المصنف"!

وهذا منهم تخرص ورجم بالغيب، ومن الدليل على ذلك أنهم لما خرجوا الحديث من رواية مسلم وأبي داود؛ قرنوها بالأرقام، بخلاف عزوهم لـ "المصنف"؛ فلم يذكروا له رقماً.

ولعلمهم لجهلهم لا يعلمون أن لابن أبي شيبة كتباً أخرى؛ مثل "المسند" و"التفسير" وغيرهما، فكان بسبب ذلك تقييدهم المذكور!!.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٢٠٨/٧]

### المنتقى النفيس من تلبيس إبليس

قد أحسن أخونا أبو الحارث الحلبي صنعا في حذفه الأحاديث  
الضعيفة من مختصره الذي سماه "المنتقى النفيس من تلبيس إبليس".

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٨١/١٢]

## كتاب "الرقائق " للنسائي

كتاب "الرقائق " ليس في كتابه "السنن الصغرى" المعروف بـ "المجتبى"، ولذلك؛ قيده المحقق الفاضل عبد الصمد شرف الدين بـ (في الكبرى) ، ولا يوجد في النسخة المطبوعة من "السنن الكبرى" هذا الكتاب: (الرقائق).

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٢٦٧/٧]

## العلل المتناهية

إذا عرفت ما سبق، فمن الغريب جزم ابن الجوزي في كتابه " تلبس إبليس " بنسبة الجملة الأولى إلى النبي صلى الله عليه وسلم بقوله (١٨١) : " وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من قال: إني في الجنة، فهو في النار ! " ولقد كان الأولى به أن يورده في كتابه الآخر: " العلل المتناهية "، أو " الأحاديث الموضوعة "، ولكنه في الواقع يجمع في شخصيته العلمية بين النقيضين، شأنه في ذلك شأن ابن حبان، فكما أن هذا متساهل في التوثيق، فهو متشدد في التجريح، فابن الجوزي بقدر ما يتشدد في الكتاين المذكورين فهو يتساهل في كتبه الأخرى فيروي فيها المنكرات والواهيات، بل والموضوعات، وقد صرح بنحو هذا الحافظ السخاوي، فقال في " فتح المغيث " ( ١ / ٢٣٧ - ٢٣٨ ) :

" ثم إن من العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه " العلل المتناهية في الأحاديث الواهية " كثيراً مما أورده في " الموضوعات "، كما أن في "

الموضوعات " كثيراً من الأحاديث الواهية، بل قد أكثر في تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد الموضوع وشبهه " .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢/١٨٠]

"الواهيات" كتاب لابن الجوزي خصه بالأحاديث الواهية والمنكرة، التي لم تبلغ عنده دركة الوضع، وهذا غالبي، فكثيراً ما يورد فيه بعض الموضوعات أيضاً، كما نبه على ذلك الحفاظ.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٠/٦٧١]

### العلويات

لابن الأشعث .

قال الدارقطني:

" آية من آيات الله، وضع ذلك الكتاب. يعني العلويات " .

قلت: وهذا الكتاب فيه نحو ألف حديث كلها بهذا الإسناد، وقد ساق ابن عدي في ترجمته من " الكامل " (ق ٣٧٨/١) جملة منها فيها موضوعات كما قال الذهبي.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦/٥٦٧]

قال السهمي: سألت الدارقطني عنه، فقال: آية من آيات الله، وضع ذاك الكتاب يعني: العلويات " .

وأقره الحفاظ في "اللسان" وقال عقبه:

"وقد وقفت على بعض الكتاب المذكور، وسماه "السنن" ورتبه على الأبواب،

وكله بسندٍ واحد".

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٣/٥٣٦]

## الكامل لابن عدي

"الكامل"، وطبعها سيئة جداً.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/١٩٠]

لقد وقع خطأ فاحش في متن هذا الحديث في الطبقات الثلاثة لـ "كامل ابن عدي" كما نبهت على ذلك في تعليقي على هذا الحديث في فهرسي لـ "الكامل" الذي أنا في صدد الانتهاء من ترتيبه وتبليغه مع تصحيح المئات إن لم أقل الألوف من الأخطاء الواقعة في طبعاته، وفي فهرسه الذي وضعه الناشر وسموه بـ "معجم الكامل"!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٣/٤٩٣]

هذا الحديث من رواية بحر السقاء معضلاً كما ترى، وقد جاء في "معجم الكامل" - الذي وضعه ناشر "الكامل" فهرساً لأحاديث

الكتاب، جاء فيه - (ص ١٥٣) معزواً لى (جابر ٥١/٢) ! وهو خطأ محض؛ فليس هو في "الكامل" عن جابر، وإنما عن بحر - كما سبق - . وهذا الفهرس من أسوأ الفهارس - إن لم أقل هو أسوأها إطلاقاً - فيما وقفت عليه من الفهارس التي تطبع الآن للربح المادي، وليس للفائدة العلمية.

#### [سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٢٥/١٣]

وقد ذكر المعلق على "ابن عدي" - الأستاذ السامرائي - أنه في "مسند الفردوس" (مخطوط ورقة ٢٣ - تسديد القوس) .

ونقل عن العلائي أنه قال في رشدين: "ضعيف". لكن وقع في نقله: (راشد) ، وكذلك وقع في المقدمة! وهو من الأخطاء المطبعية الكثيرة والكثيرة جداً، التي وقعت في مطبوعته هذه، والظاهر أنه لم يقم هو بنفسه على تصحيح تجارتها. والله أعلم.

#### [سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦٦٥/١١]



## الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف

السيوطي قرر في الرسالة المذكورة بناء عليها وعلى غيرها من الأحاديث والآثار - وجلها واهية - أن مدة هذه الأمة تزيد على ألف سنة، ولا تبلغ الزيادة عليها خمس مئة سنة، وأن الناس يمكثون بعد طلوع الشمس من مغربها مئة وعشرين سنة!

أقول: ونحن الآن في سنة (١٣٩١) ، فالباقى لتمام الخمس مائة إنما هو مئة سنة وتسع سنوات، وعليه تكون الشمس قد طلعت من مغربها من قبل سنتنا هذه بإحدى عشرة سنة على تقرير السيوطي، وهي لما تطلع بعد! والله تعالى وحده هو الذي يعلم وقت طلوعها، وكيف يمكن لإنسان أن يحدد مثل هذا الوقت المستلزم لتحديد وقت قيام الساعة، وهو ينافي ما أخبر الله تعالى من أنها لا تأتي إلا بغتة؛ كما في قوله عز وجل: (يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند ربي، لا يجليها لوقتها إلا هو ثقلت في السماوات والأرض لا

تأتيكم إلا بغتة، يسألونك كأنك خفي عنها، قل إنما علمها عند الله ولكن أكثر الناس لا يعلمون) [الأعراف: ١٨٧] .

ومع مخالفة هذه الأحاديث لهذه الآية وما في معناها، فهي مخالفة أيضاً لما ثبت بالبحث العلمي في طبقات الأرض وآثار الإنسان فيها أن عمر الدنيا مقدر بالملايين من السنين، وليس بالألوف!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٠٧/٨]

## الكلم الطيب

والحديث مما سكت عليه ابن تيمية في "الكلم الطيب" (رقم ١١٩)، وتبعه ابن القيم في "الوابل الصيب" (٢٣٦)، تابعين في ذلك أصلهما "أذكار النووي" (١٠٢ تحقيق الأرناؤوط) وسكت هذا أيضاً عليه، وأما في تعليقه على "الكلم الطيب" (١١٨/٥٧) فضعه اقتباساً من تحقيقي لـ "الكلم"، وله من مثل هذا الشيء الكثير، بل إن غالب تصحيحاته وتضعيفاته لأحاديث الكتاب أخذها من تحقيقاتي عليه دون أن يشير إلى ذلك أدنى إشارة، وقد فعل غيره أسوأ من ذلك - كما بينته في مقدمة الطبعة الجديدة لهذا الكتاب -.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٧٧٦/١٣]

## الوفاء بفضائل المصطفى

وبالإرسال أعلاه الحافظ العراقي في " تخريج الأحياء " ( ٣ / ١٢٩ ) ولكنه عقب عليه فقال: " وأسنده ابن الجوزي في " الوفاء " من حديث أنس بسند ضعيف " .

وأقول: هو في النسخة المطبوعة من " الوفاء " ( ٢ / ٤٤٥ - تحقيق مصطفى عبد الواحد ) بدون إسناد، وقد جاء في مقدمته قول المؤلف: " ولا أطرق الأحاديث خوفا على السامع من ملالته " ، ولذلك قال المحقق في مقدمته (صفحة ص) :

" وقد آثر ابن الجوزي حذف الأسانيد من أخباره رغبة في الإيجاز " .

قلت: وليته لم يفعل، لأن قيمة الكتاب بأسانيده كما لا يخفى على المحققين حقا، ولكني في شك كبير من كون ابن الجوزي هو الذي

حذف الأسانيد، لتخريج الحافظ العراقي المذكور، لكن عبارة ابن الجوزي في مقدمته تشعر بأن ذلك من عمله، فإن صح ذلك، فيكون له كتابان بالاسم المذكور، أحدهما مسند، وهو الذي عزا إليه العراقي، والآخر هذا المختصر. والله أعلم.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/١٢٢٢]

رجعت من أجل تصحيح بعض الاخطاء المطبعية الي النسخة المطبوعة من كتاب ((الوفا بفضائل المصطفى)) طبع سنة (١٣٨٦هـ) فتيين أنه مختصر ((الوفا)) لأنه محذوف الأسانيد وهو مما لم يتنبه له محققه الفاضل مصطفى عبد الواحد. والله اعلم

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢/٤٧٠]

## الحلال والحرام

أقول بهذه المناسبة لقد سئلت كثيرا عما جاء على غلاف بعض الطبعات الأخيرة لكتاب " الحلال والحرام " للأستاذ القرضاوي أنه من " تخرج محمد ناصر الدين الألباني "!

فأقول: إنه خطأ محض، كما كنت بينت ذلك في مقدمة كتابي المذكور " غاية المرام... "، والتخریجات المطبوعة في حاشية كتاب الأستاذ هي بقلمه، ليس لي فيها ولا كلمة وهي مع كونها نقول مقتضبة من مصادر مختلفة، ففيها أخطاء علمية كثيرة من الناحية الحديثية والسكوت عن بيان مراتب عشرات الأحاديث النبوية مما يباين أسلوب في كتبي، وكل تخریجاتي وتحقیقاتي، فلا يجوز أن ينسب إلي شيء مما جاء في تلك الحاشية، كيف وفيها كثير مما يخالف ما ذهب إليه في " غاية المرام " كما تنبه لذلك بعض الأذكياء من القراء. والله المستعان.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣/٤]

## الدر المنثور

اعلم أن من الدواعي على إخراج هذا الحديث<sup>(١)</sup> وبيان حاله؛ أن العلامة الألوسي ذكره في "تفسيره" (٧٦/١٠) مع حديث آخر بنحوه؛ سبق الكلام عليه برقم (٦٠٦١)<sup>(٢)</sup>، نقلهما من "الدر المنثور" للسيوطي (٢٢٧/٣) ساكتاً عليه! بل إنه بنى عليه حكماً أو كاد، فإنه عقب عليه بقوله:

"قيل: وعلى ذلك؛ فلا يحل الشرب من أوانيهم، ولا مؤاكلتهم، ولا لبس ثيابهم، لكن صح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والسلف خلافه، واحتمال كونه قبل نزول الآية فهو منسوخ بعيد، والاحتياط لا يخفى!"

ولقد كان اللائق بهذا المحقق أن لا يعتمد في هذا الحديث على كتاب "الدر" للسيوطي؛ لأنه فيه جماع حطاب! كما هو معلوم، وإنما على كتابه الآخر "الآلي"؛ فإنه يتكلم فيه على الأحاديث ويبين عللها، وإن كان كثير التساهل والمعارضة لابن الجوزي، وموافقاً له في أكثر

(١) (من صافح يهودياً أو نصرانياً؛ فليتوضأ أو يغسل يده) .  
(٢) (يا جبريل! ما منعك أن تأخذ بيدي؟ قال: إنك أخذت بيد يهودي، فكرهت أن تمس يدي يدا مستنها يد كافر) .

الأحيان، كما هو الشأن في هذا الحديث، والحديث الآخر الذي في معناه، فالاعتماد عليه من العلامة الآلوسي كان به أولى، وبالتحقيق أولى، ولكن العجلة في التأليف والتقميش هي داء أكثر المؤلفين حتى من بعض المحققين، غفر الله لنا ولهم.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢١٧/١٣]

السيوطي في "الدر المنثور" - مع كونه من أجمع المفسرين للآثار الواردة في التفسير وأكثرهم حشراً لهل؛ دون تمييز صحيحهما من ضعيفها -

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥٩١ / ١٠]

## الدعوة الإسلامية فريضة شرعية وضرورة بشرية

ومن هذا القبيل: ما وقع في كتاب "الدعوة الإسلامية فريضة شرعية وضرورة بشرية"<sup>(١)</sup> (ص ٣٤) ما نصه - بعد أن ساق سورة (العصر) -: "ولذلك؛ وصف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سورة العصر بأنها تعدل ثلث القرآن". "صحيح البخاري" الجزء (٦) / (٢٣٣) !!"

كذا قال مؤلفه الدكتور! وهذا يشبه ما قبله في الكذب المخالف للواقع، بل هو فيه أغرق؛ لأنه ذكر الجزء والصفحة، ولا شيء منه هناك!

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ١١ / ٦٨٥ ]

(١) لمؤلفه الدكتور صادق أمين، وأظنه اسما مستعارا؛ لا حقيقة له ولا مسمى. ثم تبين أنه للدكتور عبد الله عزام أصلحنا الله وإياه!



## الرسالة المستطرفة

يقابل الوهم المذكور؛ قولُ الشيخ الكتاني في "الرسالة المستطرفة"  
" - وقد ذكر "سنن النسائي" (ص ١٠) - :

"والمراد بها "الصغرى"؛ فهي المعدودة من الأمهات، وهي التي  
خرج الناس عليها الأطراف والرجال، دون "الكبرى"؛ خلافاً لمن  
قال: إنها المرادة!"

وإنما يصدق هذا على "ذخائر المواريث" للشيخ النابلسي، والله  
أعلم

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٨٢٢/٧]

الرد المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب  
وألزم المرأة أن تستر وجهها وكفيها وأوجب ولم يقنع  
بقولهم إنه سنة ومستحب

جمهور العلماء على أنه ليس بعورة، وبيان ذلك في كتابي " جلاب  
المرأة المسلمة "، وقد طبع حديثا بهذا الاسم " جلاب ... " بديل "  
حجاب ... " سابقا لنكتة ذكرتها في المقدمة. وقد رددت فيه على  
المتشددين بما فيه الكفاية ، وأحلت من شاء التفصيل على كتابي المفرد  
في الرد بإسهاب وتفصيل، تتبعته فيه شبهاتهم، وأنها قائمة على أدلة  
واهية رواية ودراية، واجتماعيا، وسميته اسما يلخص لك مضمونه: "  
الرد المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب وألزم المرأة أن  
تستر وجهها وكفيها وأوجب ولم يقنع بقولهم إنه سنة ومستحب ".  
يسر الله لي تبيضه ونشره بفضله وكرمه.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٢٥/٦]

## الرقائق للنسائي

كتاب "الرقائق " ليس في كتابه "السنن الصغرى" المعروف بـ "المجتبى"، ولذلك؛ قيده المحقق الفاضل عبد الصمد شرف الدين بـ (في الكبرى) ، ولا يوجد في النسخة المطبوعة من "السنن الكبرى" هذا الكتاب: (الرقائق) ، وقد مر بي غير ما حديث عزاه المزي إليه، فلم أجده فيه- وهذا منه-، وبعد المزيد من التفتيش عنه في مظانه، والاستعانة عليه بفهارسه الموضوعه له.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٢٦٧/٧]

## الروح

كتاب " الروح " المنسوب لابن القيم رحمه الله تعالى فإن فيه  
غرائب وعجائب من الروايات والآراء.

[الآيات البينات في عدم سماع الأموات ص ٢٢]

## الغريب لأبى عبيد القاسم بن سلام

قد وقفنا على نسختين منه إحداهما فى مكتبة شيخ الإسلام فى المدينة المنورة ، والأخرى فى المكتبة المحمودية فى المسجد النبوى ، وقد كنت استخرجت منه الأحاديث المرفوعة ، وبعض الموقوفة حين كنت أستاذًا فى الجامعة الإسلامية فى المدينة.

[إرواء الغليل ٢٥٢/٦]

## الفقه الأكبر

في قول المؤلف: "صاحب الفقه الأكبر" إشارة قوية إلى أن كتاب "الفقه الأكبر" ليس للإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، خلافا لما هو المشهور عند الحنفية، وقد طبع عدة طبعات منسوبا إليه، ومشروحا من غير واحد من الحنفية منهم أبو منصور الماتريدي الذي ينتمي إليه أكثر الحنفية في العقيدة، وجمهورهم فيها من المؤولة، فترى أبا منصور هذا قد تأول قول أبي حنيفة المذكور في الكتاب وفي "الفقه الأكبر" تأويلا يعود إلى إفساد كلام أبي حنيفة وإخراجه عن جماعة السلف في عدم التأويل.

[مختصر العلو ص ١٣٦]

## القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع

إن كل من يقرأ هذا العنوان من القراء همهما كان اتّجاهه - يتساءل في نفسه متعجباً: ماذا ارتكب الألباني من البدع - وهو المعروف بمحاربته إياها في محاضراته وكتبه، ومن مشاريعه المعروفة " قاموس البدع "، وقد نص على الكثير منها في فصول خاصة في آخر بعض كتبه، مثل بدع الجنائز، وبدع الجمعة، وبدع الحج والعمرة، فما هي البدع التي جاء بها الألباني حتى وصمه العُماري بـ "المبتدع"؟ مع أنه كان " أَحَقُّ بِهَا وَأَهْلُهَا "، لأنه هو المعروف بالابتداع شي الدين، والانتصار للمبتدعة والطُرُقِيِّين، كما يشهد بذلك كل من اطلع على شيء من رسائله، وحسب القارئ دليلاً على ما أقول. أنه شيخ الطريقة الشاذلية الدرقاوية الصديقية، وهو يفخر بذلك في بعض كتاباته ، كما يفخر بأنه خادم السنة! وليته كان خادماً لها. بل نقنع منه أن لا يكون من الهادمين لها!

فإذا بدأ القارئ بقراءة كُتَيْب العُماري، فسرعان ما يبدو له أن موضوعه حديثيَّ مَحْضُ يرد فيه على الألباني بعض ما انتقده عليه في تعليقه على رسالة: "بداية السُّؤل في تفضيل الرسول - صلى الله عليه وسلم - للإمام العزّ بن عبد السلام، من بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وغير ذلك، وأَنَّهُ لا علاقة له بالبدعة كما سيأتي إن شاء الله تعالى بيّأته.

ثم يتابع القارئُ القراءةَ فيجد أن الشيخ العُماري كأنه شعر بأنه لم ينل من الألباني بغيته من التشهير به، وبيان جهله الذي يرميه به في رده

عليه من الناحية الحديثية، لذلك قفز إلى مناقشة الألباني في بعض المسائل الفقهية، ففيها يجد المسألة التي من أجلها وصمَّ العُماريُّ الألبانيُّ — (المبتدع) ، أَلَا وهي قولُه بعدم شرعية زيادة كلمة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية! اتباعاً لتعليمه - صلى الله عليه وسلم - أمته إياها بقوله:

"قولوا: اللهم صل على محمد ...".

وهنا يزداد القارئ اللبيب استغراباً، ويتساءل مجدداً: كيف يكون مبتدعاً من التزم تعليم النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يزد عليه شيئاً، ولا يكون العُماري هو المبتدع حقاً وهو لا يرى هذا الالتزام؟! بل هو ينكره على الألباني؟!

قلت: بل وعلى السلف جميعاً من صحابة وتابعين، وأئمة مجتهدين، فإنَّهم قدوتِي في عدم شرعية ذلك، وبخاصة الحافظ ابن حجر الذي أفتى بذلك، وقد نقلت فتواه في تعليقي على "صفة الصلاة"، وختمتها بقوله: "ولو كانت زيادة (سيدنا) مندوبة ما خفيت عليهم حتى أغفلوها، والخير كله في الإتيان".

وأشار العُماري إلى فتوف الحافظ التي ذكرت خلاصتها في تعليقي على "فضل الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - لإسماعيل القاضي (ص ٢٦) ، وتعقب العُماري هذه الخلاصة بقوله (ص ٢٠ - ٢١):

"وهذا جمودٌ شديدٌ، وتزمتُ ممقوت ..."، إلى آخر هرائه الذي ذكر فيه حكاية عن فلاح لا تنطبق إلّا عليه، ثم قال:



"فنحن حين نذكر السيادة في الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - لم نزدها من أنفسنا (!)

ولكن من قوله - صلى الله عليه وسلم - " أنا سيد ولد آدم " ...  
والمبتدع الألباني وقع في البدعة التي ينعاها علينا، وهو لا يشعر، لضعف فهمه وقلة إدراكه، فهو حين يُصَلِّي على النبي - صلى الله عليه وسلم - في خطبة كتبه يُصَلِّي على أصحابه معه، وزيادة الصحابة بدعة، لما تقدم بيانه " .

فتأمل أيها الأخ القارئ! إلى غرور هذا الرجل وجهله وإقدامه على الاستدلال بالحديث المذكور على بدعته، فإنَّ لازمَه أَنَّ السلفَ كانوا غافلين عن دلالتِهِ، فما أحقُّه بوعيد قوله تعالى في كتابه: " وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا " .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٨/٣]

## الكشاف عن حقائق التنزيل

للإمام المفسر المعتزلي المشهور محمود بن عمر الخوارزمي المتوفى سنة ( ٥٣٨ ) وكتابه : أشهر من أن يذكر وقد اعتنى به العلماء من بعده شرحا واختصارا ونقدا وتجيحا كما تراه مبينا في ( كشف الظنون ) وهو محشو بالبدعة وعلى طريقة المعتزلة في إنكار الصفات والرؤية والقول بخلق القرآن . وغير ذلك من أصول المعتزلة.

[رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار ص ٨٣]

## الكنز الثمين

ظني أنه لو وقف على ترجمة إسماعيل في "التهذيب" وكثرة من روى عنه، وفيهم بعض الحفاظ، وتصديق الحافظ إياه، وإنكاره على الأزدي قوله المذكور - لو أنه وقف على هذا كله؛ لما وقع في هذا الخطأ الذي اغتر به - فيما يبدو - الشيخ الغماري؛ فلم يورد الحديث فيما سماه بـ "الكثر الثمين"، وفيه أحاديث كثيرة ضعيفة، وبعضها موضوعة؛ كما بينت كثيراً منها في "الضعيفة" وغيرها، ويتعمى عن ذلك كله من يدعي التلمذ عليه، وهو الملقب بـ (السقاف)، فلا يذكر له ولا عشرة واحدة عقدية أو حديثية أو فقهية مع كثرتها! بينما يراه المنصفون قد تفرغ للرد على الألباني بالبهت والافتراء؛ مما أشعرهم أن وراء الأكمة ما وراءها، هداه الله إن كان ضالاً يطلب الهداية من الله، وقصم الله ظهره إن كان منافقاً يريد الكيد والمكر بالإسلام والمسلمين؛ وصدق الله: ((ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين)).

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥٦/٧]

والمقصود أن الرجل أصدر حديثاً كتاباً ترجم فيه لنفسه عنوانه: "سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق" تأليف: العلامة الحافظ التفنن أبي الفضل عبد الله بن الصديق الغماري "عقد فيه (ص ٩٦) فصلاً بعنوان: (مؤلفاتي في السجن)، يعني: سجن جمال عبد الناصر، مكث فيه من سنة ١٩٥٩ إلى سنة ١٩٦٩ - وهذه السنة هي التي

صدر فيها كتابي "صحيح الجامع" -، ثم ذكر أنه ألف فيه عدة كتب سماها؛ منها الكتاب المذكور: "الكتر الثمين"، ثم قال ما نصه بالحرف الواحد:

"غير أن كتاب "الكتر الثمين" لست راضياً عنه، لأني كتبت في حال تضيق وتشديد كما سبق، وعدم وجود مراجع، فجاءت فيه أحاديث ضعيفة كثيرة، ولو وجدت فراغاً لنقحته وهذبته وحذفت منه ما فيه من الضعيف".

قلت: فالحمد لله الذي شهد على نفسه بكثرة الأحاديث الضعيفة فيه، وقد كنا نبهنا على طائفة كبيرة منها، ولا نزال بفضل الله تعالى. نصحاً للأمة، وتحذيراً لهم أن لا يغزوا بما قاله في مقدمة "كتره" (صفحة ح) :

"جردت فيه الأحاديث الثابتة من الجامع الصغير". وقال (صفحة ع) :

"ليس فيه أحاديث ضعيفة أو واهية".

ولكن ... ألا يتساءل القراء معي أنه إذا كان صادقاً في قوله: أنه ألفه في السجن حيث لا مراجع لديه كما زعم، فكيف جاز له أن يجزم هذا الجزم القاطع بأن كل أحاديثه ثابتة، وأنه ليس فيه أحاديث ضعيفة؟! أليس في ذلك غشٌ وتضليلٌ للأمة؟! لو أن ذلك كان في أحاديث معدودة لعذرناه، لكننا من الكثرة بحيث يصعب إحصاؤها، فإن في حرف الألف منه فقط نحو مئتي حديث ضعيف أو موضوع، من أصل أربع مئة وألف حديث تقريباً كما كنت ذكرت ذلك في المقدمة المشار إليها آنفاً (ص ٢٣) .

وفي ظني أن الذي حمّله على ذلك الجزم بغير علم إنما هو الحسد والغيرة من كتابي: "صحيح الجامع الصغير"، فجمع هو "كثره" مضاهاة له، وقد طبع قبله بنحو عشر سنين، ويظهر أنه توجهت إليه انتقادات كثيرة من بعض الناصحين؛ غير ما في هذه السلسلة، كمثّل ما جاء في مقدمة "ترتيب صحيح الجامع الصغير.. " لبعض إخواننا (ص ١٤) :

"كتاب "الكتر الثمين.. " محشو بالأحاديث الضعيفة، وسبب ذلك أنه اعتمد على تصحيح الحاكم والترمذي وابن حبان، وعلى الأحاديث التي قيل فيها: رواه ثقات، أو رجاله موثقون، وهذا الحكم كما لا يخفى فيه نظر عند أهل الحديث بينوه في مؤلفاتهم."

وتفصيل هذا الإجمال يجده القراء في عشرات بل مئات الأمثلة في هذا المجلد، والذي قبله والآتية بعده إن شاء الله تعالى، وذلك من فضل الله علينا وعلى الناس، ولكن أكثر الناس لا يشكرون.

ومن أعاجيب تقديرات الله تعالى أن يضطر الغماري إلى الاعتراف بشيء من الفضل تحت مطارق أدلة الحق، فقد ذكرني الغماري هذا (ص ٤٩) من "ترجمته" في جملة من عاصره من أهل الحديث، وقال:

"يعرف الحديث معرفة جيدة، إلا أنه يعتمد على المناوي وعلي القاري .. إلخ ما رماني به كعادته.

وهذا الاعتماد الذي رماني به إنما هو صفته في الحقيقة كما أثبت ذلك في الأمثلة المشار إليها آنفاً، وكأن هذا الاعتراف بالحق والالتزام بالباطل ورثه من أخيه الأكبر أحمد، فقد اطلعت على خطابين له

أرسلهما إلى أحد أصحابه، الأول بتاريخ ٢٩ صفر سنة ١٣٨٠،  
والآخر في ٢٢ ربيع الأول من السنة نفسها، قال في الأول منهما:

"وانصر الدين الألباني قدم إلى دمشق، وتعلم العربية، وأقبل على  
علم الحديث، فأتقنه جداً جداً، وأعانتته مكتبة الظاهر المشتملة على  
نفائس المخطوطات في الحديث، حتى إنني لما زرتها في العام الماضي كان  
هو الذي يأتيني بما أطلبه، ويعرفني بما فيها، وهو حيث الطبع، وهابي  
تيمي جلد ... ولولا خبث مذهبه وعناده لكان من أفراد الزمان في  
معرفة الحديث، مع أنه لا يزال فاتحاً دكان الساعات، وقعت لنا معه  
مناظرة يطول ذكرها".

وقال في الخطاب الآخر:

"والحبشي الذي يرد على الألباني طبع في الرد عليه ثلاثة (!)  
رسائل، وهو كسائر أهل الوقت يراجع كتب الحديث، وينقل منها.

أما الألباني فمن الأفراد في معرفة الفن (هنا جملة غير مقروءة من  
سوء الخط والتصوير) ، إلا أنه في العناد - والعياذ بالله - خلف الزمزمي  
... إلخ.

نقلت هذه النصوص للتاريخ أولاً، وليكون القراء على علم بمثل  
هذه الاعترافات من مثل هؤلاء المبتدعة، لأن لها قيمة لا تقدر، فهي  
كما قيل قديماً:

"والفضل ما شهدت به الأعداء!"

وأما الاتهام بالعناد وغيره فهو كما يتهمنا الكفار أو المنحرفون عن  
الشرع بالتعصب، والحقيقة أنه التعصب للحق الذي جاء به الدين.

وأما الاتهام بالتوهب فجواب عليه ما قاله بعض الموحدين المتبعين  
لسنة سيد المرسلين:

إن كان تابعُ أحمد متوهباً فأنا المُقرِّ بآئني وهَّابي!

وهناك أشخاص آخرون ظهروا في ساحة التأليف والكتابة فيما لا  
يحسنون، وأخص بالذكر منهم الشيخين الحلبيين اللذين اختصر كل  
منهما "تفسير الحافظ ابن كثير"؛ سبق أن نبهت في المجلد السابق على  
شيء من الأحاديث الضعيفة التي صححها بجهل بالغ، وفي هذا المجلد  
أحاديث أخرى من ذاك القبيل، فانظرها إن شئت بأرقامها الآتية:  
(١٥٤٣ و ١٦٣٧ و ١٦٤٢ و ١٩٣٧) .

وهناك شيخ حلي ثالث، يُثبت سنة عن النبي - صلى الله عليه  
وسلم - بحديث موضوع، رقم (١٨١٦) . ونحوه بعض الدكاترة،  
فانظر الحديث (١٦١٢) و (١٨٢١) .

وثمة ناشئ جديد - فيما علمت - له جهود مشكورة في إخراج  
"مسند أبي يعلى" إلى عالم المطبوعات، ولو أنه لم يتم بعد، له عليه  
تعليقات كثيرة في تخريج أحاديثه وتصحيحها وتضعيفها، فأنصح له أن  
يقف في جهوده عند التخريج فقط، وأنه إن صحح أو ضعف  
فبالاعتماد على الحفاظ المعروفين بالتمكن في هذا المجال، فقد رأيت  
صحح حديثاً مع ضعف أحد رواته عنده أيضاً، لأن له متابعا بزعمه،  
وادعى أن إسناده صحيح لتوهمه أن بعض رواته من الثقات، وليس  
كذلك لأنه اختلط عليه راو بآخر، ثم هو لو صح إسناده لم يجز تقوية  
الضعيف به لأنه موقوف، بل هو علة أخرى فيه، ولأنه مختصر عنه،  
كما ستراه فيما يأتي (١٧٨٣) .

لهذه الأمثلة وغيرها أنصح لكل من يكتب في مجال التصحيح والتضعيف، أن يتند، ولا يستعجل في إصدار أحكامه على الأحاديث؛ إلا بعد أن يمضي عليه دهر طويل في دراسة هذا العلم في أصوله، وتراجم رجاله، ومعرفة علله، حتى يشعر من نفسه أنه تمكن من ذلك كله؛ نظراً وتطبيقاً، بحيث يجد أن تحقيقاته - ولو على الغالب - توافق تحقيقات الحفاظ المبرزين في هذا العلم، كالذهبي، والزيلعي، والعسقلاني، وغيرهم.

أنصح بهذا لكل إخواننا المشتغلين بهذا العلم، حتى لا يقعوا في مخالفة قول الله تبارك وتعالى: وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا . ولكي لا يصدق عليهم المثل المعروف: "تَرْبَبَ قَبْلَ أَنْ يَتَحَصَّرَ"! ولا يصيبهم ما جاء في بعض الحكم: "من استعجل الشيء قبل أو أنه؛ ابتلي بجرمانه".

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤/٤ - ٨]



## المقنع

وقول الشيخ سليمان حفيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب (رحمهم الله ف) في حاشيته على " المقنع (١١٢٥) : " متفق عليه ". وهم منه ثم عزاه (ص ٢٨١) لمسلم وحده فأصاب: وله [على علمه وفضله] من مثل هذا التخريج أوهام كثيرة جدا يجعل الاعتماد عليه في التخريج غير موثوق به وأنا أضرب على ذلك بعض الأمثلة الأخرى تنبيهاً لطلاب العلم ونصحاً لهم وإنما الدين النصيحة:

١ - قال " ص ٢٠ " روى جابر رضي الله عنه — أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تنتفعوا من الميتة بشئ رواه الدارقطني بإسناد جيد "

قلت وهو حديث ضعيف وفي الصحيح ما يعارضه وعزوه للدراقطني وهم لم أجد من سبقه إليه.

٢ - قال " ص ٢٨ " لقوله صلى الله عليه وسلم: " من استنجى من ريح فليس منا " رواه الطبراني في " معجمه الصغير "

قلت وليس هذا في " المعجم " وأنا أخبر الناس به والحمد لله فأبني خدمته ورتبته على مسانيد الصحابة وخرجت احاديثه ووضعت فهرسا جامعاً لأحاديثه

ثم إن الحزم بنسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيه نظر لأنه من رواية أبي الزبير عن جابر كما أخرجه الجرجاني (٢٧٢) وغيره وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه.

٣ - قال " ص ٢٩ " قال النبي صلى الله عليه وسلم: لخلوف فم الصائم... " رواه الترمذي

قلت: وهو " صحيح البخاري " و " صحيح مسلم ".

[تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ص ٣١-٣٤]

## المجموع

وهذا من الأمثلة على أن كتاب " المجموع " قد يجمع من الفوائد ما لا يوجد في " التلخيص " خلافا لما سمعته من بعض شيوخ الأزهر وأساتذة كلية أصول الدين فيه عند اجتماعي بهم في لجنة الحديث بالقاهرة أوائل شهر ربيع الأول سنة ثمانين وثلاثمائة وألف (١٣٨٠) .

[إرواء الغليل ١٥٢/٢]

## الهدى النبوي الصحيح في صلاة التراويح

يضمّر لأهل الحديث والعاملين به الذين يُسمَّون في بعض البلاد بـ (السلفيين) أشدّ البغض، ويحقد عليهم أسوأ الحقد، يدلك على ذلك ما سود به كتيبه الذي سماه بغير حق أيضاً "الهدى النبوي الصحيح في صلاة التراويح"، فإنه ما ألفه إلا للرد على السلفيين الذين أحيوا -فيما أحيوا- سنة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في صلاة التراويح إحدى عشرة ركعة، وليته كان رداً علمياً، إذن لقلنا: له رأيه واجتهاده -إن كان له رأي واجتهاد! - ولكنه جعله -والله أعلم- ذريعة لينال منهم، ويشفي بذلك غيظ نفسه، ويروي غليل صدره بسبهم وشتمهم والافتراء عليهم، فهو يلقبهم بـ "المتسلفين" (ص ٣٥) ويكرر ذلك في غير ما موضع (ص ٧٧ و ١٣٨) وبـ "الجاهلين" (ص ٧٥) وبـ "سوء الفهم وغباء الذهن" (ص ٨٠) وبـ "الأدعياء المتطاولين على العلماء"، وبـ "تضليل السلف الصالح" (ص ٨٩) ويكرر هذا في غير ما مكان واحد، وبـ "أدعياء العلم" (ص ١٣٠) ! إلى غير ذلك من الألفاظ التي تنبئ العاقل على ما انطوت عليه نفس هذا الرجل من الغل والحسد وسوء الظن بالمسلمين. فالله سبحانه وتعالى حسيبه، وليس من همي أن أرد عليه في كلماته هذه، فإن الأمر كما قال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا} ولكني أريد أن أبين للناس أنه هو الدعي للعلم لكي لا يغتروا به وبكتاباته التي تطفح بالجهل المركب كما رأيت فيما تقدم صنيعه في "مختصره".

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٩/٤]

## الوظائف

كتاب " الوظائف " هذا هو من كتب أبي موسى محمد بن عمر بن المدينى الحافظ المتوفى سنة ٥٨١ كما فى " كشف الظنون " لكاتب حلى ، وهو غير كتابه الآخر: " اللطائف عن علوم المعارف " ، ولم يورده فى " الكشف " ، وفى المكتبة الظاهرية منه نسخة جيدة فى مجلد لطيف بخط دقيق.

[إرواء الغليل ٣٧٤/٤]

## بداية السؤل

وقد كنت وقفت على رسالة صغيرة للشيخ عبد الله الغماري، أسماها: " القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع " ! لا تتجاوز صفحاتها أربعاً وعشرين صفحة من الحجم الصغير! تعرض فيها للرد عليّ في بعض ما كنت رددت عليه بالحق، وبالي هي أحسن؛ ما وقع له من أخطاء حديثة في تعليقاته على رسالة الشيخ العلامة العز بن عبد السلام: " بداية السؤل في تفضيل الرسول "؛ التي حققتها من بعده، وعلقت عليها تعليقات مفيدة، بينت في بعضها جهل الشيخ الغماري بهذا العلم، وتقصيره في تخريج الأحاديث، وبيان مراتبها صحةً أو ضعفاً، وتقليده للترمذي في التحسين؛ لعجزه عن التحقيق، وتجويده لبعض الأحاديث الضعيفة، فألف هو رسالته المذكورة تشفياً وانتقاماً بالباطل، والتي يليق بها أن تسمى بـ: (القول المقنع) ؛ لكثرة ما فيها من السباب والشتائم والنز بالألقاب مع البهت والافتراء؛ مما كنت بينت بعض ذلك في مقدمة المجلد الثالث من " الأحاديث الضعيفة " (ص ٨ - ٤٤) ...

[صفة الصلاة ص ١٧]

## بذل الجهد في تحقيق حديثي السوق والزهد

أخطأ بعض الناشئين في هذا العلم حين أقدم على تضعيف هذا الحديث من جميع طرقه - وقد بلغت عنده سبعة طرق؛ هذا أحدها - في رسالة صغيرة أصدرها بعنوان "بذل الجهد في تحقيق حديثي السوق والزهد"، يعني تضعيفهما، ولا مجال الآن لمناقشته فيما ذهب إليه من التضعيف، وإنما أقتصر هنا على مناقشته فيما تمسك به في تضعيفه لهذا الحديث بهذا الإسناد، ليتبين القراء أنه مبتدئ في هذا العلم، أو أنه تبنى سلفاً تضعيف الحديث، ثم تشبث بما يظن أنه يؤدي به إلى ضعفه. فأقول:

لقد أعله بثلاث علل:

الأولى: قول أبي حاتم المتقدم في الحديث الذي قبله في (المهاصر) :

"لا بأس به" ! فقال المومئ إليه: "وهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه عند أبي حاتم، كما في "مقدمة الجرح والتعديل" ...".

فأقول: نعم، هذا مذهبه فكان ماذا؟! هلا بينت لقرائك ماذا تفهم منه؟! ألم تعلم أنه لا يعني هذا الذي عنيته أنت من تضعيفه، وإنما عني أنه ليس في المرتبة الأولى في الاحتجاج به؟! فقد قال:

١ - "إذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن، ثبت؛ فهو ممن يحتج بحديثه".

٢- "وإذا قيل له: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به؛ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المتزلة الثانية".

فهذا صريح في أن من كان في المتزلة الثانية أنه يحتج به، ولكن ليس شأنه شأن من كان في المتزلة الأولى. فهذه مرتبة من كان صحيح الحديث، والثانية مرتبة من كان حسن الحديث. ولذلك حسن الحافظ ابن حجر إسناد حديثه الذي قبل هذا.

وهذا كله يقال إذا فرضنا أنه ليس هناك من وثق المهاصر هذا، وقد عرفت من وثقه.

العلة الثانية والثالثة: قال بعد أن نقل عن "علل الدارقطني" أنه سماه مهاصرًا:

"على كل حال فهو قد اضطرب في الحديث سنداً ومتناً. والراوي عنه هو سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر؛ فيه ضعف من قبل حفظه ... وفي "التقريب": صدوق يخطئ".

فأقول- جواباً عن العلة الثانية:- هكذا أجمل القول في زعم الاضطراب، وكان عليه أن يبينه للناس ولا يكتمه! وهو يعني بالاضطراب سنداً ما نقله (ص ٢٦) عن المزي في "تحفة الأشراف" (٥٨/٨):

"ورواه أبو خالد الأحمر عن المهاجر (كذا) بن حبيب عن سالم عن أبيه عن جده- ورواه غيره عن المهاجر (كذا) فلم يقل: عن جده".

ثم ذكر رواية عبد الله بن أحمد المتقدمة التي سقط منها ما تقدم بيانه، ومن ذلك؛ رفع الحديث.



فأقول: هذا الزعم وحده يكفي للدلالة على أن المدعي لا علم عنده بالقواعد العلمية الحديثة، ذلك؛ لأنه ليس كل اختلاف في السند أو المتن يُعدُّ علة قاذحة عند العلماء، بل يشترط لذلك أن تتساوى وجوه الاضطراب بحيث لا يمكن ترجيح وجه على آخر، وهذا غير متحقق هنا.

أما الإسناد؛ فقد عرفت أن مدار حديث أبي خالد الأحمر على رواية ابن أبي شيبة عنه، وأنه رواه عن عُبيد بن غُثَّام والحُزْرَمي - وهما ثقتان وثانيهما من الحفاظ المشهورين - بإثبات الجد الذي هو عمر؛ مرفوعاً.

وخالفهما عبد الله بن أحمد - على فرض سلامة كتاب "الزهد" من السقط -؛ فلم يذكر: "عن جده".

ولا يخفى على البصير بهذا العلم أن رواية الثقتين أرجح من الثقة الواحد، وهذا إذا فرضنا التضاد بين الروایتين، وليس كذلك؛ لأنه سواء كان الراجح أنه عن ابن عمر عن عمر، أو عن ابن عمر دون عمر؛ لم يضر؛ إذ إن الإسناد مسند على كل حال.

ولا يرجح رواية عبد الله ما ذكره المزي؛ أنه رواه غير أبي خالد الأحمر عن المهاصر فلم يقل: "عن جده"! وذلك لجهالة الغير المشار إليه. ولو فرضنا أنه ثقة؛ لم يكن الاختلاف علة قاذحة؛ لأنه - على الوجهين - مداره على صحابي كما ذكرنا آنفاً.

أما المتن؛ فلم يبينه الناقد مكتفياً بمجرد الدعوى! وليس هناك اختلاف ظاهر؛ إلا إن كان يريد أن في آخر رواية عبد الله زيادة

ليست في رواية الطبراني عن الثقتين، وهي: "وخط عنه ألف ألف خطيئة".

ومثل هذه الزيادة لا علاقة لها بالاضطراب، وإنما ينظر إليها بمنظار قاعدة: "زيادة الثقة مقبولة" أو قاعدة: "رد الزيادة لمخالفة من هو أوثق منه أو أكثر عدداً"؛ وهو الحديث الشاذ. وسواء كان الراجح هذا أو ذاك فذلك لا يخدم في صحة أصل الحديث، ولا مجال الآن لبيان الراجح منها؛ إذ البحث في رد دعوى الاضطراب في المتن والسند، وقد تم ردها والحمد لله، وهي العلة الثانية عنده.

ثم تنبّهت إلى أن الزيادة خطأ من بعض النساخ؛ لأنها تكرر لما قبلها، ولفظها: "ومحا عنه ألف ألف سيئة، وخط عنه ألف ألف خطيئة"، ولعل الأصل: "أو خط.. إلخ".

وأما الثالثة: فهو قوله في أبي خالد الأحمر: "فيه ضعف من قبل حفظه.. وفي" التقريب: "صدوق يخطئ".

والجواب من وجهين:

الأول: أن أبا خالد هذا قد وثقه جمهور المحدثين، وحسب القارئ أن يعلم أن البخاري ومسلماً قد احتجا به في "صحيحهما"، ولا ينافي ذلك أن في حفظه ضعفاً، خلافاً لما يورثه الناقد بما نقله عن الحافظ من قوله: "صدوق يخطئ"! وغالب الظن أنه لا يعلم أنه يعني بذلك أنه قليل الغلط كما صرح بذلك في "مقدمة الفتح" (ص ٣٨٤)، وقد أشار إلى ذلك الذهبي بقوله في "الميزان":

"الرجل صاحب حديث وحفظ، من رجال الستة، وهو مكثّر،  
يهم كغيره".

ولذلك؛ قال في كتابه "الكاشف":

"صدوق إمام".

فهل يجوز رد حديث مثل هذا الإمام يا أبا عبد الله؟! فاتق الله! ولا  
تتبع الهوى؛ فَيُضِلَّكَ عن سبيل الله.

ثم إن الباحث عن الحق لا ينبغي أن يقف عند كلمة للحافظ أو  
لغيره، ويبنى عليها توثيقاً وتصحيحاً أو تجريحاً وتضعيفاً! وإنما ينبغي  
عليه أن يستخلص من أقوال الأئمة خلاصة يطمئن إليها، ويبنى أحكامه  
عليها، وإلا؛ صَدَرَتْ منه أحكام مضطربة، وهذا ما نراه في كثير من  
الطلاب الناشئين اليوم، بحيث يُقَوِّي حديثَ راوٍ تارةً، وَيُضَعِّفُهُ أخرى،  
ليس ذلك من باب تغير الاجتهاد، أو من باب تطبيق قاعدة (الشذوذ  
والمخالفة) ونحوها؛ وإنما من باب: "الغاية تبرر الوسيلة"! فأحدهم قد  
يميل إلى تضعيف حديث؛ فيجلب ما هبَّ ودبَّ من الأقوال لتأييد  
ضعفه، أو العكس من ذلك إذا كان هواه في صحة الحديث!

وعلى ضوء ما ذكرت؛ نسأل هذا الناقد: ما هو الأصل عندك في  
حديث أبي خالد الأحمر هذا؟ أهو الاحتجاج به، أم تضعيفه؟

فإن قلت بالأولى؛ فلماذا ضعفت حديثه هذا؟!

وان قلت بالآخر، فما هي حُجَّتُك مقابل احتجاج الشيخين  
بحديثه؛ فضلاً عن غيرهما؟! فكم من حديث له في "السنن" وغيرها  
صححه العلماء! كحديث: "لا ينظر الله إلى رجلٍ يأتي امرأته في

دُبِّرَهَا"؛ فقد حسَّنه الترمذي، وقواه ابن الجارود (٧٢٩) ، وصححه ابن حبان (١٣٠٢) ، ومن قبله الإمام إسحاق بن راهويه في "مسائل المروزي" (ص ٢٢١) ، وابن حزم أيضاً (٧٠/١٠) ، وابن دقيق العيد في "الإمام" (١١٢٧) .

والشيخ مقبل الوادعي نفسه لم يُضَعِّفْ! هذا الحديث - أعني حديث إتيان المرأة في دبرها - في تعليقه على "تفسير ابن كثير" (٤٨٥/١) ؛ بل أقرَّ الترمذيَّ على تحسينه إياه، وأيده بقوله: "رجاله رجال الصحيح" !

وهذا كلُّه يدلُّ الباحثُ أن هذا الناقد جعل النقد غايةً له، وليس الدفاع عن حديث النبي - صلى الله عليه وسلم -، وإلا؛ كيف يُقدِّم على مخالفة الحفاظ في توثيق هذا الرجل وتصحيحهم لحديثه؛ لمجرد نقد رآه لبعضهم فيه، لا يستطيع - لحدائته في هذا العلم - أن يجد له وجهاً لا يختلف مع التوثيق والتصحيح المذكورين على النحو الذي ذكرناه!!؟

وحقاً: إن عجي لا يكاد ينتهي من أحنينا الفاضل الشيخ مقبل بن هادي؛ كيف يحضُّ هذا وأمثاله من الناشئين - مثل العدوي والمؤذن ونحوهما - على أن يتسلَّقوا سلَّم النقد في هذا العلم؛ وهم - بعد - في أول الطريق؟! وأن يشغلونا عما نحن في صدده - من خدمة كتب السنة - بالردِّ على أمثالهم، ولو بقدر ضئيل من الوقت؟!

ولا يشفع له ذلك: قوله في تقديمه للرسالة (ص ٩) :

"والأخ عادل حفظه الله، وإن لم يكن بمثالة محدِّث العصر الشيخ ناصر الدين ... " .

فهذا حق وصدق؛ بل أنا أشهد على نفسي أنني دون ذلك بكثير، ولكني - مع ذلك- أرى أن من الواجب على الشيخ مقبل أن ينصح أولئك الناشئين أن يدأبوا على دراسة هذا العلم حتى يَنْبَغُوا فيه، وأن ينشروا ما ينفع الأمة من البحوث الحديثية والفقهية، مما يعلمون أن الناس بحاجة إليه، حتى يطلع الناس على ثمرة علمهم، ويُشْهَدَ لهم به!

ألا يعلم هؤلاء أنهم إذا قاموا بالردّ على من يزعمون بأنه: "محدث العصر". أن هذا يدفعنا للرد عليهم، وبيان عوارهم وجهلهم بهذا العلم، وأنهم تزيّبوا قبل أن يتحصروا؟!!

والآخر: لقد نقلت عن الحافظ المزي أن أبا خالد هذا قد توبع في روايته عن المهاصر بن حبيب، فكيف جاز لك أن تذكر ذلك لإثبات الاضطراب المزعوم، وأن تتجاهله حين يناسبك ذلك؟! أليس ذلك صنيع أهل الأهواء الذين يكيلون بكيلين، ويلعبون على الحبلين؟! فأعظك أن تكون من الجاهلين!

على أن المهاصر هذا؛ قد تابعه محمد بن واسع عن سالم عن عبد الله بن عمر عن عمر به مرفوعاً.

أخرجه جمع من الأئمة؛ كالبخاري في "الكنى" (٤٣٠/٥٠)، والدارمي، والترمذي، والحاكم، وغيرهم من طريق أزهر بن سنان عنه.

وهذا إسناد يستشهد به؛ لأن محمد بن واسع ثقة عابد كثير المناقب، احتج به مسلم كما في "التقريب".

وأزهر بن سنان- وإن كان قد ضعفه جمع، وقال فيه الحافظ:  
"ضعيف"- فإنه لم يتهم، بل قال ابن عدي في "الكامل" (٤٢٠/١)  
- وقد ساق له أحاديث هذا أحدها:-

"وأحاديثه صالحة ليست بالمنكرة جدًّا، وأرجو أنه لا بأس به".  
ولذلك؛ لما أخرج الحاكم وقال في أزهر هذا: "بصري زاهد"؛ لم  
يتعقبه الذهبي إلا بقوله (٥٣٨/١) :

"قلت: قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به".

وقال المنذري في "الترغيب" (٥/٣) :

"وإسناده متصل حسن، ورواته ثقات أثبات، وفي أزهر بن سنان  
خلاف، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به".

ولذلك؛ أورده الضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (ج ١/  
رقم ١٧٦ - ١٧٨ - بتحقيقي)، وله طرق أخرى ومتابعات ذكرت  
بعضها هناك، وفيما تقدم كفاية لمن أنصف.

هذا؛ ويبدو لي من صنيع الناقد لهذا الحديث أمران:

الأول: أنه يتبنى الجرح مطلقاً، ولو كان غير مفسر؛ خلافاً  
للمعروف في علم المصطلح.

والآخر: أنه لا يتبنى قاعدة تقوية الحديث الضعيف بكثرة الطرق  
التي لم يشتد ضعفها، كما قرره ابن الصلاح في "المقدمة"، وأشاد بها  
شيخ الإسلام ابن تيمية في غير ما موضع من كتبه و"فتاويه"! فقد  
ساق الناقد لهذا الحديث سبعة طرق، أكثرها ليس فيها متهم بالكذب،

ومع ذلك؛ فإنه لما ضعف مفرداتها كلها؛ لم يستفد من مجموعها للحديث قوة، وبخاصة حديث المهاصر بن حبيب الذي هو حجة وحده في هذا الباب، فكيف إذا انضم إليه حديث الأزهر بن سنان ونحوه؟! فاللهم هداك!!

وكأني بهذا الرجل - مثل كثير غيره - يستكثرون على الله تعالى أن يعطي عباده هذا الأجر الكبير على هذا التهليل، فلما استقر ذلك في نفسه؛ أخذ

يُضَعِّفُ حديثَ نبيِّه بكل وسيلة، متجاهلاً حقيقة شرعية لا تخفى على أي مؤمن، وهي فضل الله على عباده؛ كما صرح بذلك في كتابه بقوله: (والله ذو فضل عظيم) ، وفي الآية الأخرى: (والله ذو الفضل العظيم) .

على أن للفضل المذكور في الحديث شاهداً من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه - لعله لم يطرق سمعه لحداثته! - يرويه علي بن زيد عن أبي عثمان قال:

بلغني عن أبي هريرة أنه قال: إن الله عز وجل يعطي عبده المؤمن بالحسنة الواحدة ألف ألف حسنة. قال: فقضي أي انطلقت حاجاً أو معتمراً فلقيته، فقلت: بلغني عنك حديث: أنك تقول: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول:

"إن الله عز وجل يعطي عبده المؤمن بالحسنة ألف ألف حسنة"؟ قال أبو هريرة: لا، بل سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول:

"إن الله عز وجل يعطيه ألفي ألف حسنة. ثم تلا (يُضَاعَفُهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا)".

فقال: إذا قال: (أجرًا عظيمًا) ؛ فمن يقدر قدره؟!!

أخرجه أحمد (٢٩٦/٢ و ٥٢١ - ٥٢٢) وغيره، ورجاله ثقات؛ غير علي بن زيد - وهو ابن جدعان -؛ فيه ضعف من قبل حفظه، وقد أورده الذهبي في "الضعفاء"، وقال:

"صالح الحديث".

وقال الحافظ:

"ضعيف".

ورمزا له بأنه روى له مسلم، فأطلقا! وإنما روى له مقروناً بثابت البُناني كما في "الجمع بين رجال الصحيحين" (١/٣٥٨ - ٣٥٩).

قلت: فمثله صالح للاستشهاد به، ولعله مراد الذهبي، والله سبحانه وتعالى أعلم.

على أنه قد توبع، وإن كانت متابعة واهية، ولكنها إن لم تنفع فلا تضر، فلنذكرها إذن: قال ابن كثير في "تفسيره" - عقب رواية أحمد -

"حديث غريب، وعلي بن زيد بن جدعان عنده مناكير، لكن رواه ابن أبي حاتم من وجه آخر، فقال..".

قلت: فساق إسناده إلى محمد بن عقبة الرفاعي عن زياد الجصاص عن أبي عثمان النهدي به نحوه.



وسكت عنه ابن كثير لظهور ضعفه؛ فإن زياداً هذا - وهو ابن أبي زياد الجصاص - ضعيف اتفاقاً، لم يوثقه أحد سوى ابن حبان؛ فإنه ذكره في "الثقات" (٣٢٠/٦) ! ومع ذلك، فإنه قال:

"ربما وهم".

ومحمد بن عقبة ليس بالمشهور، قال ابن أبي حاتم (٣٦/١/٤) :

"سألت أبي عنه؟ فقال: شيخ".

ثم قال ابن كثير:

"وفي معنى هذا الحديث ما رواه الترمذي وغيره من طريق عمرو بن دينار عن سالم عن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "من دخل السوق ... " الحديث.

قلت: وسكت عنه، فكأنه أشار بذلك إلى تقويته بما قدمه قبله من حديث أبي هريرة بطريقه عنه. والله أعلم.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧ / ٣٨١ - ٣٩١]

## تاريخ أصبهان

" تاريخ أصبهان " المذكور ما أظنه إلا أنه " أخبار أصبهان " المطبوع في (ليدن).

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥ / ٢٤١]

## تاريخ قزوين

النسخة سيئة جداً ومحققه ليس معروفاً بين المحققين، وبعض تعليقاته تدل على أنه لا معرفة عنده بالرجال، وأنه رافضي.

قلت: ولا يصح في فضل (قزوين) حديث؛ بل غالبها باطل موضوع. وسأذكر بعضها، ولا تغتر بفضل المؤلفين في فضلها؛ فإنهم يتساهلون في رواية أحاديث الفضائل، وبعضهم يؤلف الكتب لبيان ضعفها ووهائها، وهذا مما يشكرون عليه، ولهم المثوبة عند الله تبارك وتعالى.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٣٩/٧، ٢٤٥]

## تجريد الصحاح

اعلم أن كتاب رزين هذا جمع فيه بين الأصول الستة: " الصحيحين " و " موطأ مالك " و " سنن أبي داود " والنسائي والترمذي، على نمط كتاب ابن الأثير المسمى " جامع الأصول من أحاديث الرسول " إلا أن في كتاب " التجريد " أحاديث كثيرة لا أصل لها في شيء من هذه الأصول كما يعلم مما ينقله العلماء عنه مثل المنذري في " الترغيب والترهيب ".

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٧٣/١ ]

## تفسير الثعلبي

فيه طائفة من الموضوعات؛ وكان حاطب ليل، وفيه خير ودين  
ولكن لا خبرة له بالصحيح والسقيم من الأحاديث.

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥٨٧/١٠ ]

## تفسير ابن أبي حاتم

ابن أبي حاتم التزم أن لا يورد في "تفسيره" موضوعاً، وهذا ليس على إطلاقه؛ فقد جاء فيه بعض الموضوعات كما نبهت على ذلك في غير ما موضع. أقول هذا تذكيراً وتنبيهاً.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٩/ ١٦٥]

## تفسير عبد الرزاق

أخرج عبد الرزاق في " تفسيره " ( ١ / ٢ / ٢٧٧ ) من طريق الكلبي في تفسير الآية المتقدمة \* (اِذْنِ لِي..) \* نحو حديث الضحاك عن ابن عباس، والكلبي متهم بالكذب ، وما كنت لأذكره هنا إلا لأنبه على مصيبة من المصائب التي لا يعرفها المسلمون ، وبخاصة المثقفين منهم، وذلك لغلبة المادة عليهم سمعة أو مالا أو نحو ذلك، فقد علق على هذا الحديث محققه الدكتور (مصطفى مسلم محمد) ، فقال، وبئس ما قال: " رواه أحمد ج ٦ ص ٢٢ ، ج ٥ ص ٢٥ ، وابن ماجه في الفتن ٢٥ " !

وهذا التخريج لا يصلح لهذا الحديث البتة، وإنما هو لحديث آخر من رواية عوف ابن مالك رضي الله عنه في أشراط الساعة، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: " ثم يأتيكم بنو الأصفر.. " ! فكيف وقع هذا الخلط من مثل هذا الدكتور؟ وليس هذا خطأ مطبعيا كما يقع أحيانا، وإنما هو - والله أعلم - أن الدكتور رجع إلى بعض الفهارس الحديثية، فوجد فيه لفظ " الأصفر " معزوا إلى أحمد وابن ماجه، فعزاه إليهما! وهذه والله مصيبة الدهر، ومما زاد في الطين بلة أن الرقم الثاني ( ٥ / ٢٥ ) ليس فيه حتى هذا اللفظ! وهذا مما يؤكد أنه نقله من (الفهرس) كما وجدته، ولم يكلف نفسه أن يرجع إلى مكان الحديث المشار إليه بالرقم: هل هو الحديث الذي أشير إليه بالرقم الأول، أم غيره؟ والله المستعان، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

[ سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٢٢٩/٦ ]

## تفسير الكشاف

إن أهل العلم يعلمون أن الزمخشري في الحديث كالغزالي؛ لا يوثق بهما في الحديث؛ لأنهما غريبان عنه، فكم من أحاديث ضعيفة وموضوعة في "تفسيره"، ولذلك وضع عليه الحافظ الزيلعي تخريجاً لأحاديثه، ثم لخصه الحافظ ابن حجر؛ وهو المسمى بـ "الكافي الشاف" في تخريج أحاديث الكشاف".

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥٧٩/١٠ ]



## تقريب التهذيب

ألف الحافظ كتابه المتقدم "تقريب التهذيب" فإنه مجتهد فيه غير ناقل يقدم فيه رأيه في المترجم بأقل ما يمكن من الألفاظ والبحث في تحقيق هذا مما لا مجال له هنا.

[الرد المفحم ص ٧٠]

## تلخيص المستدرك

فتأمل الفرق بين كلاميه في الكتابين، والحق، أن كتابه " التلخيص " فيه أوهام كثيرة، ليت أن بعض أهل الحديث - على عزهم في هذا العصر - يتبعها، إذن لاستفاد الناس فوائد عظيمة، وعرفوا ضعف أحاديث كثيرة صححت خطأ.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣ / ٦١٧]

## تهذيب الآثار

ثم إني لأعجب أشد العجب من أسلوب الإمام الطبري في تصحيح الأحاديث في كتابه المذكور " تهذيب الآثار "، فقد رأيت له فيه عشرات الأحاديث يصرح بصحتها عنده، ولا يتكلم على ذلك بتوثيق، بل يتبعه بحكايته عن العلماء الآخرين تضعيفه، وبكلامهم في إعلاله، ولا يرده، بحيث أن القارئ يميل إليهم دونه! فما أشبهه فيه بأسلوب الرازي في رده على المعتزلة في " تفسيره "؛ يحكي شبهاتهم على أهل السنة، ثم يعجز عن ردها!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥ / ١٧٣]

## تهذيب الكمال

قد راجعت " تهذيب الكمال " للحافظ المزي " ومن عاداته أن يستقصي في كل ترجمة أسماء الشيوخ والرواة عنه.

[ سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥ / ٦٤٩ ]

كتابه خاص بذكر ما قيل في المترجم من توثيق أو تجريح، وليس أنه يذكر فيه ما يتبناه هو لنفسه، ألا ترى أن الحافظ كما حكى توثيق ابن حبان في " التَّهْذِيب " لم يتبناه في " التقريب " فلم يوثقه فيه؛ بل لينه كما تقدم بيانه، والسبب هو ما ذكرته!

[ سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢ / ٩٠٤ ]

## تهذيب الترغيب والترهيب من الأحاديث من الصحاح

لقد وقفت اليوم على كتاب لهم جديد؛ فهم يتسابقون مع الناشرين والمؤلفين من أمثالهم في إصدار مؤلفات جديدة مزوقة؛ لعرضها في المعارض التي تقام ما بين آونة وأخرى في بلاد مختلفة. هذا الكتاب كانوا عملوا له دعاية طنانة في أواخر مجلدات طبعتهم لـ "الترغيب والترهيب" الممتلئة بالأوهام والجهل والأكاذيب- وهذا الحديث مثال ظاهر في ذلك-؛ سموه "تهذيب الترغيب والترهيب من الأحاديث من الصحاح"! وهذا الاسم وحده يكفي الباحث المنصف أن يستدل به على جهلهم وعجمتهم؛ لأنه كما يقال في بعض البلاد: (المكتوب مُبَيَّن من عنوانه) ! ذلك لأنهم يعنون خلاف ما عَنَوْنُوا! فقد كتبوا تحته: "طبعة محققة متميزة بـصحاح الأحاديث ... " ! فإذا قصدهم يخالف لفظهم، فهم يعنون: تهذيبه من الأحاديث الضعيفة، وليس من الصحيحة!!

فلما وقفت اليوم على "تهذيبهم" المزعوم؛ هالني ما رأيت فيه من إعراضهم عن الأحاديث الثابتة التي كانوا قد صححوها في التعليق على "الترغيب"، وجزمت بما كان يغلب على ظني أنهم ما قاموا بطبع الكتاب في أربع مجلدات كبار إلا جشعاً وركضاً وراء المال الحرام، بتظاهرههم بمظهر الباحثين والمصححين والمحققين، وهم كما يقال: (ليسوا في العير ولا في النفير) ، وقد بينت فيما سلف من هذه السلسلة وغيرها كثيراً من جهلهم وتعديهم على السنة تصحيحاً وتضعيفاً. والله المستعان.

والآن؛ لننظر ماذا في "تهذيبهم" مما يؤكد ما سبق من وصفهم دون التوسع في نقدهم لضيق المجال؟! فأقول:

إن مما يلفت نظر القارئ اللبيب والمطلع على "ترغيبهم" البالغ أربع مجلدات كبار: أن تهذيبهم الذي "يحتوي على الأحاديث الصحيحة والحسنة" كما قالوا في المقدمة (ص ٦) ؛ إنما هو في مجلد واحد فقط! ومجموع أحاديثه (١٢٨٤) فقط، من أصل مجموع أحاديث أصله "الترغيب" (٥٥٨٠) ، أي: أقل من الربع! فهل هذا يمثل واقع عدد الأحاديث الصحيحة في "الترغيب" أو يقارب ذلك؟ الأمر ليس كذلك ألبتة، يوضح لك ذلك أن المجموع المذكور يقارب عدد أحاديث تأليفه للمجلد الأول من "صحيح الترغيب والترهيب"؛ وإنما يزيد عليه بنحو (٢٠٠) حديث، وهو مجلد من ثلاث مجلدات فيما أقدر؛ لأن البقية تحت الطبع، أي: بنسبة ثلث من ثلاثة!

ويؤكد هذه النسبة مثال آخر؛ وهو أن مجموع الأحاديث التي صححوها أو حسنوها في "الترغيب" بلغ (٧١) حديثاً من كتاب (الإخلاص) - وهو أول كتاب فيه-؛ وعددها فيه من "تهذيبهم" (٢١) ! أي: بنسب الثلث أيضاً، فقد أطاحوا بنحو ثلاثة أرباع ما صححوه من الأحاديث في هذا الكتاب الواحد، فكم سيكون مجموع الأحاديث التي أطاحوا بها من الكتب الأخرى؟! لا شك أنها ستكون قريباً من ألفين! بل وأكثر لولا الأحاديث المكررة في الأصل، فهي مما أسقطوه. ويؤكد ذلك أن رقم آخر حديث في كتابي "صحيح الترغيب" وفي التجربة التي تحت يدي: هو (٣٦٩١) ، قد تزيد قليلاً، أو ينقص بعد تصحيح التجربة الأخيرة.

وهنا سؤال يطرح نفسه - كما يقال اليوم-: ما الذي حمل هؤلاء على طرح أكثر الأحاديث التي صححوها مما سموه بـ "التهذيب"؟!

لا شك أن الجواب واضح لكل ذي بصيرة، وهو تصغير حجم الكتاب وإيهام الناس أنه جمع أحاديث "الترغيب" الصحيحة في مجلد واحد، فيقبلون على شرائه! والله أعلم بما في قلوبهم!

على أننا لو فرضنا فيهم الإخلاص في عملهم هذا وفي "الترغيب"؛ فذلك مما لا يسوغ لهم عملهم؛ لأنهم ليسوا من أهل العلم، وقد قدمنا عشرات الأمثلة، وبعضها مضحك مُبْكٍ في آن واحد! وحديث الترجمة من تلك الأمثلة، فلم يحسنوا إسناده، وهو حسن عند العلماء، بل وعند المبتدئين في هذا العلم، ثم حسنوه لشواهدهم - ولا شاهد له ولا واحد كما تقدم-، ثم هو من تلك الألوف من تلك الأحاديث التي طرحوها! هدامهم الله.

#### [ سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٢٤٦/٧ ]

أقول: هذه الصحوة، والحمد لله أصبحت ظاهرة تلمسها وتسمع عنها، فكثير من الكتاب والمدرسين والخطباء تجدهم يعنون بهذا الأمر، ويحرصون على التزام ما صح من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قدر إمكانهم، ناهيك عن ظهور العديد من طلاب العلم الذين أخذوا تخصصون في هذا العلم، والذين نرجو لهم الثبات والفلاح، والإخلاص في طلبهم العلم لله، ومع هذا فإن في الساحة مع الأسف بوادر سيئة جداً من تسلط الكثير من الشباب على هذا العلم؛ للشهرة أو المال، وساعدهم على ذلك بعض الطابعين أو الناشرين الذين لا همّ لهم إلا تكثير مطبوعاتهم، وإملاء جيوبهم، ولعلي تعرّضت لهم في بعض

ما كتبتُ. وآخر ما وقفتُ عليه من ذلك ما قام بطبعه ثلاثة من دور النشر! بتعليق ثلاثة من المحققين

- زعموا- لكتاب " الترغيب " للحافظ المنذري في أربع مجلدات كبار، كل مجلد في أكثر من سبعمئة صفحة! أتيح لي الاطلاع على كتاب الحج منه في المجلد الثاني، فأنا ذاكر للقراء الكرام بعض النماذج التي تيسر لي نقدها، وتبين أنهم مع الأسف من أولئك الشباب!

١- قالوا (ص ١٥٤) شارحين: " بجمع: بعرفات " ! والطلاب الصغار يعرفون أن (جمع): مزدلفة. (انظر " الضعيفة " ٦٦١٣).

٢- (ص ١١٥) ضعّفوا الحديث (١٦٦٣) مع نقلهم عن الهيثمي أنه قال: " ورجاله رجال الصحيح "، وكذا قال المنذري، ولم يبينوا سبب التضعيف، وقد أصابوا- وكان ذلك منهم رمية من غير رام- لأنهم لا يرجعون إلى الأصول ودراسة الأسانيد، والحكم عليها بما تقتضيه القواعد العلمية لجهلهم بها، يدل ذلك على ذلك أنهم (ص ١٥٠) حسّنوا الحديث (١٧٢٦)، وقد أخطأوا مع نقلهم عن الهيثمي أنه قال أيضاً: " ورجاله رجال الصحيح " ! ويرون أمامهم قول المنذري: " رواه الطبراني بإسناد صحيح " ! فما هو السبب في اختلاف موقفهم تجاه توثيق هذين الحافظين؟! نحن لا نلزمهم بالتقليد إن كانوا من أهل العلم والاجتهاد في هذا المجال، لكن عليهم على الأقل أن يبينوا سبب المخالفة هنا وهناك؛ وعبارتهما واحدة، أو أن يقلدوا ولا يجتهدوا، وهم بعد لما يتحصروا!



لأنهم في كثير مما حسّنوا أخطاؤا، فانظر مثلاً الحديث الآتي  
(٢٠٠٤) ، فقد حسّنه وفيه مجهول!

٣- لقد حسّنوا بالشواهد- زعموا- الحديث المنكر: " غبار الدينة شفاء من الجذام "، وليس له إلا إسنادان مرسلان واهيان جداً مع اختلافهما في المتن، وقد بينت ذلك مفصلاً في " الضعيفة " برقم (٣٩٥٧) ، فهم مثال صالح جديد لما نهت عليه آنفاً: أن قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست على إطلاقها، وأنه لا يُحسّن تطبيقها إلا.. المتمكنون في هذا العلم. والله المستعان.

٤- وعلى العكس من ذلك، فهم يضعّفون الأحاديث الصحيحة لجهلهم بالقواعد العلمية وتطبيقها، وبأقوال العلماء المرضية وفهمها، وقصر باعهم بتتبع الطرق والشواهد والحكم عليها، ومن الأمثلة على ذلك الحديث الخرج في " الصحيحة " (٣٣٣٣) ، والكلام عليهم طويل الذيل جداً، وبما ذكرت من الأمثلة تحصل العبرة والذكرى لمن أراد أن يتذكر.

يضاف إلى ذلك أننا لا نزال مع الأسف نجد الكثيرين، ولا سيما خطباء المساجد، يسوقون أحاديث ضعيفة، ويستدلون بها، وينون عليها أحكاماً شرعية! غير آبهين ولا عابئين بمسؤولية هذا الأمر عليهم أمام ربهم، وأمام من ينصت إليهم، بل ربما يظنون أنهم يحسنون صنعا! وإني لأعجب أشد العجب من الخطباء بصورة خاصة؛ كيف يعدّ أحدهم خطبة صلاة الجمعة، ولا يستحضر قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (من كَذَبَ عليّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار) ، وقوله - صلى الله عليه وسلم -: " إن كَذِباً عليّ ليس ككذبٍ على أحدٍ، فمن كذبَ عليّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار ".

فنقول لهؤلاء: هذا قولٌ صحيحٌ صريحٌ في التحذير من التحديث عنه - صلى الله عليه وسلم - إلا بعد الثبوت، فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة\*\*\* وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٨/٥ - ١٠]

## تحفة الأشراف

"ولا بد لي هنا من ذكر فائدة، ربما تخفى على كثير من طلبة العلم، وهي أن قول المنذري في "مختصر سنن أبي داود": "أخرجه النسائي"؛ إنما يعني "السنن" لا "المجتبى" الذي صنفه ابن السني، وكذلك الحافظ المزي في "الأطراف" يعني: الأصل، لا المختصر!"

قلت: الفائدة الأولى معروفة، وأما الأخرى ففي الإطلاق نظر؛ لأن المزي قد يعزو في "الأطراف" لـ "السنن الصغرى" أيضاً "المجتبى"، كما نص على ذلك محققه الفاضل عبد الصمد شرف الدين في "المقدمة" (١٨/١)، وإن كان لي عليه ملاحظة لا مجال الآن لذكرها، وفي تعليقه على "مقدمة المزي" (٣/١)؛ فقد عزا حديثاً لابن عباس إلى "كتاب القصاص" في موضعين منه (٣٩٠/٤ و ٤٤٧) ، وليس هذا الكتاب من كتب "السنن الكبرى"، وإن كان موجوداً فيها في كتاب "المحاربة"، وفيه أحاديث أخرى هي في "القصاص" أيضاً، توهم الفاضل المذكور أنها زائدة على ما في "الكبرى"!

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٨٢١/٧]

الحافظ المزي لم يذكره مع أن من عادته استقصاء شيوخ المترجم والرواة عنه.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢٨٢/٦]

## تسديد الإصابة إلى من زعم نصره الخلفاء الراشدين والصحابه

ثم إن أحد المنتصرين لصلاة العشرين ركعة أصلحه الله - قام بالرد على الرسالة المذكورة في وريقات سماها " الإصابة في الانتصار للخلفاء الراشدين والصحابة " حشاها بالافتراءات، والأحاديث الضعيفة بل الموضوعية، والأقوال الواهية، الأمر الذي حملنا على تأليف رد عليه أسميته " تسديد الإصابة إلى من زعم نصره الخلفاء الراشدين والصحابة " وقد قسمته إلى ستة رسائل طبع منها: الأولى: في بيان الافتراءات المشار إليها.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٧/٢]

## تنبيه القاري لتقوية ما ضعفه الألباني

لعل في ذلك عبرة لبعض الناشئين في هذا العلم، الذين يتسرعون في النقد وإصدار الحكم، دون أي جهد أو بحث وتفكير؛ إلا عفو الخاطر! كالشيخ عبد الله الدويش في ما سماه بـ "تنبيه القاري لتقوية ما ضعفه الألباني"؛ فإن غالب الأحاديث التي قواها هي من هذا النوع الذي تبين لي فيما بعد ثبوته، ونصصت على ذلك في بعض مؤلفاتي، فأتى هذا الشيخ وتتبع ذلك من مؤلفاتي، ونسب تقويتها إلى نفسه - عفا الله عنا وعنه بمنه وكرمه -، وقلما يضيف إلى ذلك فائدة تذكر، ومن ذلك هذا الحديث (ص ١٣١) رقم (٢٠١)؛ فإنه نقل كلامي المذكور في "غاية المرام"، وقد أشرت إليه آنفاً. ثم عقب عليه بقوله:

"أقول: لكن كل جملة من هذا الحديث قد وردت من وجه آخر صحيح، ولذلك حسنه في صحيح الترغيب ١: ٤٥٧ رقم ١٠٨٣."

كذا قال! ولم يزد، فلم ينظر في الاضطراب المذكور في "الغاية" وهل يمكن استخراج طريق منه، يمكن تصحيحه والاعتماد عليه كما فعلت أنا هنا؟! فهذا مما لم يفعله، ولا يفعله إلا نادراً جداً.

وقد تيسر لي المرور على المئة الأولى من أحاديث كتابه المذكور، فوجدت نصفها تقريباً من هذا النوع الذي أخذ قوته من بعض مؤلفاتي دون أن يقرن مع ذلك جهداً له أو فائدة تذكر، ولا بأس من الإشارة إلى أرقامها للفائدة:

(١، ٣، ٤، ١٠، ٢١، ٢٣، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٥) .

ولقد كان من الواجب على الشيخ - رحمه الله - أن يلتمس لأخيه عذراً؛ ويبين لقرائه سبب تفاوت الحكم من الباحث على الحديث الواحد، وهي كثيرة لاجمال لبيائها هنا، ولكن على الأقل أن يبين ما قد يشترك في فهمه عامة القراء، كالذهول أو النسيان الذي هو طبيعة الإنسان، أو عدم توفر المراجع عنده ولو أحياناً، ليتبع طرق الحديث فيها، أو عدم نشاطه للبحث، أو ظهور مراجع جديدة لم تكن مطبوعة أو مصورة مبذولة من قبل، أو اختلاف اجتهاد ورأي باحث عن غيره، هنا يظهر الفرق والاختلاف في الحكم، وهذا أمر طبيعي جداً، فعلى الإنسان أن لا يكون إمعة لأحد، وإنما يجتهد لمعرفة الحق مما اختلفوا فيه حسب الطاقة، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

وقد تبين لي أن الشيخ الدويش - رحمه الله - لا يتعدى أن يكون أوتي ذاكرة وحفظاً، أما التحقيق والتصحيح فليس هناك، ولعلي سبق أن ذكرت بعض الأمثلة على ذلك فيما سبق، فهو في كثير من الأحيان ينتقدي على تضعيفي لبعض الأحاديث بشواهد يذكرها؛ وتكون شواهد قاصرة غير كاملة للحديث كله، كالأحاديث (٢، ٤٢، ٤٤، ٥٢، ٥٥، ٧٥، ٨٢، ٨٩، ٩٤، ٩٨، ١٠٠) . فالحديث رقم (٢) نصه:

"من قرأ القرآن وعمل بما فيه؛ ألبس والده تاجاً يوم القيامة ضوءه أحسن من ضوء الشمس في بيوت الدنيا ... " الحديث قَوَّاه بشاهد ذكره في آخره:

"ويُكسى والداه حُلَّتَيْن لا يقوم لهما أهل الدنيا ... "؛ فأين هذا من ذاك، أين الحلَّتَان من التاج؟ !

وتارة يكون الحديث الضعيف في الوقف، فيستشهد له بحديث في الوصية، وشتان ما بينهما عند الفقهاء، وانظر الحديث (١٦) .

وتارة يغض النظر عن الراوي المضعف لمجرد كونه من رجال "الصحيح" كالحديث (١٨، ٩٤) ، والأول مخرج في "الضعيفة" (٤٠٢١) ، والآخر برقم (٣٧٢) ، فتعقبني بحديثين ضعيفين سيأتي تخريجهما برقم (٦٢٣٥ و ٦٢٣٦) !

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣٦١/٧]

## ثقات ابن حبان

ابن حبان في "ثقاته"؛ الذي جمع فيه من الرواة ما فات من قبله، فهو بحق مصدر فريد في معرفة بعض الرواة المجهولين أو المستورين!

[الضعيفة ١٦٧/٩]

وأما قول العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على هذا الحديث من "المسند":

"إسناده صحيح"! فغير صحيح؛ لأنه جرى على الاعتداد بتوثيق ابن حبان، وقد عرف عند العلماء أن توثيق ابن حبان مجروح؛ لأنه بناه على قاعدة له وحده، وهي:

أن الرجل إذا روى عنه ثقة، ولم يعرف عنه جرح؛ فهو ثقة عنده!

وعلى ذلك بنى كتابه المعروف بـ "الثقات"، وكذلك تجد فيه كثيراً من المجاهيل عند الجمهور؛ إنما أورده ابن حبان فيه لرواية ثقة عنده، ومن العجائب أنه يقول في بعضهم: "روى عنه مهدي بن ميمون؛ لا أدري من هو ولا ابن من هو؟!!"

[الضعيفة ٢٨٢/١١]



## جزء أحاديث الشعر

لقد حسنَ حديث رشيد أبي عبد الله. المعلق على "أحاديث الشعر" مع تضعيفه لرشيد تبعاً لابن عدي والذهبي! وكأنه حسنه لرواية ثمامة عن أنس، فإنه ساقها عقبها من رواية ابن ماجه والطبراني، والغريب أنه لم يتكلم عليها مطلقاً، ولا يخفى أن هذه الرواية هي الصحيحة كما تقدم، وأن تحسين حديث الرشيد خطأ واضح لمخالفته للروايات المتقدمة؛ فهو منكر، وهذا إن دل على شيء؛ فهو يدل - كما يقال اليوم - على حدائته بهذا العلم، وبخاصة أنه لم يسق لفظ رواية ابن ماجه والطبراني ليتبين القراء أنه مخالف للفظ رواية الرشيد؛ فتأمل!

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٤١/٧]

## حجابك أختي المسلمة

مؤلفة جاهلة أو كاذبة متعصبة على بنات جنسها، من نمط تلك الجامعية المسماة بـ "رغداء بكور الياقوتي"

التي ذكرت في مقدمته أن كشف الوجوه من النساء في الشوارع مثل مصافحة الرجال الأجانب، والاختلاط مع الغرباء!! ضاربة بذلك كل الأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة المجتهدين المذكورة في كتابي "حجاب المرأة" عرض الحائط.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤٥٨/١٣]

ويبدو لي من رسالتها أنها متحمسة ومتشددة في موضوع وجه المرأة، وأنها لا علم عندها بالسنة وفقهها، وأنها تركض وراء الشيخ التويجري وغيره من المتشددين القائلين بتحريم كشف المرأة لوجهها.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤٧٠/١٣]

## حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة

وقد وضعت كتابا خاصا لبيان الأدلة من الكتاب والسنة على صحة هذه الشروط وقد طبع في المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٧٤ تحت اسم: "حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة" ثم طبع في المكتب الإسلامي عدة طبعات وقد أعطيت حق طبعه أخيرا للمكتبة الإسلامية في عمان فليراجعه من شاء.

[آداب الزفاف في السنة المطهرة ص ١٧٧]

فلما عزمت على إعادة طبع كتابي "حجاب المرأة المسلمة" - بعد أن مضى عليه عدة سنين وطبع عدة طبعات تصويرا بالأوفست - رأيت أنه لا بد لي من إعادة النظر فيه لعلني ألهم أن أضيف إليه فوائد جديدة علاوة على ما كان توفر لدي منها مع مضي الزمان ووضعت كل شيء منها في نسختي موضعها فيه على مر الأيام وأصحح ما لا بد منه من الأخطاء المطبعية أو الفكرية التي لا يكاد ينجو من مثلها كتاب وعנית عناية خاصة بمطالعة ما كان تجمع لدي من الكتب والرسائل المؤلفة في هذا العصر حول المرأة - وهي بالعشرات -.

[الرد المفحم ص ٦]

أما بعد؛ فهذه هي الطبعة الجديدة لكتابي "حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة"، وهي تختلف عن سابقاتها بزيادات مهمة في جوانب عديدة، أهمها تلك الزيادة في الأحاديث وآثار السلف الدالة على أن وجه المرأة وكفيها ليس بعورة، فمثلاً هناك زيادة خمسة أحاديث "من

صفحة ٧٠ - ٧٢"، حيث أصبح عدد الأدلة ثلاثة عشر دليلاً بدلاً من ثمانية أدلة في الطبقات السابقة، وكذلك أضفنا في هذه الطبعة عدداً من أهم الآثار السلفية الدالة على ذلك، يجدها القارئ "في صفحة ٩٦ - ١٠٣".

وأهم من ذلك كله تلك الصفحات التي ألحقناها بـ "ص ٥١ - ٥٣" وبيننا فيها دقة نظر ابن عباس ومن تبعه من الصحابة والمفسرين في تأويل قوله تعالى: {إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا} ، وأن المراد الوجه والكفان، والمعنى: إلا ما ظهر عادة بإذن الشارع وأمره. فلا يرد حينئذ الاعتراض أو الإشكال الذي كنت أوردته على تفسير ابن جرير والقرطبي هناك، فراجعناه فإنه مهم جداً، وفيه بيان أن الفضل في التنبيه لهذا يعود إلى الحافظ ابن القطان الفاسي في كتابه الجامع النظر في أحكام النظر، وذلك من بركة الاستمرار في البحث وطلب العلم للوصول إلى الحق مما اختلف فيه الخلق.

وهناك زيادة تحت عنوان "فائدة مهمّة" ص ١٤٤ - ١١٧ "حول خطورة استخدام الخادמות الكافرات في بيوت المسلمين.

وكذلك الزيادة من "ص ١٢١ - ١٢٣" حول بعض ألوان ثوب المرأة، والتي قد تعتقد بعض النساء أنها من الزينة، وهي ليست كذلك، والأدلة عليها ...

بالإضافة إلى العديد من الزيادات المعلولة والمختصرة، يجدها القارئ ماثورة في مواقع مختلفة، حسبما يقتضيه البحث والتدقيق العلمي.

ومن ناحية أخرى؛ فإن هناك فقرات كانت في الطبعة السابقة في الهامش، فرأينا في هذه الطبعة أن تنقل إلى المتن؛ لأهميتها وضرورة إبرازها؛ كالمادة الموجودة من صفحة "٧٤ - ٧٩" تحت عنوان: "إبطال دعوى أن هذه الأدلة كلها كانت قبل فرضية الحجاب"، بالإضافة إلى فقرات متفرقة نقلت من الهامش إلى المتن حسبما رأينا أن المصلحة تقتضي ذلك.

هذا، وقد شرعت منذ مدة ليست بالقصيرة -ربما قاربت الستين- بكتابة مقدمة لهذه الطبعة الجديدة، اضطرت من خلالها أن أتعرض لبعض الذين تناولوا كتابي هذا -أو بالأحرى قولي بأن وجه المرأة وكفيها ليسا بعورة- تناولوا بالنقد غير العلمي، والمصحوب بالتجريح كأني أنتصر لهذا الرأي متبعا فيه هواي، ولا سلف لي فيه! فبدأت باستعراض أدلتهم وردودهم، وتتبع أقوالهم وشبهاتهم واحدة واحدة غالباً، كما عُنيْتُ بالرد على الشيخ التويجري عناية خاصة في كتابه: "الصارم المشهور"؛ لأنه كبيرهم في ذلك ومن أسبقهم! وأحياناً أرد عليهم رداً عاماً، وهذا حينما يكون الدليل واضحاً لا لبس فيه ولا غموض.... وهكذا، حتى وجدتني قد تجمع عندي ما يزيد على مائة صفحة بخط يدي من الحجم الكبير، أي أنه لو أتممته ونسقته؛ لقارب حجمه هذا الكتاب -الأصل- أو يزيد، مما جعل أمر إلحاق هذا الذي تجمع تحت اسم مقدمة الطبعة الجديدة لهذا الكتاب أمراً غير مناسب من جوانب عديدة، منها أن حجمه سيزيد إلى الضعف، ومنها -وهو الأهم- تلك البحوث المتخصصة النادرة التي تناولتها بالبحث، فرأيت بعد نظر وتفكير أن أفصل هذا الذي كتبته عن هذه المقدمة، وأن أخرجه كتاباً مستقلاً؛ ليكون بياناً للناس، ولعله -إن شاء الله- يكون هكذا أنفع لهم، وأسهل تداولاً، وسميته:

"الرّد المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب، وألزم المرأة أن تستر وجهها وكفيها وأوجب، ولم يقنع بقولهم: إنه سنة ومستحب".

[جلباب المرأة المسلمة ص ٣-٥]

## حوار هادئ مع محمد الغزالي

وقد قام بواجب الرد عليه كثير من العلماء والكتّاب، وكشفوا للناس ما فيه من زيغ وضلال في الحديث والعقيدة والفقه، وكان أطولهم نفساً، وأكثرهم إفادة، وأهدأهم بالاً: الأخ الفاضل سلمان العودة في كتابه "حوار هادئ مع محمد الغزالي"، فنعم الردُّ هو؛ لولا تساهل وتسامح لا يستحقه الغزالي تجاه طعناته العديدة مع أئمة الحديث والفقه، وإن كان الأخ الفاضل قد كشف القناع عنها بأدبه الناعم!

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٨٣٣/٧]

## دلائل النبوة

البیهقي في " دلائل النبوة " وقد التزم أن لا يذكر في هذا الكتاب  
حديثا موضوعا. [سلسلة الأحاديث الضعيفة ٩٦/١]



## دفع شبه التشبيه

وأريد هنا - أيضاً - أن أكشف عن تدجيل أحد المعلقين على كتاب ابن الجوزي "دفع شبه التشبيه"؛ وهو الذي لقبه أحدهم بحق بـ "السخاف"؛ فإنه تجاهل الطرق المتواترة في "الصحيحين" وغيرهما؛ المتفقة على أن الله عز وجل هو الذي يتزل، وهو الذي يقول: "من يدعوني.. من يستغفري.. من يسألني"؛ فعطل هذه الدلالة القاطعة الصريحة بقوله (ص ١٩٢) : إن المراد بالحديث أن الله يتزل ملكاً! تقليداً منه لابن حجر في "الفتح" (٣/ ٣٠) ، وقوى ذلك برواية النسائي المنكرة هذه، ولو أن هذا المتجاهل اكتفى في التقليد على ما في "الفتح"؛ لكان الأمر بعض الشيء، ولكنه أخذ يرد علي بالباطل تضعيفي لرواية النسائي هذه؛ بتحريفه لكلامي أولاً، وبالاقتراء علي ثانياً؛ فاسمع إليه كيف يقول:

"وقد زعم أن حفص بن غياث تغير حفظه قليلاً". فأقول غاضاً النظر عن مناقشته في قوله: "زعم"!

أولاً: قوله: "رواية حفص عن الأعمش كانت في كتاب.. إلخ. تدليس خبيث على القراء، وكذب على الحافظ المزي والحافظ العسقلاني؛ فإن الذي في "تهذيبهما": "أنه كان عند عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش!" فهذا شيء، وكون حديثه هذا المنكر كان في كتابه شيء آخر، كما لا يخفى على القراء.

ثانياً: قوله: "فلا يضرها اختلاط حفص بأخرة على تسليم وقوعه"!

فأقول: يلاحظ أنه بتغيير لفظة "الاختلاط" مكان قولي: "تغير"، يدل على شيئين أحدهما مر:

الأول: أنه لا يفرق بين اللفظين، وأن حكم من تغير من الثقات حكم من اختلط منهم عنده، وهذا هو اللاتق بجهله وتعلقه بهذا العلم!! والواقع أن التغير ليس جرحاً مسقطاً لحديث من وصف به، بخلاف من وصف بالاختلاط، والأول يقبل حديث من وصف به؛ إلا عند الترجيح كما هنا، وأما من وصف بالاختلاط؛ فحديثه ضعيف؛ إلا إذا عرف أنه حدث به قبل الاختلاط.

والآخر: أنه تعتمد التغير المذكور تضليلاً وتمهيداً للاعتذار عن قوله: "على تسليم وقوعه"!

فإذا تنبه لتلاعبه بالألفاظ وقيل له: كيف تنكر تغيره وفي "التهذيبن" نقول صريحة عن الأئمة بوصفه بذلك؟ أجاب: بأني عنيت الاختلاط وهذا غير مسلم به!

وإذا قيل له: البحث في التغير - وهذا مما يمكن إنكاره -؛ قال: قد أجبته عنه بأن الحديث في كتاب حفص!! وقد يبدو أن هذا الكلام فيه تكلف ظاهر في تأويل تغييره المذكور، فأقول: هو كذلك، ولكنه لا بد من هذا عند افتراض أنه تعتمد التغير، وإلا؛ فالاحتمال أنه أتى من قبل جهله هو الوجه.

رابعاً: لو فرض أن حفص بن غياث لم يرم بالتغير وكان كسائر الثقات الذين لم يرموا بجرح مطلقاً؛ فحينئذ يرد حديثه هذا بالشذوذ؛ لمخالفته لأولئك الثقات الستة الذين روه بنسبة التزول إلى الله صراحة، وقوله عز وجل: "من يدعوني.. من يستغفري.. إلخ."

راجع: "تفسير القرطبي" (٣٩ / ٤) ، و "أقاويل الثقات" (ص ٢٠٥) .

#### [سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٦٥/٨]

من الجهل بل الجهالة. بمكان ما صنعه ذلك (السخاف) في تعليقه على "دفع شبه التشبيه" (ص ٢٣٦ - ٢٣٧) من الطعن في معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بروايات ساقها دون تمييز ما صح منها مما لم يصح، وما صح منها - وله تأويل صحيح عند العلماء، فهو - لا يذكره، وما لم يصح منها يذكره، ويكتم علته، لأن الغاية تبرر الوسيلة عنده، ومن ذلك ما نقله من "تاريخ الطبري" و "كامل ابن الأثير" أن سبب موت عبد الرحمن بن خالد بن الوليد كان معاوية! وذلك أنه أمر نصرانياً أن يدس في شرابه سمّاً فشربه فمات!!

و (السخاف) هذا شديد الطعن في معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد سوّد في تعليقه المشار إليه ثماني صفحات في ذم معاوية، ويتهمه بما ليس فيه، ويحرّف الروايات التاريخية ويحمّلها من المعاني ما لا تحتل، فلعل الله ييسر له مؤمناً يكشف للناس ما في كلامه من الدس والافتراء على هذا الصحابي الجليل، صاحب الفتوحات الإسلامية التي لا تنسى.

وأما افتراءه عليّ وتحريفه كلامي، ورميه إياي ولغيري بالتجسيم والجهل فشيء يصعب حصره! عامله الله بما يستحق!

#### [سلسلة الأحاديث الضعيفة ٧١٤/١٣]

ومع هذه الطوام نجد ذاك الجاهل المتعالم الذي لا يعرف من العلم إلا الجمعية، وتسويد الصفحات بالطعن على كبار المحدثين والعلماء، لا لشيء إلا لتمسكهم بعقيدة السلف، والاستعلاء على علماء عصره ونصبه نفسه عليهم معلماً، يوضح لهم ما كان خافياً، ويفرّج عنهم كربة الحيرة والضلال في فهم أحاديث الصفات! فاسمع إليه كيف يقول في مقدمته لكتاب ابن الجوزي: "دفع شبه التشبيه" (ص ٤) :

"وإنما نريد الإيضاح وخدمة أهل العلم والطلاب".

وقال في آخرته (ص ٢٧٤) :

"نسأل الله تعالى أن نكون بهذا التعليق قد فرجنا عن أهل العلم وطلابه كربة الحيرة في هذه الأحاديث المتعلقة بالصفات".

هذا الجاهل المتعالم يصف الربيع بن حبيب الإباضي في تعليقه (ص ١٢٤) بـ "الإمام"، ويصف "مسند" بـ "الجامع الصحيح"، وقال فض فوه:

"وهو كتاب محفوظ منقول بالاعتناء عند أهل مذهبه، ككتب الفقه المنقولة عن الأئمة المقتدى بهم، ففيه ...".

ثم ساق له حديثين، لأنهما يشهدان لتعطيله وتجهمه، وإنكاره للصفات - كالإباضية القائلين بأن القرآن مخلوق، وأن الله تعالى لا يراه المؤمنون يوم القيامة، وغيرها من عقائدهم الباطلة -، فترى هذا الجاهل الأفين يستشهد بهذا "المسند" ويُشَبِّهه بكتب الأئمة - وهو كاذب في ذلك يقيناً -.

هذا الحديث أحدهما، والآخر فيه زيادة باطلة على حديث "الصحيحين" عن أبي موسى الذي فيه:

"إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً ... " ولا مجال الآن لبيان ذلك، ولكني أريد أن أبين لهذا الجاهل الذي عزا الحديثين لإمامه (!) الربيع، وساق إسناد الربيع فيه: أخبرنا أبو ربيعة زيد بن عوف العامري البصري قال: أخبرنا حماد بن سلمة ... إلخ، فأقول:

إن هذا الإسناد مما يدل على بطلان إدعاء الإباضية المتقدم أن الربيع "من آخر قرن البعثة"! بل وادعاء من قال: إنه من أئمة المائة الثانية"! وذلك لأن حماد بن سلمة الذي هو شيخ زيد بن عوف في هذا الإسناد هو نفسه من أئمة المائة الثانية، بل من أواخرها، فإنه مات سنة (١٦٧) ، وزيد بن عوف شيخ الربيع في هذا الإسناد هو من شيوخ أبي حاتم كتابة عنه، وقد توفي سنة (٢٧٧) .

وعلى هذا فالربيع إن كان هو الراوي عن زيد بن عوف، يكون من رجال القرن الثالث، وإلا، فالراوي عنه ليس هو الربيع، فيكون عزو الحديث إليه كذباً من جهل هذا المتعالم اغتراراً منه بدعاوى الإباضية.

وهذا هو الذي يترجح عندي: أن الراوي للحديث الثاني هو غير الربيع، لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها الآن، لكن يكفي الإباضية ومن على شاكلتهم ما ذكره الشيخ السالمي الإباضي في (مقدمته) أن من شيوخ الربيع حماد بن سلمة، وهذا في إسناد الحديث شيخ شيخ الربيع: زيد بن عوف - كما تقدم - .

ومن الغرائب التي تدل على جهل علماء الإباضية - أو على الأقل عدم اعتمادهم على كتب علماء الحديث في تراجم الحديث - : أن الشيخ السالمي أورد حماد بن سلمة وغيره من شيوخ الربيع - كما زعم - في جملة شيوخ الربيع المجاهيل !! مع أن حماد بن سلمة من أشهر علماء الحديث والذايين عن السنة - كما يعرف ذلك صغار الطلبة -، ولعله لهذا السبب تجاهله الإباضية.

وكان شراً منهم ذلك الجاهل الذي يطعن في أحاديثه، ويعتبر وجوده في إسناد حديث ما مسقطاً لصحة الحديث إلا إذا وافق هواه، فانظر حديث قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للجارية: "من ربك؟"، فإنه صححه في غير مكان من تعليقه على "دفع شبه التشبيه"، مع أنه أساء القول فيه جداً مقلداً للشيخ الكوثري، فراجع هذا الحديث في "الصحيحة" (٣١٦١)، فقد جمعت فيه طرقه وألفاظه التي منها قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للجارية: "أين الله؟".

أخرجه مسلم وغيره من أهل الصحاح، كأبي عوانة وابن خزيمة وبان حبان وابن الجارود، وصححه أيضاً البيهقي والبغوي والذهبي والعسقلاني وغيرهم. ومع ذلك فإن هذا الجاهل الأفيئ يستعلي على هؤلاء الأئمة الفحول، ويخطئهم في تصحيحهم لهذا الحديث ويقول (ص ١٠٨) :

"ونحن نقطع بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يقل لفظ: (أين الله؟)".

ويصف هذا اللفظ النبوي في مكان آخر (ص ١٨٨) فيقول - فض فوه-:

"اللفظ المستشنع الشاذ!"

ويبني على ذلك إنكار ما في جواب الجارية: "في السماء" ...  
المطابق لقوله تعالى: {أأنتم من في السماء} ، فيقول في نفس الصفحة  
دون أدنى تردد أو حياء:

"ولا عبرة بكلام المعلق على "الفتح" البتة، لأنه يعرف التوحيد!  
فليخجل بعد هذا من يدعو الناس إلى عقيدة (الله في السماء) وليتب!!"

ويشير بقوله: "المعلق على (الفتح)" إلى فضيلة الشيخ ابن باز  
حفظه الله من كل مكروه ونفع به المسلمين، وذلك لأنه قال في تعليقه:

"الصواب عند أهل السنة وصف الله سبحانه بأنه فوق العرش -  
كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة -، ويجوز عند أهل السنة  
السؤال عنه بـ: (أين) ، كما في "صحيح مسلم" ... ."

وهذا حق لا يخفى إلا على أعمى البصر والبصيرة عياداً بالله تعالى.

وإن مما يؤكد ضلال هذا الجاهل وزيفه ومحاربه لعلماء الحديث  
والسنة: أنه يستعين على ترويج ضلاله وتجهمه احتجاجه بهذا الحديث  
على تعطيل علوه تعالى على خلقه، واستوائه على عرشه استواءً يليق  
بجلاله وعظمته، ويتأول الاستواء بتأويل المعطلة، فيقول (ص ١٢٤) :

"معناه قهر واستولى!"

ثم يؤيد ذلك بهذا الحديث الباطل، الذي يرمي المؤمنين بصفاته  
تعالى بالشرك، وأنهم يحدون الله حداً بالصفة!

فالإيمان باستعلائه تعالى واستوائه على عرشه تحديد له، لزعمهم أن ذلك يستلزم القول بالتشبيه والتجسيم، ولذلك يرميني هذا الجاهل الضال ويصفني كما ذكرني بـ "المجسم"! ولا غرابة في ذلك فإنه يرمي بذلك كبار العلماء الأئمة كابن خزيمة وابن تيمية وابن القيم وغيرهم ممن هم على نهج السلف الصالح رضي الله عنهم أجمعين<sup>(١)</sup>.

وإن من عجيب أمر هؤلاء المعطلة النفاة لعلو الله على عرشه أنهم يتوهمون من إثبات العلو إثبات المكان لله عزَّ وجلَّ، وهذا مما يدل على بالغ جهلهم! لأن الله تعالى كان قبل كل شيء ثم خلق الأمكنة والسموات والأرض وما بينهما، وقد صح في المعقول وثبت بالواضح من الدليل أنه كان في الأزل لا في مكان - كما قال حافظ الأندلس ابن عبد البر رحمه الله في "التمهيد" (١٣٥/٧ - ١٣٦) -، فهو تعالى ليس في مكان أزلاً وأبداً.

ومع هذا الجهل البالغ فقد وقعوا فيما منه فروا، لقد فروا مما توهموه ضلالاً - وهو الحق يقيناً، أن الله فوق المخلوقات كلها ومنها الأمكنة -، فوقوا في الضلال الأكبر حين قالوا: إنه في كل مكان، وافترى بعض الإباضية في ذلك حديثاً نسبوه إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كما سترى في الحديث الذي بعده - . والله المستعان.

[ الضعيفة ١٣/٧٣٠-٧٣٤ ]

<sup>(١)</sup> ويصرح الخبيث بتكفير من يرميهم بالتجسيم، فيقول (ص ٢٤٥) : "لا يجوز أن نتهاون مع المجسمة، فالمجسمة كفار بلا مثنوية" عليه من الله ما يستحق.



أريد هنا التنبيه على أن أحد الدجاجلة المتجهمّة المعطلة في تعليقه على كتاب ابن الجوزي "دفع شبه التشبيه" (ص ١٩٣) قد صحح هذا الحديث المنكر!

بإدعائه أن حفص بن غياث الذي في إسناده إنما حدث به من كتابه! ونسب ذلك إلى الحافظين المزي والعسقلاني في "التهذيب"، وهو كذب عليهما، كما أوهم القراء أن ذلك مذكور في إسناد الحديث، وهو كذب أيضاً - كما هو ظاهر للعيان -.

وقد نقلت عبارته بذلك هناك مع تفصيل القول على أكاذيبه المذكورة. والله المستعان على كثرة الفتن في هذا الزمان!

[ الضعيفة ١٣/٧٤٣ ]

إن من أكاذيب الملقب بـ (السخاف) وتدجيلاته على قرائه، وقلبه للحقائق العلمية، أنه علق على حديث ابن الجوزي في "دفع شبه التشبيه":

"المقسطون يوم القيامة على منابر من نور على يمين الرحمن"، كذا ساقه ابن الجوزي مبتور الآخر! فعلق عليه المذكور (ص ٢٠٣) أنه رواه ابن حبان بهذا اللفظ، ورواه مسلم بلفظ ... فذكره بتمامه.. يعني: بزيادة: "وكلتا يديه يمين".

قلت: فهذا من تدجيله، فإن الزيادة عند ابن حبان أيضاً، وإنما غاير بينهما تمهيداً لتدجيل آخر، فإنه عزاه للنسائي ثم قال عقبه: "وقال عقبه: قال محمد في حديثه: "وكلتا يديه يمين"، وروايته لم يذكر

فيها هذه اللفظة، وهذه منه إشارة إلى تصرف الرواة في متن الحديث!"!

فأقول: هذا افتراء على الإمام النسائي، فهو إنما يشير بذلك إلى اختلاف شيخه في هذه الزيادة، فمحمد - وهو: ابن آدم - ذكرها في الحديث، وشيخه الآخر - وهو:

قتيبة بن سعيد - لم يذكرها فيه. والروايتان مدارهما على سفيان بن عيينة، وإنما يفعل ذلك النسائي وغيره من الحفاظ المحققين تبصيراً لقراءهم، ليتحروا الصواب من اختلاف الشيوخ، وليس إشارة منه إلى تصرف الرواة - كما زعم الأفاك (السخاف) ! -.

فالباحث المنصف حين يجد مثل هذا الخلاف لا يندفع ليأخذ منه ما يوافق هواه - كما يفعل هذا (السخاف) -، وإنما يسلم هواه لما تقتضيه القواعد العلمية التي لا مرد لها، والذي يرد منها هنا قاعدتان: زيادة الثقة مقبولة، أو: الزيادة الشاذة مرفوضة.

وفي ظني أن الأفاك يعلم - ولو أننا نعتقد أنه ليس من أهل العلم - أن القاعدة الثانية هنا غير واردة، لأنه رأى الحديث بعينه في "صحيح مسلم" وفيه الزيادة، وقد رواها عن ثلاثة من كبار شيوخه الحفاظ عن شيخهم سفيان بن عيينة، وهم:

أبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، وابن نمير، فإذا ضم إليهما الإمام عبد الله ابن المبارك من رواية النسائي عن محمد بن آدم، فهؤلاء أربعة اتفقوا على هذه الزيادة، فلا مناص حينئذ - عند من ينصف - من تطبيق القاعدة الأولى، وهي:

زيادة الثقة مقبولة.

فليتأمل القراء في تدجيل هذا السخاف كيف نصب الخلاف بين  
شيخى النسائي، وتجاهل متابعة الحفاظ الثلاثة لمحمد بن آدم في  
الزيادة!!؟

ثم مضى في تدجيله - مؤيداً تدجيله السابق -، فقال:

"ويؤيد ذلك رواية الحاكم وأحمد ...".

ثم ذكر حديث الترجمة المعلن بما سبق من المخالفة للرواية المتفق  
على صحتها عند الأئمة المتقدم ذكرهم، والتي أعلنها الإمام النسائي في  
"الكبرى" - كما سبق بيانه -، ولذلك لم يروها في "السنن الصغرى"  
- كما روى فيها الرواية الصحيحة-، إشارة منه قوية إلى أنها غير  
مجتبة عنده، فلأمر ما سمي "السنن الصغرى" بـ "المجتبى"!

وهكذا نجد هذا (السخاف) قد نصب نفسه لمعاداة الأحاديث  
الصحيحة وتضعيفها، وإيثار الأحاديث المعارضة لها - أو: الضعيفة -،  
ونشرها، وإيهام القراء أنها هي صحيحة! عامله الله بما يستحق.

على أن لهذه الزيادة: "وكلتا يديه يمين" شاهدين من حديث عبد  
الله بن عمر، والآخر من حديث عمرو بن عبسة.

والأول إسناده قول، ولذلك خرجته في "الصحيحة" برقم  
(٣١٣٦).

والآخر: قال المنذري في "الترغيب" (٢/٢٣٤):

"رواه الطبراني، وإسناده مقارب لا بأس به".

وله شاهد ثالث من حديث أبي هريرة - في حديث له مخرج في  
"الظلال" (٢٠٦/٩١/١) -، وإسناده حسن، وصححه ابن حبان  
والحاكم والذهبي.

فماذا يقول الأفك (السخاف) ؟!

[ الضعيفة ٧٧٣/١٣ ]

## رسالة أبو داود إلى أهل مكة

يوجد منها نسخة خطية في المكتبة الظاهرية تحت رقم (٣٤٨- حديث) ، وروى قسما منها الحافظ الحازمي في "شروط الأئمة الخمسة" (ص ٥٣ - ٥٥) ، وفي النسخة المشار إليها جملة فيما نقلناه عنها لم يظهر لي المراد منها، وهي: " فقد بيتته؛ ومنه ما لا يصح سنده [ ما لم اذكر فيه ... إلخ! ولم أجد من ذكرها أيضا فيما نقلوه من الرسالة؛ فتأمل .

[صحيح أبي داود ١/١٣]

## رياض الصالحين

الثالث: جماعة من العلماء بإشراف زهير شاويش! كذا قال في الوجه الأول من طبعته الأولى بالترتيب الجديد! لكتاب " رياض الصالحين " الذي كنت حققته من قبل، وطبعه سنة (١٩٧٩ - ١٣٩٩) الطبعة الأولى، ثم أعادها ثانية سنة (١٤٠٤) ، والثالثة سنة (١٤٠٦) .

ثم قام بطبعه هذه السنة (١٤١٢) بالترتيب الجديد، وقدم لها بمقدمة ملؤها الكذب والزور وقلب الحقائق بما لا مجال لبيان ذلك الآن، فحسب القراء دليلا على ذلك زعمه أنه " تحقيق جماعة من العلماء "، فانظروا الآن في المثال الآتي: لقد علقت " جماعة العلماء " على هذا الحديث، وقد قال النووي في تخريجه إياه (رقم ٨١٧ - الطبعة الأولى بتحقيقي) و (رقم ٨١٨ - تحقيق جماعة من العلماء) ، قال النووي: " رواه البخاري بهذا اللفظ في كتاب الأدب من صحيحه " . علقت عليه الجماعة بقولها (ص ٣٣٧) : " تقدم هذا الحديث برقم (٨١) وسيأتي برقم (١٤٧٠) ورواه الإمام البخاري في الوضوء والدعوات والتوحيد. بزيادة عما هنا، ولم أجده في كتاب الأدب. وانظر " فتح الباري " (١ / ٣٥٧ و ١١ / ١٠٩، ١١٥، ١١٣، ١٣ / ٤٦٢) . ولعل المؤلف وهم إذ إن الحديث في كتاب الأدب المفرد للبخاري " . فتأمل أيها القارئ الكريم في هذا التخريج، هل هو أولا من عمل " جماعة من العلماء " أم الجهلة، أم هو عمل فرد واحد لا يدري ما ينطق به لسانه، وما يجري به قلمه، ألا وهو الذي أعلن أن التحقيق المذكور هو بإشرافه، بدليل قوله: " ولم أجده.. ؟! "

هذا أولا. وثانيا: هل كان عزوه تحقيق الطبعة الجديدة لـ " جماعة من العلماء " من باب تغيير شكل من أجل الأكل الذي تمثل جليا في حشره نفسه وغيره معي في تحقيق كتاب " التنكيل " كما شرحت ذلك في مقدمة طبعته الجديدة؟ أم هو الإعجاب والغرور بالتحقيق المزعوم هنا فعزاه لنفسه هنا دونهم؟ (أحلاهما مر) . وسواء كان هذا أو ذاك، فهذا التخريج وحده أكبر دليل على أن كاتبه ليس طالب علم، فضلا عن أنه ليس عالما، فكيف " جماعة من العلماء "؟! وذلك للوجوه الآتية:

أولا: أن الحديث في " صحيح البخاري " كما علمت، فإنكار وجوده فيه مع توفر الفهارس الميسرة للاطلاع عليه يؤكد ما ذكرت.

ثانيا: أن الأرقام التي عزاهها لـ " فتح الباري " هي ليست من كده وبجته وتنقييه، وإنما هي من سرقاته الكثيرة التي فشت في كتاباته وتعليقاته، فهو استفادها من الطبعة السلفية التي استقصى أطراف أحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله، فقد أشار في الموضع الأول لحديث البراء ( ١ / ٣٥٧ ) إلى أرقام أطرافه، فجاء هذا المتشعب بما لم يعط! فحول أرقامها إلى أرقام الصفحات والمجلدات!! تبجحا وتدليسا على القراء، وإيهاما أن ذلك من تتبعه للحديث الذي لم يجده.

ثالثا: يا لله! ما أجمل ما قيل: ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم. كما روي في الحديث الضعيف: " ما أسر عبد سريرة إلا ألبسه الله رداءها، إن خيرا فخير، وإن شرا فشر "، فما أجمله من حديث لو صح <sup>(١)</sup>.

(١) " كان إذا صلى الفجر أمهل، حتى إذا كانت الشمس من ههنا - يعني من قبل المشرق - مقدارها من صلاة العصر من ههنا - من قبل المغرب - قام فصلى ركعتين ثم يمهل، حتى إذا كانت الشمس من ههنا يعني من قبل المشرق، مقدارها من صلاة الظهر من ههنا -

لقد كشف الله عن سرقة هذا المدعي وعن جهله وعجبه وغروره، بأن ألهمه أن يحول أرقام أطراف الأحاديث إلى أرقام صفحاتها تدليسا وتمويهاً - كما سبق - وفيها صفحة (١١٥) من المجلد (١١) ، والحديث الذي نفى وجوده فيها! وبالرقم الذي رقمه محمد فؤاد (٦٣١٥) ! فحوله هو إلى رقم الصفحة كما رأيت، ليعمي عنه، وقد جمعت أنا بين ذكر المجلد والصفحة ورقم الحديث في أول هذا التخريج. وله من مثل هذا النوع من الخلط والعدوان على العلم الشيء الكثير في تعليقاته التي يعتدي بها علي وعلى كتيبي، وقد سبق له مثال تحت الحديث (٢٨٤٠) فراجع.

والرابع والأخير إن شاء الله من המתحنيين في هذا الحديث، ألا وهو المدعو حسان عبد المنان، فقد قام هذا الرجل في هذه السنة بطبع "رياض الصالحين" طبعة جديدة مسخها مسخا وتصرف فيه تصرفا سيئا بحيث صار نسبة الكتاب إلى الإمام النووي كذبا وزورا مكشوفاً لأسباب كثيرة قد ذكرت شيئا منها في موضع آخر ، منها أنه حذف منه نحو أربعمئة حديث كما حذف كلام النووي عليه شرحاً، أو تحسيناً وتصحيحاً. وهذا الحديث من تلك الأحاديث التي حذفها تحت بابه رقم (١٢٧ - باب آداب النوم..)، وقد ذكر النووي فيه حديث الترجمة هذا، وحديثه من رواية منصور المتقدم، فاحتفظ بطرفه الأول من هذا مشيراً إلى أنه يأتي بتمامه، وحذف الأول دون أن يشير إلى ذلك، والسبب واضح لأنه فيما بدا لي من صنيعه في هذا الكتاب أنه لا معرفة عنده بما في الأصول من الأحاديث، وإنما هو يستفيد من الكتب الجامعة للأحاديث، ومن بعض الكتب التي تعني بتخريج الأحاديث

---

يعني من قبل المغرب - قام فصلى أربعاً، وأربعاً قبل الظهر إذا زالت الشمس، وركعتين بعدها، وأربعاً قبل العصر، يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين، والنبين، ومن تبعهم من المسلمين، "يجعل التسليم في آخره".



والكلام عليها، فإذا وجد فائدة أو نقداً تبناه وذكره دون أن ينسبه إلى صاحبه، فيظهر لي أنه ما حذفه إلا وقد شك على الأقل في وجوده في " صحيح البخاري "، ولم يساعده الوقت للبحث عنه مستعينا بالفهارس، وليس بالعلم الذي في صدره - إن كان فيه -، وإلا لم يكن لحذفه معنى معقول لو كان واجداً له، لأن فيه فائدة لا توجد في رواية منصور وهي مداومة النبي صلى الله عليه وسلم على النوم على شقه الأيمن، والدعاء فيه، والنووي رحمه الله ما أوردها إلا لذلك.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/٩١٥-٩١٨]

وبهذه المناسبة لا بد لي من البيان الآتي:

ما كادت طبعة حسان هذه لـ "الرياض" سنة (١٤١٢ هـ) تنزل إلى السوق، حتى أنزل صاحب المكتب الإسلامي طبعة جديدة لـ "رياض الصالحين للنووي" تختلف في تحقيقاتها وتعليقاتها كل الاختلاف عن الطبعة الأولى منه لسنة (١٣٩٩) التي كنت أنا الذي قام بتخريجها والتعليق عليها، اختلافاً ظاهراً وباطناً.

أما الظاهر، ففي الأولى طبع عليها: "تحقيق محمد بن ناصر الدين الألباني". أما هذه فطبع عليها هاتين الجملتين: تحقيق جماعة من العلماء. تخريج محمد ناصر الدين الألباني!!

فهل كان صادقاً في هذا؟ ذلك ما ستعلمه مما سأذكره قريباً. لقد وضع الجملة الأولى لإيهام الناس أن طبعته محققة من العلماء فيضرب بذلك نفاق سوق طبعة حسان!

والحقيقة أن لا علماء لديه، بل ولا طلاب علم، وإنما موظفون يفعلون ما يؤمرون. إن لم يكن الفاعل هو نفسه! ولا مجال الآن لتفصيل القول في ذلك، وتقديم الأدلة القاطعة على ذلك، فحسي في هذه العجالة حديث الترجمة.

لقد ذكرت آنفاً أنني لم أكن علقت أو خرجت كل أحاديث الكتاب، فليتأمل القراء ماذا علقت عليه (جماعة العلماء) قالوا في حاشيته (ص ١٧٥) : "انظر صحيح سنن الترمذي ... إلخ.

فذكروا أو ذكر مع هذا المصدر "صحيح سنن أبي داود"، صحيح سنن ابن ماجه"، "ضعيف سنن ابن ماجه"، "الإرواء!"

لو كان هناك علماء - بل عالم أو طالب علم بحق - لأغنى القراء عن ذاك التعليق أو التخليط الذي يذكر بقولهم: أسمع جمععة ولا أرى طحناً! بكلمة واحدة نحو: الشطر الأول من الحديث: إذا أفطر ... ضعيف الإسناد، وإنما صح من فعله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والشطر الآخر: الصدقة ... صحيح لغيره لشاهده. انظر "الإرواء". فهذا المصدر يغني عن تلك المصادر التي سود بها ثلاثة أسطر، لأنه عليه وعلى مثله يعتمد.

وإن من تمام التزوير والتضليل والاستغلال الوضع: إيهام القراء أن التعليق المذكور هو بقلم الألباني، لأنه جرى في كل تعليقاته على هذه الطبعة على عدم التفريق بين تعليقاتي، وتعليقات (جماعة العلماء) ! اللهم! إني مظلوم فانتصر.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٨٥٨/١٣]

(تنبيه على أمور) : أولا: أورد النووي الحديث في "رياض الصالحين" (١٠٥٥) من رواية مسلم دون قوله: " فإنه من يطلبه.. " إلخ، وبالإضافة المنكرة التي في رواية الحسن البصري عند غير مسلم! وفي ظني أنه نقلها من سنن " البيهقي " لأنه عزها لمسلم أيضا!

**ثانيا:** لم يتنبه لهذا الذي ذكرته حسان عبد المنان في طبعته الجديدة لـ " الرياض "، التي لم يعد من الجائز نسبتها إلى مؤلفه الإمام النووي لمسخه إياه مسخا غير معاملة بالحذف والتقديم والتأخير بما يطول ذكره، وقد بينت شيئا من ذلك في غير ما موضع <sup>(١)</sup> ، والمقصود هنا أن الرجل ادعى من العلم في تحقيقه لهذا الكتاب ما يدل واقعه على أنه ليس كما يدعي، إنما هو ناقل لا تحقيق عنده وهذا هو المثال أمامك، فإنه على رغم أنه رجع إلى الحديث في " مسلم "، ووضع بجانبه رقمه فيه (٦٣٢)، فإنه لم ينبه على الاختلاف الذي بينه وبين نصه في " مسلم "، كأنه لا يعنيه من تعقيبه أحاديث " رياضه " بأرقامها في " البخاري " و " مسلم " إلا إيهام القراء أنه راجع ألفاظها، وقابلها بأحاديث " الرياض "، وهو لم يصنع من ذلك شيئا (كالهر يحكي انتفاخا صولة الأسد) !

**ثالثا:** وأما صاحب (المكتب الإسلامي)، فإنه أيضا أعاد طبع " الرياض " في هذه السنة (١٤١٢)، وهي نفسها التي صدرت فيها طبعة المذكور قبله، ولا أدري أيهما غار من الآخر فطبع طبعته منافسا له!

(١) انظر مثلا (ص ٩٤٥ - ٩٤٧) من " الصحيحة " المجلد الأول / الطبعة الجديدة. و (ص ٧١٧ - ٧٢٤) من المجلد الثاني / الطبعة الجديدة، وتقدم شيء منه قريبا (٩١٧). اهـ.

والشاهد أن صاحب المشار إليه علق على الحديث بقوله: " سكت الشيخ ناصر عن هذا الحديث، وليس في روايات مسلم ١ / ٤٥٤: " فانظر يا ابن آدم "، وفي روايات مسلم زيادة مفادها: فيدركه فيكبه في نار جهنم ".

قلت: وفيه ملاحظات عديدة:

**الأولى:** السكوت الذي نسبته إلي - وقد كرره مرارا! فيه غمز خبيث ما أظنه إلا منه، وليس من " جماعة العلماء " الذين ادعى في مقدمة طبعته الجديدة أنها من تحقيقهم، فهل يقع العلماء في مثل هذا الغمز الذي لا فائدة منه إلا التشفي، وبغير حق! لأنه يريد أن يشعر القراء بإخلائي في تحقيقي السابق للكتاب: " الرياض " الذي لم يكن هو قد أراد له كل جوانب التحقيق، وإنما على ما تيسر، فضلا عن أنه لم يكن فيه التزام مقابلة أحاديثه بأصولها، ولا صاحب المذكور يرضى بذلك، ولو فعل لأفلس، لأن تأليف الكتاب من جديد أيسر من ذلك التحقيق. وعلى الباغي تدور الدوائر، ويؤكد ذلك ما يلي:

**الثانية:** لقد انتبه لتلك الزيادة أنها ليست في مسلم، ولكنه لم يعزها لمصدر، ولا بين ضعفها، مع أنه زعم في مقدمة طبعته الجديدة أنها من تحقيق جماعة من العلماء!

**الثالثة:** قوله: " مفادها.. " تعبير غير علمي لأنه يساوي قوله: " معناها "، فالصواب أن يقال: نصها. كما هو ظاهر لا يخفى إلا على جاهل غبي.

**الرابعة:** هذا النص هو في رواية لمسلم مختصرة جدا، فكان عليه أو على " جماعة العلماء " - إن كان صادقا - أن يذكروا رواية مسلم

الأخرى التي اعتمدها في حديث الترجمة، لأنها أتم كما ترى. الخامسة:  
كان عليه أو عليهم! أن ينهوا أن هناك في متن حديث "الرياض"  
مخالفة أخرى لما في "مسلم"، ففيه: "فلا يطالبنكم"، وفي "الرياض"  
:" لا يطالبنك"! لقد ذكرني هذا الغماز اللماز بالمثل العامي: من  
كان بيته من زجاج فلا يرمي الناس بالحجارة! رابعا: عزا المنذري  
الحديث في "الترغيب" (١ / ١٤١) لأبي داود أيضا، وهو وهم.  
فاقتضى التنبيه.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/ ٩٢٠-٩٢٢]

## زوائد ابن الجارود

وابن الجارود في " المنتقى " (رقم ٩٣) وغيره بسند صحيح كما بينته في زوائده على " الصحيحين " برقم (٥٤) الذي أنا في صدد تأليفه، أرجو الله أن يسهل لي إتمامه.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤٠٧/٢]

## زاد المسير

وكم فيه من أحاديث ضعيفة وواهية يسكت عنها، ولا يبين  
وهنها، بل ربما أوهم صحتها، كهذا<sup>(١)</sup>، وقد تولى بيان حال الكثير  
منها الأستاذ المعلق عليه، ولكنه سكت أيضا عن غير قليل منها كهذا  
الحديث، فإنه خرجه ولم يبين حال إسناده، بل وأقره على جزمه!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٨٠/٣]

---

(١) "أول من يكسى حلة من النار إبليس، يضعها على حاجبيه، وهو يسحبها من خلفه، وذريته  
من خلفه، وهو يقول: يا ثوراه! وهم ينادون: يا ثوراهم، حتى يقف على النار، فيقول: يا  
ثوراه! فينادون: يا ثوراهم، فيقال: "لا تدعو اليوم ثورا واحدا، وادعوا ثورا كثيرا"

## سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق

والمقصود أن الرجل أصدر حديثاً كتاباً ترجم فيه لنفسه عنوانه:  
"سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق" تأليف: العلامة الحافظ  
التفني أبي الفضل عبد الله بن الصديق الغماري!"

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤/٤]



## سُلم الأمانى فى الوصول إلى فقه الألبانى

فى اعتقادى أن تلك المذكرة الجائرة، تُشير بهذه الفرية الباطلة إلى جهودنا المستمرة فى خدمة السنة المطهرة التى منها بيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الدائرة على السنة كثير من الخطباء والمحاضرين والمدرسين وغيرهم من خاصة المسلمين وعامتهم، متوهمين أنها أحاديث صحيحة، وهى عند أهل العلم ضعيفة أو موضوعة، فيتهمهم الجهال بأنهم يكذبون بالأحاديث الصحيحة، والله المستعان.

وفى ختام هذا الرد لا بُد لي من أن أذكر صاحب تلك المذكرة وبطانته إن كانوا مؤمنين بقول رب العالمين:

" وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا " .

وبقوله - صلى الله عليه وسلم - الثابت عنه - وهم لا يكذبون بالأحاديث الصحيحة إن شاء الله! -: "من قال فى مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله ردغة الخبال حتى يخرج مما قال، وليس بخارج " . (الصحيحة ٤٣٨ والإرواء ٢٣١٨) ، و (ردغة الخبال) جاء تفسيرها فى حديث آخر أنها: عصارة أهل النار. نسأل الله السلامة والعافية فى الدنيا والآخرة.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٧/٣]

## سنن الدارمي

أحشى أن يكون قد وقع في النسخة تحريف فإنها محرفة جدا، كما يظهر ذلك للناقد.

وقد كان الشيخ زهري النجار - حفظه الله - قد كتب إلي من مصر أن الأستاذ أحمد محمد شاكر قال له: إنه يريد أن يطبع " سنن الدارمي " طبعة جيدة مصححة بقلمه، فعمله وفق لذلك.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٣٩/٤]

## سن أبو داود

(١) قال أبو داود في رسالته الشهورة إلى أهل مكة:

" وليس في كتاب "السنن" الذي صنفته رجل متروك الحديث، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره"، ثم قال:

" وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض".

(٢) وعنه أنه قال: " كتبت عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خمسمائة ألف حديث؛ انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب - يعني: كتاب "السنن" - جمعت فيه أربعة آلاف حديث، ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه " (١).

(٣) وروي عنه أنه " يذكر في كل باب أصح ما عرفه فيه " (٢).

(٤) ويروي عنه أنه قال: " وما سكت عنه؛ فهو حسن " (٣).

(١) رواه الخطيب البغدادي في ترجمة أبي داود من "تاريخه (٥٧/٩) قال: " حدثني أبو بكر محمد بن علي بن إبراهيم اللقاري الدينوري - بلفظه - قال: سمعت أبا الحسين محمد بن عبد الله بن الحسن الفرضي: سمعت أبا بكر بن داسة يقول: سمعت أبا داود يقول: .... فذكره.

وهذا إسناد صحيح: أبو بكر محمد بن علي اللقاري وأبو الحسين محمد بن عبد الله الفرضي ثقتان ترجمهما الخطيب في "تاريخه"، فقال في الأول منهما (١٠٦/٣): " كتبت عنه شيئاً يسيراً، وكان رجلاً صالحاً ورعاً، كتب معنا الحديث، مات سنة (٤٤٩) ". وقال في الآخر (٤٧٢/٥):

" كان ثقة، وانتهى إليه قسمة الفرائض والمواريث، فلم يكن في وقته أعلم بذلك منه، وصنف فيه كتباً اشتهرت ... مات سنة (٤٠٢) ".

وأما أبو بكر بن دامة؛ فهو أحد رواة "السنن" عن أبي داود رحمه الله (٣) (أوردهما ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" (ص ٣٠) هكذا بصيغة التمريض " ويروي"، والثالث ذكره ابن الصلاح أيضاً.

فالرواية الأخيرة- إن صحت- صريحة فيما اشتهر من الاحتجاج بما سكت عنه، أما الروايتان قبلها؛ فلا تتعرضان لهذه المسألة ببيان، غير أن الثانية قد تشعر بما أفادته هذه الأخيرة؛ لأن ما يشبه الصحيح ويقاربه إنما هو الحسن، وما يتكلم عليه ولعله ليس منه كما لا يخفى.

وأما الرواية الأولى فمفهوم قوله: "وهن شديد"؛ أنه لا يبين ما فيه وهن غير شديد، وحينئذ ينبغي التوفيق بين هذا المفهوم إذا كان مراداً، وبين صريح قوله: "وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح".

فإما أن يقال: إن هذا المفهوم لا اعتداد به؛ لمخالفته لهذا المنطوق! وهذا عندنا- هنا- ضعيف مرجوح، وذلك لإمكان التوفيق بينهما، وهو أن يقال:

إن الصالح عند أبي داود يشمل الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه، وعليه فلا تعارض بين المنطوق والمفهوم، وهذا هو الذي تطمئن إليه النفس، وينشرح له الصدر بعد طول تفكير وتدبر، وهو الذي جنح إليه الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله حيث قال <sup>(١)</sup>: "ولفظ (صالح) في كلامه؛ أعم من أن يكون للاحتجاج أو للاعتبار، فما ارتقى إلى الحسن ثم إلى الصحيح؛ فهو بالمعنى الأول (الاحتجاج)، وما عداهما؛

---

<sup>(١)</sup> نقله الشيخ منصور علي ناصف في "التاج الجامع للأصول" (ص ٧) ثم أتبعه بقوله: "وسأنتبع ذلك في بيان درجة ما رواه بقولي: بسند صالح". رواه أبو داود "؛ علق عليه في التعليق قلت: وعلى ذلك جرى في كتابه هذا، فكلما ذكر فيه: "رواه أبو داود"؛ علق عليه في التعليق بقوله: "بسند صالح"، وقد سبقه بلى هذا بعض المتقدمين كما قال الحافظ العراقي في "شرح المقدمة" لابن الصلاح ما نصه (ص ٣٩): "وهكذا رأيت الحافظ أبا عبد الله بن المهنا يفعل في كتابه "بغية النقاد"؛ يقول في الحديث الذي سكت عليه أبو داود: "هذا حديث صالح" ... "!! وهذا عمل منهما غير صالح؛ لما ذكرنا في الأصل. ولبت صاحب "التاج" اقتصر على هذا، ولكنه لم يفعل؛ بل هو يسكت عن أحاديث يعزوها بلى أبي داود، وقد صرح هو بتضعيفها في "سننه"! انظر الحديث رقم (٤)، وله في هذا للكتاب خطبات كثيرة أخرى قد بينتها في كتابي "نقد التاج" مفصلاً، وأجملتها في مقدمته؛ وعندي منه نقد الأول منه فقط، ولما يتيسر لي نشره بعد.

فهو المعنى الثاني (الاعتبار) ، وما قصر عن ذلك فهو ما فيه وهن شديد".

وهذا تحقيق بديع من الحافظ رحمه الله؛ والنقد العلمي الحديثي الصحيح يشهد بوجود هذه الأنواع الأربعة في "السنن" ، ومنها أحاديث واهية السند ظاهرة الضعف يسكت عليها أبو داود، حتى إن النووي رحمه الله يقول في بعضها ؟

" وإنما لم يصرح أبو داود بضعفه لأنه ظاهر " .

وقال المنذري في مقدمة كتابه "الترغيب والترهيب" (٨/١) :

" وأنبّه على كثير مما حضرنى حال الإملاء مما تساهل أبو داود رحمه الله في السكوت عن تضعيفه " ، ثم قال :

" وكل حديث عزوته إلى أبي داود وسكت عنه؛ فهو كما ذكر أبو داود، ولا يتزل عن درجة الحسن، وقد يكون على شرط الشيخين أو أحدهما " (١) .

وعلى هذا؛ فليس يظهر صواباً قول الحافظ ابن الصلاح في "المقدمة" - بعد أن ذكر الروايات الثلاث الأول - ما نصه: " فعلى هذا؛ ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من "الصحيحين" ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن؛ عرفناه بأنه من الحسن

(١) نقل الشيخ علي القاري في "المرفقة" (٢٢/١) عن المنذري أنه قال: " ما سكت عليه لا ينزل عن درجة الحسن "، فهذا إن كان من مصدر آخر فلا كلام، وإن كان مختصراً كلامه الذي نقلناه عن "الترغيب"؛ فهو اختصار مغل؛ لأنه أطلق، بينما هو في الأصل مقيد. ثم إن في قول المنذري رحمه الله: " عدى كثير " إشارة إلى أنه لم ينبه على كل ما تساهل فيه أبو داود رحمه الله، وهو كذلك كما بينته في كتابي "التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب" . ومن الأمثلة في ذلك حديث ابن عمر (ص ٣١ رقم ٣) وحديث علي (ص ٩١ رقم ٢) من الطبعة المنيرية.

عند أبي داود، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره؛ ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به على ما سبق " (١) .

وليس لدينا من أقوال أبي داود في هذه المسألة ما يشهد لما ذهب إليه؛ إلا الرواية الأخيرة عنه على جهلنا بصحتها عنه، حتى إن ابن الصلاح - نفسه - أعرض عن ذكرها في كتابه، والظاهر أنه اعتمد على منطوق قوله: " فهو صالح "، ولم يلتفت إلى المفهوم السابق الذكر؛ وهذا منه غير جيد؛ لما أسلفنا، ولما نقله هو - نفسه - عن الحافظ ابن منده أنه قال:

" كان أبو داود يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال " .

ولذلك؛ فقد رد على ابن الصلاح غير ما واحد من العلماء المحققين، فقال ابن كثير الدمشقي في "مختصره" رداً عليه: " قلت: الروايات عن أبي داود بكتابه "السنن" كثيرة جداً، ويوجد في بعضها من الكلام - بل والأحاديث - ما ليس في الأخرى، ولأبي عبيد الآجري عنه أسئلة - في الجرح والتعديل، والتصحيح والتعليل - كتاب مفيد، ومن ذلك أحاديث ورجال قد ذكرها في "سننه" فقوله: " وما سكت عليه فهو حسن "؛ مما ينبغي التنبيه عليه والتيقظ له " .

(١) في هذا الكلام إشارة إلى ما نقله العراقي وغيره عنه - أعني: ابن الصلاح - أنه لا يجوز للمتأخرين الإقدام على الحكم بصحة حديث لم يصححه أحد من المتقدمين؛ لأن هذا اجتهد؛ وهو - بزعمه - قد انقطع منذ قرون، كما زعموا مثل ذلك في الفقه أيضاً! وليت شعري لم ألف هو وغيره في أصول الحديث؟! ولم انفوا في أصول الفقه؟! للتسليّة والفرجة وتضييع الوقت؟! أم للعمل بمقتضاها وربط الفروع بأصولها؟! وهذا يستلزم الاجتهاد الذي أنكره؟! ونحمد الله تعالى أننا لا نُعَدُّ في كل عصر من علماء يردون أمثال هذه الزلات من مثل هذا العالم، وقد رد عليه الحافظ ابن حجر، وشيخه العراقي في شرحه عليه وغيرهما، كالسيوطي في " ألفيته " . فقال بعد أن ذكر رأي ابن الصلاح في أحاديث "المستدرک" : جرياً على امتناع أن يصححاً ... في عصرنا كما إليه جناح وغيره جوزة وهو الأبر ... فاحكم هنا بماله أدى للنظر .

وقال المناوي في "الفيض" - بعد أن نقل عن أبي داود الرواية الأولى -:  
" قال الذهبي: قد وفّي؛ فإنه بين الضعيف الظاهر <sup>(١)</sup> وسكت عن  
المحتمل، فما سكت عنه لا يكون حسناً عنده ولا بد - كما زعمه ابن  
الصلاح وغيره -؛ بل قد يكون فيه ضعف. وهذا قد سبقه إليه ابن منده  
حيث قال ...

(قلت: فذكر ما نقلناه عنه آنفاً ثم قال). قال ابن عبد الهادي: هذا رد  
على من يقول: إن ما سكت عليه أبو داود يحتج به ومحكوم عليه بأنه  
حسن عنده، والذي يظهر أن ما سكت عنه - وليس في "الصحيحين"  
- ينقسم إلى صحيح محتج به، وضعيف غير محتج به بمفرده، ومتوسط  
بينهما، فما في "سننه" ستة أقسام أو ثمانية:

صحيح لذاته، صحيح لغيره بلا وهن فيهما، ما به وهن شديد، ما به  
وهن غير شديد، وهذان قسمان: ما له جابر، وما لا جابر له، وما  
قبلهما قسمان: ما بين وهنه، وما لم يبين وهنه."

قلت: وهذا تقسيم صحيح أيضاً.

فظهر بهذا البيان أنه ليس كل ما سكت عنه أبو داود حسناً صالحاً  
للاحتجاج به عنده.

وأما أن الأمر كذلك عند غيره؛ فمما لا مناقشة فيه؛ حتماً عند القائلين  
بالقول المرجوح، وفي كلام ابن الصلاح السابق إشارة إلى ذلك، وعلى  
هذا جرى عمل المحققين من الأئمة، فضعفوا كثيراً من الأحاديث التي  
سكت عليها أبو داود في "سننه"؛ كالحافظ المنذري والنووي والزيلعي

(١) كذا! وقد علمت مما سبق أنه سكت عن أشياء ظاهرة الضعف، فلو قال: (الشديد الضعف)؛  
لكان أقرب.

والعراقي والعسقلاني وغيرهم، كما ستقف على كلماتهم في ذلك إن شاء الله تعالى في الكتاب المستقل بالأحاديث الضعيفة من "السنن" إن شاء الله .

[صحيح أبي داود ١٣/١-١٩]



## شعب الإيمان

ولعل السيوطي اغتر بإيراد البيهقي له في " الشعب " بناء على ما نقله هو غير مرة عنه، أنه لا يورد في " الشعب " ما كان موضوعاً، فاعلم أن هذا ليس صحيحاً على إطلاقه، أو هو رأى البيهقي وحده في كتابه، وإلا فكم فيه من موضوعات سبق بعضها ويأتي الكثير منها.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥٦٠/١]

## شرح الطحاوية

- الأوهام التي وقع فيها شارح الطحاوية:

١ - عزا للصحيحين أو أحدهما وإلى أصحاب السنن الأربعة ما ليس عندهم، فانظر الصفحات "١٥٩، ٣١٤، ٣٦١، ٤٥١، ٤٦٢، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٥، ٤٨٦، ٥١١".

٢ - يذكر الحديث عن صحابي يسميه، وهو في الحقيقة لغيره. انظر الصفحة "٢٨٣، ٣٨٠، ٣٩٣، ٥١٨".

٣ - صدر حديثا عزاه لمسلم بصيغة "روي"، وهي في اصطلاح العلماء موضوعة للحديث الضعيف، مع أن الحديث صحيح، أيضا فقد رواه البخاري دون مسلم!! "٣١٤".

٤ - أشار إلى تضعيف حديث أخرجه الشيخان في "صحيحيهما"! دون أن يذكر وجه تضعيفه، ولا علة فيه عندي، بل له شاهد يقويه ذكرته هناك "ص ١٦١".

٥ - عزا إلى "الصحيح" حديثا من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما هو من فعل بعض أصحابه، ولكنه صلى الله عليه وسلم قد أقره. "ص ٣٦٧".

٦ - رفع حديثا موقوفا. "ص ٤٥٣".

٧ - ذكر حديثين لا أصل لهما. "ص ١٢٠، ٣٩٤".

إلى غير ذلك من الأوهام التي بينها في محالها، مما لا يخلو منه كتاب إلا نادراً، لا سيما إذا كان مؤلفه ليس له اختصاص معرفة بعلم الحديث الشريف.

[شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٥]

## شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق

للشيخ يوسف النبهاني؛ فإنه أزهرى، وكانت وفاته في بيروت سنة ١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م، وقيل: إنه مات ودفن في بلدته إجزم شمالي فلسطين كما في "الأعلام" للأستاذ الزركلي.

والكتاب في إثبات كون الميتين من الصالحين ينفعون ويضرون بأنفسهم، ويخرجون من قبورهم، فيقضون حوائج من يدعوهم ويستغيثون بهم!

[الآيات البينات في عدم سماع الأموات ص ٢٤]

## صحيح البخاري

- البخاري لا يثبت السماع بمجرد المعاصرة:

لكن الظاهر أنه لم يسمع هذا الحديث من زينب، أما على قول ابن حبان فظاهر، وأما على قول البخاري فلا أنه لا يلزم من ثبوت الرؤية ثبوت السماع منها، لا سيما على مذهب البخاري؛ الذي لا يثبت السماع بمجرد المعاصرة بل لا بد عنده من ثبوت التلاقي، ولا يثبت هذا بمجرد الرؤية، كما لا يخفى.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٩/٢٧٤]

## صفوة التفاسير

أورد الحديث<sup>(١)</sup> الشيخان الحليان في كتابيهما "مختصر تفسير ابن كثير" على أنه حديث صحيح؛ كما نصا على ذلك في المقدمة. وهذا - مع الأسف - من التشبع بما لم يعطيا، وبخاصة الشيخ الصابوني منهما؛ فإنه لا يكتفي بإيراده مضللاً لقرائه وموهماً لصحته! بل يزيد في التشبع بنقل تخريج الحديث الذي ذكره ابن كثير، إلى التعليق على "مختصره" موهماً أيضاً القراء أن التخريج هو من بحثه وجهده! هداه الله. ثم رأيت فعل مثله فيما سماه بـ "صفوة التفاسير"! فقد أورده فيه (١٩٤/١)، وقال في التعليق عليه:

"رواه الطبراني في الكبير".

فهلأ أدى الأمانة العلمية، فذكر هنا على الأقل ما ذكره العلماء في علة هذا الحديث وضعفه، ولو بالاختصار على قول الهيتمي المتقدم! ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أذكر أن الشهادة التي قدمها الشيخ محمد الغزالي المصري في تقريره لهذا الكتاب موهماً القراء أن الصابوني كان متبثاً من صحة الأحاديث التي أوردها في "صفوته"، فهي شهادة لا تساوي شهادة امرأة يزيكها الشيخ الغزالي بل هي دونها؛ لأنها صدرت من غير متخصص في الحديث، بل هو شديد العداء لأهله، فكيف يكون متخصصاً فيه؟!!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥١٩/١٣]

(١) (من قرأ {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ ...} إلى قوله: {إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ} فقال وأنا أشهد بما شهد الله به، استودع الله هذه الشهادة، وهي لي عند الله عهد -؛ يؤتي بصاحبها يوم القيامة، فيقول الله تعالى: عبيد عهدي، وأنا أحق من وفى بالعهد، أدخلوا عبيدي الجنة).

## صحيح صفة صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من التكبير إلى التسليم كأنك تنظر إليها

وإن من المفاصد في هذا الزمان أن يتكلم فيه "الروبيضة" فيما لا علم له به من الحديث والفقه، أقول هذا بمناسبة أنني رأيت ذاك السقاف قد نشر حديثاً كتاباً بعنوان "صحيح صفة صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من التكبير إلى التسليم كأنك تنظر إليها"!

ينبيك عنوانه عن مضمونه، وما فيه من حقد وحسد وجهل بالسنة الصحيحة، فضلاً عن الفقه القائم عليها، كيف لا وهو يؤكد أن التلفظ بالنية في الصلاة سنة (ص ٦٥ و ٦٨) !

ومع أن هذا افتراء على "السنة"، فهو مخالف لاتفاق العلماء أن التلفظ بها بدعة — كما ذكرت في "صفة الصلاة" — وإنما اختلفوا في شرعيتها، فما بين مستحسن، ومستقبح.

فكأن من مقصود هذا (السقاف) مجرد المعارضة!! ولو على حد قول المثل العامي "نكاية في الطهارة شخ في لباسه"!!

لقد رأيته قد أورد حديث الترجمة<sup>(١)</sup> (ص ٩٧) قائلاً: رواه عبد الرزاق ... رقم (٢٧٨٧) وإسناده حسن!

(١) (من صلى مكتوبة أو سُبْحَةً، فَلْيَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وقرآن معها، فإن انتهى إلى أم القرآن أَجْزَأَتْ عَنْهُ، وَمَنْ كَانَ مَعَ الْإِمَامِ، فَلْيَقْرَأْ قَبْلَهُ، أو إذا سَكَتَ، فَمَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا [بِأَمِّ الْقُرْآنِ]، فَهِيَ خَدَاجٌ - ثَلَاثًا -).

فضرب بذلك أقوال الأئمة المتقدمة في تجريح رواية المثني بن الصباح، من مثل: الإمام أحمد وغيره حتى الترمذي وابن حبان! ولم يقنع بذلك بل دجل على قرائه وافترى على الأئمة، فقال معللاً تحسينه إياه:

"فإن المثني بن الصباح لم يطعن في روايته عن عمرو بن شعيب - كما نبه على ذلك الحفاظ -، كما في ترجمته في "تهذيب التهذيب" (٣٣/١٠)، وإنما أصابه الاختلاف في روايته عن عطاء، كما بينوا هنالك، ووثق يحيى بن معين، وتضعيف الجمهور منصب ووراد فيما ذكرنا".

وافترأؤه يمكن حصره في ثلاث نقاط:

الأولى: قوله "الحفاظ"، فإنه ليس هناك في "تهذيب" ولا حافظ واحد نبه على ما زعم، غاية ما في الأمر، إنما هو حافظ واحد - وهو يحيى القطان - تأول السقاف كلامه بما زعمه، فإنه قال:

"لم نتركه من أجل حديث عمرو بن شعيب، ولكن كان منه اختلاط" فهذا - كما ترى - ليس فيه نفي الطعن المطلق عن رواية المثني بن عمرو، وإنما فيه نفي الترك، وهو الضعف الشديد، فمفهومه يستلزم إثبات الضعف غير الشديد، وهذا خلاف زعمه!

الثانية: قوله: "كما بينوا هنالك"، فليس هناك مطلقاً حصر اختلاطه في عطاء، بل فيه ما يؤكد كذبه، ألا وهو إطلاق ابن حبان أنه اختلط في آخر عمر، وقد تقدمت عبارته الصريحة في ذلك، ووافقه الحفاظ ابن حجر - كما تقدم -، وإن مما يؤيد الإطلاق أنه قد جاء في ترجمته هناك أن عبد الرزاق قال:



"أدر كته شيخاً كبيراً".

فإذا تذكرت أن عبد الرزاق رواه عنه عن عمرو بن شعيب، تبين لك أن المثني حدث عبد الرزاق بحديث عمرو في كبره.

الثالثة: قوله: "ووثقه ابن معين"، فيه تدليس يوهم القراء: أنه لم يضعفه مع المضعفين، وهو خلاف الواقع، فإنه قد ضعفه في أكثر الروايات عنه، وأنه المعتمد لما تقدم بيانه.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٣/٨٤٤]

ثم إن حديث الترجمة<sup>(١)</sup> مما أورده ذاك السقاف في كتابه الذي أسماه بـ "صحيح الصلاة"؛ على ما أخبر به النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما صح عنه في بعض الأحاديث: "يسموها بغير اسمها"! كما يدل على ذلك مجموعة من الأحاديث الصحيحة التي ضعفها أو أعرض عنها اتباعاً لهواه أو انتصاراً لمذهبه، وأحاديث أخرى احتج بها للغاية نفسها وهي ضعيفة، منها حديث الترجمة هذا، مقلداً تخريج الهيثمي المتقدم؛ لجهله بأن تحسينه المذكور فيه لا يعني الحديث نفسه، وإنما مختصره الذي في "أوسط الطبراني" كما تقدم بيانه، فكن منه على حذر.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٩/١٥٢]

(١) (لقد رأيتني مع النبي - صلى الله عليه وسلم - وحضرت الصلاة: صلاة العصر، وقد أتينا موضعاً يقال له: نخلة - أحسبه قال -: نريد أن نصلي، فقال لنا أبو طالب - ونظر إلينا -: يا ابن أخي! ماتصنعون؟ فقلنا: نصلي، فدعاه النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى الإسلام، فقال: إن الذي تدعو إليه لحسن، ولكن والله يا ابن أخي! لا تعلموني استي أبداً. فضحكت من قوله).

## طبقات الأولياء

لشعراني من أوسع الكتب ذكرا لمثل تلك الأباطيل التي منها قول  
أحد أوليائه: تركت قولي للشيء كن فيكون عشرين سنة أدبا مع الله  
تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

[تخريج العقيدة الطحاوية ص ١٠٧]

## عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن

لقد أساء الشيخ التويجري - رحمه الله تعالى - إلى العقيدة والسنة الصحيحة معاً بتأليفه الذي أسماه: " عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن"، فإن العقيدة لا تثبت إلا بالحديث الصحيح، والحديث الذي أقام عليه كتابه مع أنه لا يصح من حيث إسناده، فهو مخالف لأربعة طرق صحيحة عن أبي هريرة، هذا الحديث المتفق على صحته أحدها، والأخرى مع أن الشيخ خرجها وصححها فهو لم يستفد من ذلك شيئاً؛ لأن هذا العلم ليس من شأنه.

[صحيح الأدب المفرد ص ٣٧٤]

## عمل اليوم والليلة

ثم تبين من " التحفة " أنه في " عمل اليوم والليلة " (رقم ٢٣٤)  
وهو يؤيد ما استظهرته، فإن " العمل " من " السنن الكبرى ".

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٩٧/٥]

## فتح الباري

الحافظ ابن حجر؛ فإنه مع توسعه المعروف في تتبع ألفاظ الحديث في "الفتح" وتخريجها، وتمييز صحيحها من ضعيفها في الغالب، بحيث إننا لا نعرف له نظيراً في ذلك .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/١١١٠]

- منهج الحافظ في الفتح :

فلو كان الحديث في " صحيح البخاري " لكان أشار إليه في الشرح، واستغنى به عن النقل من مسند أحمد لأنه دون البخاري في الصحة بدرجات وهذا أمر بين لا يخفى على من له مطالعة في شرح الحافظ، فإن من عادته حين الشرح أن يشير إلى طرق الحديث وشواهده التي في " الصحيح " قبل كل شيء. وحديث أبي هريرة مضى قبله.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/٣٩٨]

## فيض القدير

قول المناوي: " ولم يرمز له هنا بشيء " يدلنا على أن نسخة " الجامع الصغير " المطبوعة في أعلى " فيض القدير " ليس هي النسخة التي اعتمد عليها شارحه المناوي، لأنه وقع فيها الرمز بالضعف لهذا الحديث، وعليها يعتمد المعلقون على " الجامع الكبير " في رموز الأحاديث تصحيحا وتحسينا وتضعيفا دون أن ينتبهوا إلى ما نبهنا عليه مرارا تبعا للمناوي أنه لا يجوز الاعتماد عليها لما وقع فيها من التحريف وغيره.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦٧٨/٣]

ومن الملاحظ أن الرمز للحديث في "نسخة الجامع " التي عليها شرح المناوي؛ إنما هو بالضعف، وهذا مما يشعر القارئ أن الشرح ليس على النسخة التي كان يملكها المناوي من "الجامع".

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٦٩٠/٧]

## فضائل مصر

" مصر كنانة الله في أرضه، ما طلبها عدو إلا أهلكه الله " .

لا أصل له .

أورده السخاوي في " المقاصد " ( ١٠٢٩ ) وقال : " لم أره بهذا اللفظ في مصر، ولكن عند أبي محمد الحسن بن زولاق في " فضائل مصر " له . بمعناه، ولفظه : " مصر خزائن الأرض كلها، من يردّها بسوء قصمه الله " . وعزاه المقرئ في " الخطط " لبعض الكتب الإلهية " . قلت : وابن زولاق هذا لا أعرف عنه شيئاً، ولا عن كتبه، وهل هو على طريقة المحدثين في سوق الأحاديث بالأسانيد أم هو على طريقة المتأخرين في ذكر الأحاديث تعليقا بدون إسناد .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/ ٢٩١]

## فتح الباري في الدَّبِّ عن الألباني والردِّ على إسماعيل الأنصاري

للأخ الفاضل سمير بن أمين الزُّهيري المنصوري أرسله إليَّ جزاه الله خيراً وأنا زائر في (جُدَّة) أواخر شعبان هذه السنة (١٤١٠ هـ) ، وهو في المطبعة لما يُنشرُ بعد، وما يصل هذا المجلد إلى أيدي النَّاس. إلا ويكون قد تداولته الأيدي.

وهو ردُّ علميُّ هاديٌّ جدًّا، نزيهٌ، لا يقولُ إلا ما وصلَ إليه علمه، لا يُداري ولا يُماري منطلقاً وراء الحجَّة والبرهان، وهو مع سعة صدره في الردِّ على الأنصاري، فإنَّه لم يتمالك أن يصرِّح ببعض ما سبق وَصَفُه به، فهو يصرِّح (ص ٦٦ و ٧٧) :

أنَّه غير منصفٍ في النَّقد، ولا أمين في النقل!

وهو يتعجَّب (ص ٨٢ و ٨٦) من مكابرة الأنصاريِّ وادِّعائه على الألبانيِّ خلافَ الواقع!

ولقد ضاقَ صدرُه من كثرةِ مكابرتِه وتدليسه على القراء، فقال (ص ٨٧) :

"أكرِّر هنا أنني أسأَم من توجيهِ النَّصيحة للشيخ الأنصاري حفظه الله: بأنَّه إذا فاتَه الإِنصاف في النِّقد، فليحرص على أن لا تَفوَّتَه الأمانة في النقل."

ثم كشف عن تدليسه المشار إليه، ثم قال (ص ٨٨) :



"ألا فَلَيْتَقَ اللهُ الشيخَ الأنصاري، فمهما حاول، فلنْ ينالَ من منزلة الشيخ الألباني حفظه الله:

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا \*\*\* فَلَمْ يُضِرَّهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ "

وفي آخر بحث له طويل معه (ص ٣٨ - ٤٠) صرَّحَ في آخره:

أن الأنصاريَّ "دَلَسَ وأخفى كلام الشيخ ناصر!"

ثم قال (ص ٤١) : "بل هو يتخيَّل أشياء هي أصلاً غير موجودة، ثم هو يبيِّن عليها نقده!" .

ثم ردَّ عليه بعض مزاعمه الباطلة في " نقده " هذا، وختم ذلك بقوله فيه بارك الله عليه (ص ٤٣) : "بل كان يجبُ عليه ألا يُخْرِجَ " نقده " هذا أبداً، لا لأننا ضد نقد الألباني، وإنما لأننا ضد أي نقد غير علميَّ " .

ثم إن الأخ الفاضل وصف الشيخ الأنصاري (ص ٥٠) بأنَّه ينقد من أجل النقد فقط، وهذا شيءٌ ظاهرٌ جداً في ردوده، وبخاصَّةٍ - ردُّه هذا.

ثم ضربَ على ذلك مثلاً: حديثاً أخرجه البخاري ومسلم في "صحيحيهما"، ومع ذلك ذكر شارح "الطحاوية" أن له علة! فلما ردَّ ذلك الألباني وأثبت صحَّته. ثارَ الأنصاريُّ حميَّةً للشارح، واعترض على الألباني دون أيِّ حجةٍ علميَّةٍ إلا الشعب كعادته، فقال الأخ الفاضل:

"عجباً للشيخ الأنصاري! إن انتقد الشيخ الألباني حديثاً في "الصحيحين" أو أحدهما، وقدم الأدلة العلمية المقنعة بذلك، ونقل كلام أهل العلم السابقين في ذلك الحديث. لم يُعجب الشيخ الأنصاري هذا الصنيع، وتباكى على "الصحيحين"، "وندَّدَ بجرأة الشيخ عليهما. والآن؛ لأن الشيخ يدافع عن "الصحيحين"؛ فهذا لا يعجب الأنصاري، ومن أجل النقد، والنقد فقط، يقف إلى جانب الشارح؛ دون أدلة علمية... المهم مخالفة الألباني! وما دام الشيخ الأنصاري يبحث عن مخالفة الألباني بأي شكل، حتى لو كان هذا بتضعيف حديث في "الصحيحين"، ومن غير بينة؛ فلماذا يستنكر على الألباني نقده لأحاديث "الصحيحين" وبأدلة علمية؟! أسأل الله عز وجل أن لا يكون في هذا حظ نفس".

ثم قالَ بَارَكَ اللهُ عَلَيْهِ (ص ٥٢ و ٦٦) : "وأما عن اتِّهامه للشيخ الألباني، وتقويله له ما لم يقله. فلا أحبُّ أن أتعرَّضَ له!".

أقول: هذا بعض ما وصف به الأخُ الفاضل سمير الزُّهيري الشيخ الأنصاري من تعدّيه وتقوُّله عليّ.

ومعذرةً إلى القراء الكرام إذا أنا أطلتُ في هذه المقدمة؛ لأن الغرض أن نُبَصِّرَهُمْ بحال بعض الطاعنين فيّ بغير حقٍّ، بقلم غيري من الكُتّاب المنصفين الحياديين، ولكي لا يُبادروا إلى استنكار ما قد يجدون منِّي من الشدة أحياناً في الردِّ على بعض النّاقدين بأهوائهم وبغير علم، فقدِمَا قالوا: "قال الحائطُ للوتد: لم تشقني؟ قال: سل من يدقني"، راجياً ألا يحملوني أن أتمثل بقول الشاعر:

غَيْرِي جَنَى وَأَنَا الْمُعَذَّبُ فِيكُمْ      فَكَأَنِّي سَبَّابُ الْمُتَنَدِّمِ

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/٢٩١]

### فقه السنة

مما يؤخذ على السيد سابق في كتابه النافع "فقه السنة"؛ كثرة الأحاديث الضعيفة فيه، وفقدان الدقة العلمية في تخريجها، كما تراه مفصلاً في كتابي "تمام المنة"؛ كهذا الحديث، فقد أورده فيه تحت المقطع (٩) من "قضاء الحاجة"؛ موهماً القراء صحته بقوله:

"قال في "مجمع الزوائد": رواه الطبراني، ورجاله ثقات!"

قلت: فاحتصر من كلام "المجمع" قوله: "في الأوسط"! وهذا اختصار مخل؛ لأن إطلاق العزو للطبراني يعني: أنه في "معجمه الكبير"، وكذلك علق عليه بعض طلبة هذا العلم بقوله: "لم أجده في (المعجم الكبير)!" وصدق فإنه في "الأوسط"؛ كما تقدم!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١١/٣٧٦]

- سبب تأليف التعليق على الكتاب :

توجهت إلي منهم أسئلة كثيرة عن غير قليل من المسائل والأحاديث الواردة فيه فكنت أجيبهم عنها بما أعلمه وكثيراً ما كان الجواب مخالفاً لما في الكتاب فقد كنت أضعف كثيراً من أحاديثه وأخطئ عديداً من مسأله فلما رأى ذلك بعض الغيورين على فقه السنة والحريصين على نشرها صحيحة بين صفوف الأمة اقترح على أن أسجل ما آخذه على

الكتاب وأنشره بين الناس فاعتذرت عن ذلك أول الأمر ثم لما تكرر الطلب فيه وألح به كثير غيره رأيت أنه لا بد من إجابة طلبتهم وتحقيق رغبتهم لما في ذلك من خدمة للكتاب بل الفكرة التي يحملها ويدعو الناس إليها وهي "جمعهم على الكتاب والسنة والقضاء على الخلاف وبدعة التعصب للمذاهب ... " كما صرح في مقدمته.

[تمام المنة في التعليق على فقه السنة ص ١١]

- الإشارة إلى ما في الكتاب من الأخطاء الفقهية والحديثية :

علاوة على ذلك ففيه تنزيه للكتاب مما وقع فيه من الأخطاء الفقهية والأحاديث الضعيفة التي يتنافى وجودها مع "فقه السنة" وبهذا أكون قد حققت شيئاً من الرغبة التي كان أبدأها للطرفين أحد إخواننا لما ذهب إلى مصر وهي التعاون في سبيل الفكرة المذكورة عن كذب وقرب ولكن حال دون ذلك عدة أسباب أهمها: بعد الدار وتعذر اللقاء فإذ قد فاتني ذلك فلا أقل من التعاون فيها عن بعد لأنه كما قيل: ما لا يدرك كله لا يترك جله..

[تمام المنة في التعليق على فقه السنة ص ١١]

- الإشارة إلى نوعية تلك الأخطاء بمجملتها وحصرها :

يمكن حصر هذه الأخطاء على وجه التقريب فيما يلي:

١ - أحاديث كثيرة سكت المؤلف عليها وهي ضعيفة.

٢ - أحاديث أخرى قواها وهي عند التحقيق واهية.

٣ - أحاديث ضعفها وهي صحيحة أو لها أسانيد أخرى صحيحة.

- ٤ - أحاديث ينسبها لغير "الصحيحين" وهي فيهما أو في أحدهما.
- ٥ - أحاديث يعزوها لأحد "الصحيحين" وغيرها ولا أصل لها فيهما.
- ٦ - أحاديث يوردها ولا وجود لها في شيء من كتب السنة.
- ٧ - سوق الحديث من طريق صحابي يسميه برواية جماعة من المحدثين وهو عند بعضهم عن صحابي آخر أو أكثر.
- ٨ - عزوه الحديث لمخرجه ساكتا عليه مع أن مخرجه الذي نسبته إليه عقبه بما يقدر في صحته
- ٩ - عدم تتبعه أدلة المسائل فكثيرا ما يسوق المسائل دون دليل يؤيدها وأحيانا يحتاج لها بالقياس مع أنه يوجد فيها حديث صحيح وتارة يستدل بالعموم وفيها دليل خاص.
- ١٠ - عدم استقصائه مسائل الفصل مثل "الأغسال المستحبة" ونحوها.
- ١١ - إيراده في المسألة الواحدة أقوالا متعارضة دون أن يرجح إحداها على الأخرى.
- ١٢ - اضطراب رأيه في بعض المسائل في المكان الواحد فيختار في أول البحث ما ينقضه في خاتمته.
- ١٣ - ترجيحه من الأقوال والآراء المتعارضة ما لا يستحق الترجيح لضعف دليله وقوة دليل مخالفه.
- ١٤ - مخالفته الحديث الصحيح الذي لا معارض له من الحديث في غير ما مسألة.

[تمام المنة في التعليق على فقه السنة ص ١٢]

### فقه السيرة

ثم وقفت على كتاب (فقه السيرة) للأستاذ الفاضل الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي فرأيت أنه نحاه فيه نحو الأستاذ الكتاني فأورد فيه كثيرا من الأحاديث الضعيفة والمنكرة بل وما لا أصل له البتة ولكنه زاد عليه فنص في المقدمة أنه اعتمد فيه على ما صح من الأحاديث والأخبار ولكن دراستي للكتاب بينت أنهما دعوى مجردة وأن جل اعتماده كان على كتاب فضيلة الشيخ محمد الغزالي: (فقه السيرة) الذي لم يقتصر الدكتور على أن يأخذ اسمه فقط بل زاد عليه فاستفاد منه كثيرا من بحوثه ونصوصه بل وعناوينه كما استفاد من تخريجي إياه المطبوع معه مع اختصار له محل ليستر بذلك ما قد فعل وقد انتقديني في ثلاث مواطن منه تمنيت - يشهد الله - أن يكون مصيبا ولو في واحد منها ولكنه على العكس من ذلك فقد كشف بذلك كله أن هذه الشهادات العالية وما يسمونه ب (الدكتوراه) لا تعطي لصاحبها علما وتحقيقا وأدبا وإني لأرجو أن تتاح لي الفرصة لأتمكن من بيان هذا الإجمال والله المستعان .

[مقدمة دفاع عن الحديث النبوي والسيرة]

## فتح من العزيز الغفار بإثبات أن تارك الصلاة ليس من الكفار

وقال ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١/٤٩٧ - ٤٩٨) : حدثنا محمد بن فضيل عن فليت العامري عن جصرة عن أبي ذر ... به، وزاد: "بها يركع وبها يسجد. قال: قلت: يا رسول الله! ما زلت تردد هذه الآية حتى أصبحت؟ قال: إني سألت ربي الشفاعة لأمتي، وهي نائلة لمن لا يشرك بالله شيئاً".

وبهذا الإسناد عينه أخرجه الإمام أحمد (١٤٩/٥) ، وعنه الخطيب في "الموضح" (١/٤٥٤) ، ومنه صححت خطأ وقع في إسناده من المعلق على "المصنف" حيث جعل مكان (فليت العامري) : ( [قدامة العامري] ) وكتب في التعليق:

"في الأصل بياض ملأناه من (م) ."

قلت: والصواب ما فعلته: (فليت العامري) ؛ لأنه كذلك في "المسند" من هذه الطريق نفسها. وأما قدامة العامري، فإنما هو في رواية وكيع المذكورة قبل هذه.

أقول هذا بياناً للواقع والراجح في خصوص هذا الطريق، وإلا؛ فإن (فليت العامري) هو (قدامة العامري) ؛ كما جزم بذلك الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (١/١٨٥٧) ، ونقل الخطيب في "الموضح" (١/٤٥٦) مثله عن ابن جرير الطبري، والحافظ في "التهذيب" عن الثوري.

وإن مما يؤيد التصويب المتقدم أن البيهقي أخرجه (١٣/٣) من طريق ابن أبي شيبة، لكن وقع فيه "كليب العامري"، وإن مما لا شك فيه أن الصواب: (كليب) تحرف القاف على الناسخ أو الطابع إلى الكاف؛ فكتب: (كليب). كما أنه تحرف عليه اسم (جسرة) فوقع فيه (خرشة بن الحر) ! كما أنه - أعني: (جسرة) - تحرف إلى (ميسرة) في رواية ابن فضيل عند أحمد.

وقد تنبه لهذا الأخ الفاضل عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد في كتابه القيم الفريد "فتح من العزيز الغفار بإثبات أن تارك الصلاة ليس من الكفار" (ص ١٣٤)،

ولكنه لم يتنبه لكون (خرشة بن الحر) محرف أيضاً من (جسرة) فجعله متابعا لها! ثم ترجم لخرشة بأنه ثقة، وبنى على ذلك أن الحديث حسن أو صحيح! دون حديث الترجمة: "أجبت بالذي ..."، قال (ص ١٣٥):

"... فيُعدُّ زيادةً ضعيفةً من هذا الطريق، إلا أنها يشهد لمعناها حديث كعب ابن عجرة السابق". وقال في التعليق:

"رواه أحمد والطبراني وغيرهما".

قلت: وموضع الشاهد منه - بزعمه - قوله بعد قوله: "فإن ربكم يقول: من صلى الصلاة لوقتها وحافظ عليها ..." الحديث، وفيه:

ومن لم يصل لوقتها، ولم يحافظ عليها، وضيعها استخفافاً بحقها؛ فلا عهد له، إن شئت؛ عذبت، وإن شئت؛ غفرت له."



رواه أحمد (٢٤٤ / ٤) ، والطبراني (١٩ / ٣١١ - ٣١٤) ، الطحاوي  
في "مشكل الآثار" (٢٢٥ / ٤ - ٢٢٦) من طرق عن الشعبي وغيره عن  
كعب، وبعضها صحيح؛ فهو كحديث عبادة بن الصامت الذي فيه  
نحوه بلفظ:

"... ومن لم يأت بمن؛ فليس له عند الله عهد، إن شاء؛ عذبه، وإن  
شاء؛ غفر له".

رواه مالك وغيره، وهو مخرج في "صحيح أبي داود" (٤٥٢ و ١٢٧٦)  
ولكن ليس يصح بوجه من الوجوه اعتبار هذه الفقرة من هذا الحديث

الصحيح شاهداً لهذا الحديث المنكر؛ لأنه لا يخفى على الفقيه اللبيب أن  
الأقل معنى لا يمكن أن يشهد على الأكثر معنى - وهذا هو الواقع هنا  
- فإن مجرد اشتراكهما في الدلالة على أن تارك الصلاة كسلاً ليس  
كافراً؛ لا يعني اشتراك الشاهد مع المشهود له في الجانب الآخر الذي  
تفرد به - وهو قوله: "أجبت بالذي لو اطلع عليه كثير... " -؛ فهو  
شاهد قاصر!

وهذا من دقيق الفقه في الحديث، يرجى التنبيه له. فقد رأيت كثيراً من  
الكاتبين المعاصرين لا يلحظون هذا. من ذلك أنني رأيت المذكور بعد  
أن ضعف حديث: "... ولا تتركوا الصلاة متعمدين، فمن تركها  
متعمداً؛ فقد خرج من الملة"، وخرجه وتكلم عليه بكلام جيد، فإنه  
بعد قليل قال (ص ٢٠٥) :

"إلا أن الحديث يتقوى بشواهد، ومنها: "من ترك صلاة مكتوبة؛  
فقد برئت منه ذمة الله" ... !

قلت: فهذا كذاك؛ لأنه لا يشهد للخروج من الملة، أي: أن وعيد الشاهد دون وعيد المشهود له؛ بدليل أن المومى إليه قد حمل هذا الشاهد (ص ٨٨) على أن المقصود براءة دون براءة الذمة من الكفار؛ أي: أنه أريد بها براءة دون براءة — كما قلنا: كفر دون كفر، وشرك دون شرك —، أي: أنها براءة لا تخرج من الملة، وبالتالي لا توجب الخلود في النار".

هذا كلامه، وهو مقبول منه وجيد في تفسير البراءة، ولكني — والله! — لا أدري كيف [يكون] هذا الحديث المؤول شاهداً لحديث الخروج من الملة؟! فإنه لا يستطيع — في ظني — أن يتأوله بأن يقول: خروج دون خروج! بلى، لقد فعل ذلك، وقال (ص ٢٠٥) ما نفيت!

فسبحان ربي!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٣ / ٨١]

## فضائل الصحابة للإمام أحمد

إن الأحاديث المروية في كتاب " فضائل الصحابة " للإمام أحمد ثلاثة أنواع: الأول: من رواية أبي بكر القطيعي عن عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه. الثاني: من رواية القطيعي عن عبد الله بن أحمد عن شيوخه غير أبيه. الثالث: من رواية القطيعي عن شيوخه غير عبد الله بن أحمد. ومن لا علم عنده بالأسانيد وطبقات الرواة يتوهم من مجرد رؤيته الحديث في كتاب " الفضائل " أنه من رواية أحمد! وليس كذلك. فينبغي التنبه لهذا حتى لا ينسب للإمام أحمد من الحديث ما لم يروه فيساء إليه، كما هو الشأن في هذا الحديث الموضوع<sup>(١)</sup>. والله ولي التوفيق. [سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢ / ٤٢٦]

(١) (رأيتُ على بابِ الجنة مكتوباً: " لا إله إلا الله محمدٌ رسولُ الله، عليٌّ أخو رسول الله ).

## قوت القلوب

محمد بن علي بن عطية أبو طالب المعروف بـ (المكي) ، صنف كتاباً سماه "قوت القلوب" على لسان الصوفية، ذكر فيه أشياء منكراً مستشعة في الصفات.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٣ / ٥٤٠]

## فهرس الأحاديث الضعيفة

ضعفه من أجلها الدكتور القلعجي في (فهرس الأحاديث الضعيفة) الذي وضعه في آخر ((ضعفاء العقيلي)) (٤ / ٥٥٧) ، وهو حاطب ليل في هذا العلم! ! فكم من حديث صحيح أورده في هذا الفهرس، وعلى العكس فكم من حديث ضعيف أورده في (فهرس الأحاديث الصحيحة) مما لا يقول به عالم! ! والله المستعان.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/٣٢-٣٥]

## مسند الإمام زيد

اعلم أن هذا "المسند" حاله عندنا كحال "مسند الربيع ابن حبيب" أو أسوأ؛ فإنه من رواية عمرو بن خالد أبي خالد الواسطي عن الإمام زيد. والواسطي هذا اتفق أئمتنا على أنه كذاب وضاع؛ فراجع ترجمته في "الميزان" وغيره.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١١٦/١٣]

## موارد الظمان

الحافظ الهيثمي لم يورد رواية ابن حبان هذه في " موارد الظمان  
"، فإنها من شرطه لهذه الزيادة، فقد أورد مثلاً (٥٣٦) حديث عمران  
في سجود السهو، مع كونه في " مسلم " لأن في رواية ابن حبان زيادة  
ذكر التشهد بعد سجدي السهو، وقد فاتته من هذا القبيل الشيء  
الكثير، ولعل أوفق لاستدراكه أو استدراك بعضه على الأقل. والله  
تعالى ولي التوفيق.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/٥٨٦]

## مختصر الزوائد

سقط هذا الحديث<sup>(١)</sup> من مطبوعة " مختصر الزوائد " مع نحو خمسة أحاديث أخرى، محلها فيها عقب الحديث (٢٢٩٤) ، وهو في " البحر الزخار " (١٦٠/٣ - ١٦١) .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٨٩/٥]

---

(١) " من اقتصد أغناه الله، ومن بذر أفقره الله، ومن تواضع رفعه الله، ومن تجبر قصمه الله) .



## مسند البزار

وأما البزار؛ فلا أدري الذي وقع فيه؛ فإن أصله ليس تحت يدي، بل ولا وقفت عليه، وإنما عمدتي فيما أعزو إليه مطبوعة مؤسسة الرسالة، ولا أثق بها كثيراً لقلة التحقيق فيها، وكثرة أوهام المعلق عليها

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٩١/٧]

- للبزار مسندين :

هذا الحديث لم يعزه الهيثمي للبزار، وله حديث آخر من حديث علي في حمده صلى الله عليه وسلم إذا رأى ما يكره، وإذا رأى ما يسره، لم يذكره الهيثمي أيضاً، وقد سبق ذكره تحت الحديث (٢٦٥ / التحقيق الثاني) ، فتأكدت من صحة ما جاء في " الرسالة المستطرفة " للكتاني (ص ٥١) أن للبزار مسنديين: الكبير المعلن وهو المسمى " بالبحر الزخار "، والصغير، فألقي في النفس أن الذي ينقل الهيثمي منه هو الصغير، لكن يعكر على هذا أنه ذكر في فاتحة كتابه أن مرجعه إنما هو " مسنده المسمى بالبحر الزخار "، فلست أدري هل نسخ هذا " البحر الزخار " مختلفة، فيوجد في بعضها ما لا يوجد في النسخ الأخرى، فإن الحديث الآخر المشار إليه آنفاً مع عدم ذكر الهيثمي له، لم يرد في نسخة " البحر الزخار " المطبوعة حديثاً، فالأمر يحتاج إلى مزيد من التحقيق.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥٣٣/٦]

(إذا خطب اليكم كفؤ فلا تردوه فنعوذ بالله من بوار البنات) .

موضوع. أخرجه المسمى ب (الربيع بن حبيب الأزدي البصري) في الكتاب المنسوب إليه تحت اسم: " الجامع الصحيح " من كتب الإباضية (ص ١٣٨ / ٥١٣) :

أبو عبيدة عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: . . فذكره.

قلت: وهذا مع إرساله لا يصح؛ فيه علتان:

الأولى: أن الربيع هذا نكرة؛ لا يعرف في شيء من كتب تراجم علمائنا، حتى الإباضيون لم يستطيعوا أن يذكروا لنا شيئاً من تاريخ حياته؛ سوى أنهم تكلفوا جداً في ذكر شيوخه ومن روى عنه إعتماًداً، منهم على مصادرهم الخاصة بهم والمتأخرة جداً عن عصر الربيع هذا، ولم يعزوا ترجمته إلى كتاب من كتب التراجم والتاريخ المعروفة!

وأما قول الأستاذ عز الدين التنوخي رحمه الله في تقدمته للكتاب (ص د) أنه من ثقات التابعين؛ فأظن أنه صدر منه مجاملة لشارحه الشيخ عبد الله بن حميد السالمي العُمانيّ الإباضي! وإلا؛ فهذا التوثيق لم ينقله عن أحد من أهل العلم، حتى ولا من أحد من الإباضيين صراحة، وإن كان الشارح المذكور قد قال في مقدمة شرحه ما يتضمن ذلك، وهو قوله:

" أما بعد، فإن الجامع الصحيح، مسند الإمام الكامل والهمام الفاضل الشهير بين الأواخر والأوائل (!) الربيع بن حبيب. . . من

أصحّ كتب الحديث سنَدًا وأعلاها مُستَنَدًا. . . لشهرة رجاله بالفقه  
الواسع، والعلم النافع. . . والعدل والأمانة والضبط والصيانة " !

وقال في التنبيه الأول المطبوع في أول الكتاب: " المسند الصحيح "  
(!):

" هذا حكم المتصل من أخباره. وأما المنقطع بإرسال أو بلاغ فإنه  
في حكم الصحيح لتثبت راويه، ولأنه قد ثبت وصله من طرق آخر (!)  
لها حكم الصحة. فجميع ما تضمنه الكتاب صحيح باتّفاق أهل الدعوة  
(يعني: الإباضية) وهو أصح كتاب من بعد القرآن العزيز، ويليه في  
الرتبة الصحاح من كتب الحديث " ! ! ! كذا قال! وهو يدل على  
تَعْصُّب بالغ وادعاء باطل، لا يخفى بطلان كلامه في (المنقطع) على  
أحد عرف شيئاً من علم المصطلح.

وأما قوله: " ولأنه قد ثبت وصله من طرق آخر لها حكم الصحة  
"؛ فكذب مُزْدَوِج مخالف للواقع، كما سيأتيك من كلام الشارح نفسه  
ما يدل على ذلك. وإن مما ييطل كلامه: أن أكثر أحاديث الكتاب هي  
من رواية الربيع عن شيخه أبي عبيدة - واسمه مسلم بن أبي كريمة  
التيمي -؛ وهو مجهول لا يعرف عند علمائنا؛ فقد أورده الذهبي في "  
الميزان " قائلاً:

" مسلم بن أبي كريمة عن علي مجهول ". وأقره الحافظ في "  
اللسان "، وزاد:

" وذكره ابن حبان في " الثقات " قال: إلا أني لا أعتد عليه.  
يعني: لأجل التَّشْيُّع " !

كذا قال! ولعله سبق قلم، فالرجل خارجي إباضي كما ترى،  
وروايته عن علي في هذا "المسند" (١٠٩ / ٤١٢) هكذا:

"أبو عبيدة، قالت: سئل علي بن أبي طالب: بأي شيء بعثك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم. . .".

هكذا وقع فيه معلقاً: "أبو عبيدة" وهي كنية مسلم بن أبي  
كريمة، وظاهره الانقطاع، ويؤيده أنه في حديث وآخر (١٣٩ /  
٥١٨) أدخل بينه وبين علي جابراً، وهو ابن زيد أبو الشعثاء الأزدي  
الثقة.

والخلاصة: أن أبا عبيدة هذا مع كونه لم تثبت تابعيته، فهو مجهول  
العين كما تقدم عن الذهبي، وسلفه في ذلك أبو حاتم الرازي في "الجرح والتعديل". وهو العلة الثانية.

ويمكن استخراج علة ثالثة: وهي تفرد "مسند الربيع" هذا  
بالحديث دون كل كتبنا نحن أهل السنة، حتى المختصة منها بالأحاديث  
الضعيفة والموضوعة! مع ما عرفت من جهالة الربيع! وفي اعتقادي أن  
الإباضية ليس لهم - على الأقل - إسناد معروف يرويه ثقة حافظ في  
كتاب متداولة عندهم - على الأقل - عن المؤلف، فكيف يعتمد على  
مثله لو كانت أسانيد المؤلف فيه صحيحة! وهيها هيهات؛ فأكثرها  
تدور على هذا المجهول (مسلم بن أبي كريمة).

وإن مما يحسن ذكره بهذه المناسبة: أن الإباضية كما حاولوا توثيق  
المؤلف (الربيع ابن حبيب) بالكلام المزخرف، كذلك حاولوا رفع  
طبقة والعلو بإسناده، فمرة جعلوه تابعياً كما حاول ذلك شارحه

السالمي في مقدمته، وصرحوا بذلك حين طبعوا تحت اسمه في " مسنده ":

" أحد أفراد النبغاء من آخر قرن البعثة " ! ثم عدلوا ذلك وصححوه فطبعوا تحت اسم من " شرحه " :

" من أئمة المائة الثانية للهجرة " !

ومع الأسف الشديد فقد شايعهم على ذلك الأستاذ عز الدين التنوخي؛ فجعله من ثقات التَّابِعِينَ كما تقدم!

ولست أدري - والله! - كيف يتجرأ هؤلاء على ما ذكرنا وهم يرون أن الربيع يروي في " المسند " (ص ٢١٦ و ٢٢٨) عن سفيان بن عيينة وهو قد مات في آخر القرن الثاني سنة (١٩٨) ! ويروي (ص ٢٢٢) عن بشر المريسي المبتدع الضال المشهور بضلاله، وقد مات في آخر الربع الأول من القرن الثالث سنة (٢١٨) ! ومثله: روايته (ص ٢١٢) : أخبرنا بشر عن إسماعيل ابن عليّة . وإِسْمَاعِيل ابن عليّة توفي أيضاً في آخر القرن الثاني سنة (١٨٣) ! فيكون الراوي عنه من القرن الثالث، سواء كان هو المريسي المذكور آنفاً أو غيره، وقد وجدت في " الميزان " و " اللسان " :

" بشر بن إسماعيل بن عليّة. عن أبيه. قال أبو حاتم: مجهول " .

فكيف يعقل أن يروي من كان تَابِعِيًّا - بل وَتَابِع تَابِعِي - أن يروي عن من مات في القرن الثالث " إلا إذا كان طويل العمر على خلاف المعتاد، وهذا ما لم يذكروه ولو تَلَوِيحًا؛ بل إنهم لم يذكروا له تاريخاً لولادته ولا لوفاته! وذلك مما يدل البصير على أن الرجل مغمور

لا يعرف، حتى إن العلامة الزركلي - وهو من أعلم من عرفنا في العصر الحاضر بتراجم الأعلام قديماً وحديثاً - لما ترجم للربيع هذا، لم يذكر فيه سوى كليّات أخذها من شرح السالمي المتقدم ذكره لا غير! ووضع ثلاث نقاط مكان تاريخ ولادته ووفاته ( . . . - . . . ) ! إشارة منه إلى أنه غير معروف، فكيف مع هذه الجهالة صفة وعيناً يقول السالمي في " مسنده " : " إنه أصح كتاب من بعد القرآن الكريم " ! ويجعله أصح من " الصحيحين " ؛ خلافاً لجماهير المسلمين؛ مضاهاة منه للشيعة الذين يجعلون كتاب كُليّنيهم هو الأصح عندهم؟! !

وكيف يصف السالمي مؤلفه الربيع بما تقدم من الأوصاف التي منها: " . . . الشهير بين الأواخر والأوائل " ، وهو مغمور ليس معروفاً لا عند الأوائل ولا الأواخر؟ ! أليس هذا كذباً وزوراً، ومن الكبائر التي يكفر بها المسلم ويخلد في النار مع المشركين عندهم؟ !

وبهذه المناسبة أقول: من غرائب هذا الزمان وعجائبه أن يتجرأ أحد الإباضيين وهو الشيخ أحمد بن حمد الخليلي ويؤلف كتاباً سماه بغير اسمه: " الحق الدامغ " ! انتصر فيه لمذهبه في إنكارهم رؤية المؤمنين لربهم في الجنة، وقولهم بخلق القرآن، وبخلود أهل الكبائر في النار. وقد سلك فيه طريقة أسلافه من المعتزلة وغيرهم من أهل الأهواء في تأويل أدلة أهل السنة، وجعلها ظنية الدلالة أو الثبوت، فيقول مثلاً فيما كان من القرآن وأخرجه عن دلالته الظاهرة على الأقل: " والدليل إذا اعتراه الاحتمال سقط به الاستدلال " ! (ص ٥٠) وغيرها. وأما ما استدل به هو من الآيات فتأولها؛ لتوافق مذهبه؛ كمثّل تأويله لقوله تعالى: (وجوه يومئذ ناضرة. إلى ربها ناظرة) ؛ فإنه تأول قوله. (ناظرة) أي: منتظرة! ومع ذلك فهي عندهم قطعية! وفيما كان من السنة والحديث وتبين له

أن التأويل غير ناجح فيه استعمل فيها معول الهدم، وهو قوله (ص ٦٢):

" ومهما يكن فإن هذه الأحاديث آحادية، والآحادي لا تنهض به حجة في الأمور الاعتقادية. . . !"

شنشنة نعرفها من أخزم، يلهج بذلك أهل الأهواء والبدع في كل زمان، وبخاصة زماننا هذا الذي كثرت فيها الفرق والطوائف!

وكل يدعي وصلاً بليلي وليلى لا تقر لهم بذاكا !

وإن عجي من هؤلاء لا يكاد ينتهي، يردون الاستدلال بالأحاديث الصحيحة بتلك الحجة الواهية، ومن جهة أخرى هم يستدلون بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وما لا أصل له في السنة الصحيحة؛ بل وبالأثار الموقوفة الواهية، وكتاب الخليلي المذكور آنفاً مشحون بما لا يصح من المرفوع والموقوف، ولم لا وهو يستقي من كتاب إمامه " المسند الصحيح " .

ولقد كان اسمه " المسند "، فأضافوا هم من عند أنفسهم: " الصحيح "؛ ليضلوا الناس، وليضاهوا عندهم أهل السنة في كتابهم: " المسند الصحيح " للإمام البخاري!

وشتان ما بينهما، ويكفي المنصف أن يعلم أن أكثر أحاديث صحيحهم تدور على مسلم بن أبي كريمة المجهول، والأسانيد الأخرى - مع أن أكثرها مراسيل أو معاضيل؛ ف - فيها كثير ممن عرفوا بالضعف الشديد؛ مثل أبان بن أبي عياش (ص ٢١٧، ٢١٨)، وزيد

بن عوف العامري البصري، ومحمد بن يعلى (ص ٢١٥، ٢٢٠، ٢٤٢)، وجوير (٢١٥، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٤٢)، وإسماعيل بن يحيى (ص ٢١٩)، وعبد الغفار الواسطي (ص ٢١٩) أيضاً، وأبو بكر الهذلي (ص ٢٢٠)، وبشر المريسي كما تقدم، والحسن بن دينار عن خصيب بن جحدر (ص ٢٢٢)، والكلبي (ص ٢٢٣، ٢٣٦). وبعضهم من الكذابين المعروفين كهذا الكلبي والثلاثة الذين قبله! هذا "فضلاً عما فيه من الضعفاء والمجاهيل مما لا يتسع المجال لحصرهم، ولا فائدة كبرى من ذكرهم؛ فإن فيما ذكرنا من المتروكين والكذابين كفاية للتعريف بهذا "المسند" الذي كذبوا يقيناً في تسميتهم إياه بـ "المسند الصحيح"! كما تجرأوا على ادعاء أن ما فيه من المرسل والمنقطع قد ثبت وصله من طرق آخر لها حكم الصحة! لقد كذبوا - والله! - فهذا الحديث الذي نحن في صدد الكلام حول مصدره، قد قال فيه الشارح السالمي (٣ / ١٠ / ٤) : "الحديث مرسل عند المصنف، وهو مما تفرد به فيما يظهر!"

#### [سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢/٩٢١-٩٢٧]

الذين طبعوا "مسنده" في دار (الفتح - بيروت)، طبعوا تحته ما نصه: "أحد أفراد النبغاء من آخر قرن البعثة!" والذين طبعوا شرحه للشيخ عبد الله بن حميد السالمي في سلطنة عُمان طبعوا مكان ذلك: "من أئمة المائة الثانية للهجرة!"

إن يظنون إلا ظناً وما هم بمستيقنين! ومما يدل على ذلك أن الأستاذ التنوخي - عفا الله عنه، وقد حاباهم ما شاءت له المحاباة - قال في تقديمه للشرح المذكور (ص د) :



"ومع أننا لم نعثر على تاريخ حياته، فإننا نقدر أنه بدأ بجمع "مسنده" في صدر المائة الثانية ...".

ومن قرأ مقدمة الشارح السالمي للمسند المزعوم يتبين له: "أنه كان مشوشاً، وأنه رتبة الشيخ يوسف بن إبراهيم السدراني، وأنه يحوي روايات الربيع عن عن أبي عبيدة عن جابر، وأن الشيخ المذكور ضم إليه روايات الربيع عن ضمام عن جابر، وروايات أبي سفيان عن الربيع، وروايات الإمام أفلح عن أبي غانم وغيره، ومراسيل جابر بن زيد".

قلت: فمن نكد الدنيا أن يسمى هذا (الكشكول) : "مسند الربيع"! وأنكد منه أن يسميه الإباضية "الجامع الصحيح"! والواقع أن أحداً من العلماء بالحديث الشريف ورجاله لا يستطيع أن يثبت بطريق علمي صحة حديث واحد منه، فضلاً عن أن يثبت صحة نسبة الكتاب إلى الربيع أولاً! وكون الربيع نفسه من الثقات الحفاظ ثانياً!

ومع هذه الطوام نجد ذاك الجاهل المتعالم الذي لا يعرف من العلم إلا الجعجعة، وتسويد الصفحات بالطعن على كبار المحدثين والعلماء، لا شيء إلا لتمسكهم بعقيدة السلف، والاستعلاء على علماء عصره ونصبه نفسه عليهم معلماً، يوضح لهم ما كان خافياً، ويفرّج عنهم كربة الحيرة والضلال في فهم أحاديث الصفات! فاسمع إليه كيف يقول في مقدمته لكتاب ابن الجوزي: "دفع شبه التشبيه" (ص ٤) :

"وإنما نريد الإيضاح وخدمة أهل العلم والطلاب".

وقال في آخرته (ص ٢٧٤) :

"نسأل الله تعالى أن نكون بهذا التعليق قد فرجنا عن أهل العلم وطلابه كربة الحيرة في هذه الأحاديث المتعلقة بالصفات".

هذا الجاهل المتعالم يصف الربيع بن حبيب الإباضي في تعليقه (ص ١٢٤) بـ "الإمام"، ويصف "مسنده" بـ "الجامع الصحيح"، وقال فض فوه:

"وهو كتاب محفوظ منقول بالاعتناء عند أهل مذهبه، ككتب الفقه المنقولة عن الأئمة المقتدى بهم، ففيه ...".

ثم ساق له حديثين، لأنهما يشهدان لتعطيله وتجهمه، وإنكاره للصفات - كالإباضية القائلين بأن القرآن مخلوق، وأن الله تعالى لا يراه المؤمنون يوم القيامة، وغيرها من عقائدهم الباطلة -، فترى هذا الجاهل الأفين يستشهد بهذا "المسند" ويُشَبِّهه بكتب الأئمة - وهو كاذب في ذلك يقيناً -.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٣/٧٢٨-٧٣١]

## مساوئ الأخلاق

ثم وقفت على نسخة مصورة من مخطوطة "مساوئ الأخلاق" أنا  
الآن في صدد نسخة وترقيم أحاديثه إعداد لتحقيق ونشره إن شاء الله  
تعالى .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦٤٦/٤]

## منهاج الصالحين

للمسمى عز الدين بليق: قد درست كتابه هذا دراسة دقيقة لمناسبة عرضت، وتتبع أحاديثه حديثاً حديثاً، فهالي كثرة ما فيه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، حتى جاوز مجموعها الأربعمئة حديث، فتعجبت من جرأته وإقدامه على هذه الدعوى الطويلة العريضة، وهو من أجهل - إن لم أقل: أجهل - من رأيت ممن كتب في الحديث الشريف.

### [سلسلة الأحاديث الصحيحة ٨/٤]

وهو كتاب ضخيم عجيب في أسلوب تأليفه أو طريقة جمعه، فإنه عبارة عن فصول مختلفة مسروقة من كتب متعددة مصورة منها تصويراً ببعض الآلات الحديثة مثل (الأوفست) ، ولذلك تراه كشكولاً من حيث نوعية أحرفه وسطوره، فبعضه كبير وبعضه صغير، وبعضه طويل وبعضه قصير! ولذلك نجد فيه من البحوث المتناقضة العجب العجائب، لأنها لا تمثل رأي ملفقها (بليق) وإنما الذين سرقها منهم، ولذلك فمنها النافع ومنها الضار، ومن أبرز ما فيه من النوع الثاني وأسوئه كثرة الأحاديث الضعيفة والموضوعة فيه، ومن مكره إن لم نقل كذبه أنه كساها ثوب الصحة بزعمه في مقدمته: إنه استبعد منه الأحاديث الضعيفة والموضوعة!

ولذلك كنت شرعت في الرد عليه في هذه الدعوى الكاذبة  
وغيرها حين وجدت المناسبة والظروف المواتية، وتعهد بعضهم بنشره،  
وفعلا نشر من أوله ثلاث مقالات متتابعة في جريدة (الرأي) ، ثم لم  
يتح لبقيتها النشر لأسباب لا تخفى على أهل العلم.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣/٥٩٠]

## مختصر سنن أبي داود

قول المنذري في "مختصر سنن أبي داود": "أخرجه النسائي"؛ إنما يعني "السنن" لا "المجتبى" الذي صنعه ابن السني .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٨٢١/٧]

## مسند البزار

وقال الهيثمي في " المجمع " ( ٣ / ٨٥ ) : " رواه أبو يعلى في " الكبير " ، والبزار ، ورجال الجميع ثقات . "

قلت: وأشار بقوله: " الكبير " إلى أن لأبي يعلى مسندين: كبيرا، وصغيرا، و " الصغير " هو المعروف اليوم، وهو الذي يطبع الآن في دمشق، وصدر منه أكثر من عشرة أجزاء.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/٨٦٥]

ثم طبع هذا المسند - والحمد لله - بهمة وتحقيق وتعليق الأخ (حسين سليم أسد) ، جزاه الله خيرا، وقد بدا لي مما اطلعت عليه من تحقیقاته وتعليقاته أنه من الناشئين في هذا العلم، وأنه مثل كثير من أمثاله الذين تزببوا قبل أن يتحصروا! ولا أدل على ذلك من تطاوله على بعض الحفاظ المتقدمين مثل الحافظ ابن حجر؛ الذي رد عليه قوله بجهالة من وثقه ابن حبان وليس له عنه إلا راو واحد، واحتج عليه برواية الشيخين عن بعض الرواة وليس له إلا راو واحد! وليس القصد هنا الرد عليه وتبيان خطئه فيه، فسيأتي ذلك في مكان آخر من هذه السلسلة إن شاء الله تعالى.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦/٥٥٥]

وثمة ناشئ جديد - فيما علمت - له جهود مشكورة في إخراج "مسند أبي يعلى" إلى عالم المطبوعات، ولو أنه لم يتم بعد، له عليه

تعليقات كثيرة في تخريج أحاديثه وتصحيحها وتضعيفها، فأنصح له أن يقف في جهوده عند التخريج فقط، وأنه إن صحح أو ضعف فبالاعتماد على الحفاظ المعروفين بالتمكن في هذا المجال، فقد رأيت صحح حديثاً مع ضعف أحد رواته عنده أيضاً، لأن له متابعاً بزعمه، وادعى أن إسناده صحيح لتوهمه أن بعض رواته من الثقات، وليس كذلك لأنه اختلط عليه راوٍ بآخر، ثم هو لو صح إسناده لم يجز تقوية الضعيف به لأنه موقوف، بل هو علة أخرى فيه، ولأنه مختصر عنه، كما ستره فيما يأتي (١٧٨٣) .

لهذه الأمثلة وغيرها أنصح لكل من يكتب في مجال التصحيح والتضعيف، أن يتدبّر، ولا يستعجل في إصدار أحكامه على الأحاديث؛ إلا بعد أن يمضي عليه دهر طويل في دراسة هذا العلم في أصوله، وتراجم رجاله، ومعرفة علله، حتى يشعر من نفسه أنه تمكن من ذلك كله؛ نظراً وتطبيقاً، بحيث يجد أن تحقيقاته - ولو على الغالب - توافق تحقيقات الحفاظ المبرزين في هذا العلم، كالذهبي، والزيلي، والعسقلاني، وغيرهم.

أنصح بهذا لكل إخواننا المشتغلين بهذا العلم، حتى لا يقعوا في مخالفة قول الله تبارك وتعالى: وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا . ولكي لا يصدق عليهم المثل المعروف: "تَرَبَّبَ قَبْلَ أَنْ يَتَحَصَّرَ" ! ولا يصيبهم ما جاء في بعض الحكم: "من استعجل الشيء قبل أن يكون؛ ابتلي بجرمانه" .

ذاكراً مع هذا ما صح من قول بعض السلف:

"ليس أحد بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا ويؤخذ من قوله ويُترك إلا النبي - صلى الله عليه وسلم -" .



(انظر "صفة الصلاة" ص ٢٨ - الخامسة) .

أسأل الله تبارك وتعالى أن يُسدّد خطانا، ويصلح أعمالنا ونوايانا؛  
إنه سميع مجيب.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٧/٤]

## مسند أبي عوانة

والتحقيق مما يحصل به غلبة الظن في سقوط الحديث من مطبوعة "مسند أبي عوانة"، واليقين إنما يتحقق بالرجوع إلى المجلد الثامن المخطوط المحفوظ في ظاهرية دمشق (حديث - ٢٧٤)، فإن فيه كتاب الأضاحي، ولعلنا نحصل على صورة منه، فإن يدي لا تطوله الآن، فأني أكتب هذا وأنا في داري التي بنيتها منذ نحو سنتين في (عمان - الأردن).

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٦٥/٦]

## مختصر تفسير ابن كثير

وبين يدي الآن المجلد الأول من كتاب "مختصر تفسير ابن كثير" اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني، فيه العجب العجيب من السرقة باسم الاختصار والتحقيق، وليس فيه من التحقيق شيء، فإن الرجل ابتاع أسلوباً جديداً في ادعاء العلم وما ليس له منه، ذلك أن الحافظ ابن كثير في تخرجه لأحاديث "تفسيره" له طريقتان في غير ما رواه الشيخان:

الأولى: يسوق الحديث بإسناد مخرجه من المصنفين كأصحاب السنن والمسانيد والتفاسير.

والأخرى: يسوق الحديث ويُخرجه بعزوه إلى المصنفين دون أن يذكر الإسناد.

وهو في كل من الحالتين تارة يُصرح بمرتبة الحديث، وذلك من فوائد "تفسيره" وتارة يسكت، وهو في الحالة الأولى أكثر سكوتاً، ومن أمثله حديث قتل اليهود ثلاثة وأربعين نبياً في ساعة واحدة؛ وقد خرجته في السلسلة الأخرى برقم (٥٤٦١) . ومنها حديث "الأبدال في أمتي ثلاثون، بهم ترزقون ... " وإسناده ضعيف جداً، وهو مخرج هنالك برقم (٩٣٦) ، وحديث: اسم الله الأعظم في (آل عمران) : (قل اللهم مالك الملك ... ) وهو موضوع كما بينته هناك برقم

(٢٧٧٢) إلى غير ذلك من الأمثلة وهي كثيرة جداً، لو تتبعْتُ لكان منها كتاب في مجلد كبير.

فجاء هذا الرجل الصابوني إلى هذه الأحاديث التي سكت عنها ابن كثير فاعتبرها صحيحة بإيراده إياها في "مختصره" وتصريحه في مقدمته (ص ٩) بأنه اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة، وحذف الأحاديث الضعيفة! كما حذف الروايات الإسرائيلية، وهو في كل ذلك غير صادق كما تقدم وزدته بياناً في تخريج الحديث المشار إليه آنفاً برقم (٥٤٦١) ، وهو في ذلك قد سبق كل من كتب في هذا العلم الشريف جهلاً وتضليلاً ودعوى فارغة، بحيث لا أعرف له شبيهاً

#### [سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/٤]

الشيخ محمد علي الصابوني مختصر "تفسير الحافظ ابن كثير"؛ فإن هذا الرجل؛ مع أنه صرح في المقدمة تحت عنوان: طريقة الاختصار (ص ٩) أنه اقتصر على الأحاديث الصحيحة، وحذف الضعيف منها، كما حذف الروايات الإسرائيلية!

ومع ذلك؛ فإنه لم يف بهذا، وهو أمر طبيعي بالنسبة إليه؛ فإنه ليس من رجال هذا الميدان؛ فقد أبقى في كتابه هذا "المختصر" كثيراً من الأحاديث الضعيفة والواهية، والإسرائيليات المنكرة! والمثال على كل من الأمرين ظاهر بين يديك؛ فالحديث - مع ضعف إسناده الظاهر عند المحدثين ونكارتة البينة عند المحققين - انطلى عليه أمره، وغره فيه أن ابن كثير لما أورده سكت عليه ولم يبين ضعفه! وخفي

عليه - لجهله وبعده عن هذا العلم - أن المحدث إذا ساق الحديث بإسناده؛ فقد برئت ذمته منه.

ولذلك؛ كان من الواجب عليه أحد أمرين:

إما أن يختصر هذا النوع من الحديث؛ فلا يورده في "مختصره".

وإما أن يبين درجته إذا احتفظ به؛ وهذا مما لا سبيل له إليه؛ لما ذكرنا أنه ليس من رجال هذا العلم. ولكن إذا كان قد اغتر بسكوت ابن كثير على بعضها، وكان عاجزاً عن أن يعرف بنفسه درجة الحديث؛ فما له أورد كثيراً من الأحاديث الضعيفة الأخرى التي بين ابن كثير بنفسه وهاءها وضعفها؛ ونقل هو ذلك عنه في الحواشي؟! خلافاً لشرطه! فانظر مثلاً الأحاديث الواردة في (المجلد الأول) صفحة (١٠٣، ١١١، ١١٩، ١٥٨، ١٩٥، ٢٢٦، ٢٧٧، ٣٦١، ٥٤٣، ٥٤٩، ٦٠٩، ٦١٣، ٦١٩، ٦٣٣).

فهذه الأحاديث المشار إليها كلها ضعفها ابن كثير، فأين دعوى مختصره: أنه اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة، وحذف الضعيف؟! فكيف وبعضها موضوع؛ كحديث (ص ٦١٩) :

"من أعان ظالماً؛ سلطه الله عليه". قال ابن كثير:

"وهو حديث غريب!" وهذا من تساهله كما بينته في "الضعيفة" (١٩٣٧).

على أن هناك أحاديث أوردها ساكتاً عليها كغالب عاداته، وهي مما ضعفه ابن كثير؛ كحديث ابن مردويه في نزول آية: (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار ...) في علي (١ / ٢٤٥)؛ قال ابن كثير:

"فيه عبد الوهاب بن مجاهد، وهو ضعيف"!

قلت: بل هو متروك، وكذبه الثوري؛ كما قال الحافظ.

وحديث ابن مردويه الآخر (١ / ٥٤٠) ؛ قال ابن كثير:

"هذا حديث غريب جداً"؛ وهو مخرج في "الضعيفة" (٤٤٣٩) .

وعلى العكس من ذلك؛ أوهم بجهله صحة حديث عن ابن عباس  
ضعفه ابن كثير مرفوعاً، وصححه موقوفاً نقلاً عن الترمذي، فقال  
المختصر - بعد التضعيف -:

"وقد روي بإسناد صحيح عن ابن عباس" ! فأسقط منه قول  
الترمذي: "موقوفاً"!

ورأيت في حديث واحد في المجلد الأول من "مختصره" (ص ٥٦٦)  
قائلاً:

"الحديث؛ وإن كان ضعيف السند؛ ففي أحاديث الشفاعة ما  
يؤيده ويؤكد!"

كذا قال! وهو مما يدل على جهل بالغ؛ لأنه ليس في شيء من  
الأحاديث التي أشار إليها ما في هذا الحديث الضعيف من النكارة،  
ينبئك عنها طرفه الأول منه:

"إن ربي عز وجل استشارني في أمي: ماذا أفعل بهم؟ فقلت: ما  
شئت.. فاستشارني الثانية ...!!"

ولا أدري كيف استساغ هذا المختصر مثل هذا التعبير الذي فيه رائحة التشبيه بالعبيد: (وأمرهم شورى بينهم)؟! مع ضعف إسناده؛ فإن فيه ابن لهيعة، وهو معروف بالضعف، وله تخاليط كثيرة.

ومن جهل هذا الرجل: أنه تأول أثر ابن مسعود - المتقدم - في قتل اليهود للأنبياء بالمئات في اليوم الواحد؛ مع أنه اشترط على نفسه - كما سبق - أن يحذف الروايات الإسرائيلية، فقد أحل به أيضاً - حين أورده -، ولظهور نكارتة تأوله بتأويل بارد؛ فعلق عليه بقوله (٧١ / ١) :

"وعبارة: "في اليوم" لا تعني كل يوم، ولكن بعض الأيام!"

ولقد كان الأولى به - لو كان عنده علم وبصيرة فيه - أن لا يورده؛ وفاءً بشرطه، وأن يستريح من تكلف تأويله البارد الظاهر بطلانه بداهة، لا سيما بالنسبة للفظ ابن أبي حاتم المتقدم:

"قتلت بنو إسرائيل ثلاث مئة نبي من أول النهار ... ؛ فإنه أصرح في إبطال تأويله، وهو على علم به؛ فقد أورده في "مختصره" (٢٧٤ / ١) ، دون أن يتنبه لبطلانه! والله المستعان.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٨١٥/١١]

وقد كان الداعي إلى تخريجه: أنني سافرت سفرة اضطرارية إلى الإمارات العربية، فكنيت في دعوة غداء عند بعض المحبين في الله في (أبو ظبي) يوم الجمعة ٩ محرم سنة ١٤٠٢ هـ، وفي المجلس شاب يمني سلفي يدعى — (عبد الماجد) ، فسأل أحد الحاضرين: هل (الماجد)

من أسماء الله تعالى؟ فقلت: لا أعلمه إلا في رواية الترمذي للحديث الصحيح المتفق عليه عن أبي هريرة:

"إن لله تسعة وتسعين اسماً، مئة إلا واحداً، من أحصاها دخل الجنة"، فزاد الترمذي فيه سرد الأسماء، وفيها هذا الاسم (الماجد) ! لكن العلماء ضعفوا هذه الزيادة، وهي في "المشكاة" (٢٢٨٨) ، مع بيان ضعفها.

فذكر أحد الحاضرين أنه رأى هذا الاسم في حديث آخر في "مختصر تفسير ابن كثير" للشيخ الصابوني، فطلبت، فرأيت قد ساقه محذوف السند كعادته، غير مشير إلى ضعفه؛ لأنه من الجمهور الذي لا علم عنده بالصناعة هذه؛ بل هو يستكثر بما ليس عنده؛ فإن الحديث يكون في الأصل "تفسير ابن كثير" مخرجاً معزواً لبعض أصحاب الحديث المؤلفين، فيختصر التخريج من "مختصره"، ويجعله في أسفل حاشيته، يوهم القراء أن التخريج له، وليس له منه إلا التزوير، كما يشير إلى ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم -:

"من تشبع بما لم يعط؛ فهو كلابس ثوبي زور".

ولو أنه فعل ذلك مرة أو مرتين لما تعرضنا له بذكر، ولكنه جعل ذلك ديدنة ومنهاجاً؛ فإنه جعل كل التخريجات التي في الأصل في حاشية "مختصره"!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١١/٦٢٨]



وقد زعم في مقدمته:

أنه اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة، وحذف الأحاديث الضعيفة! وهو في ذلك كاذب، كما كنت بينت ذلك بالأمثلة في مقدمة المجلد الرابع من "الصحيحة" (ص:هـ - م) ، وهذا الحديث مثال آخر على إفكه وكذبه وادعائه ما لا علم له به.

ويؤسفني أن أقول:

لقد علمت فيما بعد أنه سبقه إلى هذه الدعوى الكاذبة بعض من يدعي السلفية، بل ويزعم أنه "مؤسس الدعوة السلفية"! ثم قيد ذلك بعد أن بينا له خطأه في بعض رسائله بقوله: "بحلب"! ثم رفع هذا الزعم كله في بعض ما كتب بعد، ألا وهو الشيخ محمد نسيب الرفاعي؛ فإنه أورد أيضاً هذا الحديث في "مختصره لتفسير ابن كثير"، مع تصريحه في مقدمة الطبعة الأولى منه أنه ضرب صفحاً عن الأحاديث الضعيفة والموضوعة ... معتمداً في ذلك - أولاً - على ما اعتمد ابن كثير نفسه صحته، ثم على ما أعلم صحته من الأحاديث الواردة مما لم يشير إليه المفسر رحمه الله.

ثم أكد ذلك في مقدمته للطبعة الثانية منه فقال:

"... ملتزماً أن لا أختار إلا الصحيح المتفق على صحته، أو الصحيح الذي انفرد به البخاري ومسلم، والصحيح المروي في باقي الصحاح".

ثم زاد - ضعفاً على إباله - أنه وضع فهرساً للأحاديث في آخر كل مجلد مع درجاتها! ووضع بجانب هذا الحديث علامة الصحة رجماً

بالغيب، وغير مبال بقوله - صلى الله عليه وسلم - : "من قال علي ما لم أقل؛ فليتبوأ مقعده من النار".

وكم له في كتابه المذكور من هذا النوع من الأحاديث الضعيفة؛ بل والموضوعة كحديث "فاتحة الكتاب شفاء من كل سم"، وقد صح بصحته أيضاً! وقد سبق تخريجه وبيان علته برقم (٣٩٩٧)، وانظر من الأحاديث الموضوعة التي صححها بجهله البالغ واحتج بها على بعض المنحرفين الحديث الآتي برقم (٥٦٥٥).

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٩/ ٣٤٠]

## موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان

هو كتاب قيم للحافظ نور الدين الهيثمي مؤلف " مجمع الزوائد"، اختصر به "صحيح ابن حبان"، وأورد فيه ما فيه من الزوائد على "الصحيحين" دون أن يجردها من أسانيدها، مرتباً لها على ترتيب كتب الفقه والسنن.

رأيت هذا الكتاب في (المكتبة المحمودية) في المدينة المنورة، حين سافرت إليها من مكة لزيارة المسجد النبوي، أواخر شهر المحرم من هذه السنة (١٣٦٩)، وقد مررت على الكتاب كله، وكتبت منه بعض المنتخبات من أحاديثه.

ومما يؤسف له: أن هذه المكتبة مغلقة الأبواب، ليس لها راع ولا قيم! ومفتاحها مع رئيس المحكمة الشرعية هناك: الشيخ ابن مزاحم، وبواسطته - جزاه الله خيراً - تمكنت من مطالعة فهرسها المملوء بالكتب القيمة، وقد فقد غير قليل من كتبها القيمة!! ولما كنت اطالع فيها كان يلقي القفل على الباب وأنا في داخلها، من الصلاة إلى الصلاة، حتى يأتي الشيخ يصلي فيها، فيفتح علي!

[صحيح أبي داود ١٦٣/٢]

## موسوعة فضائل سور وآيات القرآن

الأخ الفاضل الشيخ محمد بن رزق بن طهوني في كتابه القيم  
"موسوعة فضائل سور وآيات القرآن" (١٥٢/١ - ١٦٧).

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٨١/٧]

## من أخلاق الداعية

ومن هذا التخريج يتبين أن عزو الحديث أو جملة: "لا يظلم عنده أحد" من الأخ الفاضل سلمان العودة في رسالته المفيدة "من أخلاق الداعية" (ص ٤٥) للإمام أحمد لا يخلو من تساهل! والله ولي التوفيق.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥٧٨/٧]

## وقفات مع (النظرات)

وبهذه المناسبة ألفت نظر القراء إلى رسالة "وقفات مع (النظرات)" تأليف الأخ الفاضل سمير أمين الزهيري، يرد ردًا موجزًا نافعًا بإذن الله على (نظرات) المؤذن وصاحبه العدوى الطائشة الجائرة التي طعنت في صحة أحاديث في المجلد الأول من هذه السلسلة الصحيحة، وصرح -جزاه الله خيرًا- أنهما ما أصابا ولا في حديث واحد! وضرب على ذلك بعض الأمثلة، ونماذج من مناقشاتهما الفاشلة. ثم نصحهما أن يشتغلا بكتبيهما وتنقيحهما، ففيها الكثير مما يحتاج إلى إعادة النظر قبل الاشتغال بكتب غيرهما.

وقد ذكر في مقدمة الرسالة الأسباب التي تحملهم على الرد عليّ، وحصرها في أربعة:

١ - الحداثة.

٢ - ضحالة العلم.

٣ - الأهواء.

٤ - حب الظهور.

ثم تكلم على كل سبب منها بشيء من التفصيل، فأحيل القراء إليها والاستفادة منها، فإنها نادرة في بابها.

وأضيف أنا إلى ما ذكر: الشيخوخة! فقد تنبه بعضهم لأهمية هذا العلم في سن متأخرة، فأخذوا يصححون ويضعفون فيخطئون كثيراً.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٧/٢]

## نفس الرحمن فيما لأحباب الله من علو الشأن

السيد إسماعيل بن مهدي الغرباني في كتابه " نفس الرحمن فيما لأحباب الله من علو الشأن "، ينتصر فيه للمستغيثين فيه بغير الله، ويرد على المنكرين عليهم، وما رأيت أجهل منه فيمن كتب في هذا المواضيع.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٣٩/٢]



## نهاية البداية والنهاية

وإليك مثلاً آخر من أمثلة التأويل الذي يُليّ به بعض الكتاب المعاصرين من الأزهريين: قال الشيخ "محمد فهميم أبو عبية" في تعليقه على "نهاية البداية والنهاية" (١ / ٧١):

"هل بقي عيسى عليه السلام حتى الآن حيّاً؟ وسيُزل إلى الأرض ليُجدد الدعوة إلى دين الله بنفسه؟ أم أن المراد بتزول عيسى هو انتصار دين الحق، وانتشاره من جديد على أيدي مُخْلِصَةٍ تعمل على تخليص المجتمع الإنساني من الشرور والآثام؟ رأيان (!) ذهب إلى كل منهما فريق من العلماء (!).

وهذا هو ما يقال بالنسبة إلى الدجال: هل هو شخص من لحم ودم ينشر الفساد، ويهدد العباد، ويملك وسائل الترغيب والترهيب والإفساد؛ حتى يقيّض له عيسى عليه السلام فيقتله؟ أم إنه رمز لانتشار الشر، وشيوع الفتنة، وضعف نوازع الفضيلة، تهبُّ عليه ريح الخير المرموز إليها بعيسى عليه السلام، فتذهبه وتقضي عليه، وتأخذ بيد الناس إلى محجة الخير ومنهج العدل والتدين؟".

قلت: ولا يكتفي هذا الأزهري "الفهميم" بهذا التعطيل لنصوص السنة وتأويلها - على طريق الرمز الذي هو مذهب الباطنية الملحدة؛ كما سبق حكايته عن السيد رشيد رضا نفسه - بل إنه يوهم القراء بأن هذا التعطيل هو رأي لبعض العلماء يقابل الرأي الأول! والحقيقة أنه لم يقل به أحد ممن له ذكر بالعلم في أهل الحديث والسنة، وإنما قال به بعض الخوارج والمعتزلة من الفرق الضالة؛ قال القاضي عياض:

"في هذه الأحاديث حجة لأهل السنة في صحة وجود الدجال، وأنه شخصٌ مُعَيَّنٌ يبتلي الله به العباد، ويُقدَّرُهُ على أشياء؛ كإحياء الميت الذي يقتله ... وظهور الخصب، والأثمار والجنة والنار، واتباع كنوز الأرض له، وأمره السماء فتمطر، والأرض فتنبت ... ، وكل ذلك بمشيئة الله، ثم يعجزه، فلا يقدر على قتل الرجل ولا غيره، ثم يبطل أمره، ويقتله عيسى ابن مريم، وقد خالف في ذلك بعض الخوارج والمعتزلة والجهمية؛ فأنكروا وجوده، وردوا الأحاديث الصحيحة!"

قلت: وهذا هو بعينة ما فعله هذا الأزهري (الفهيم) وبعض شيوخه - تبعاً لسلفهم من الخوارج والمعتزلة؛ وأخيراً القاديانية كما سبق - تارة بطريق التشكيك في صحة الأحاديث بزعم أنها آحاد - كما فعل الشيخ (محمود شلتوت) في بعض مقالاته؛ تبعاً للشيخ (محمد عبده) كما سبق - وتارة بطريق التأويل والتعطيل كما فعل هذا (الفهيم)! وهو وإن كان اقتصر في كلامه السابق على حكاية الرأيين - بزعمه - دون أن يحدد موقفه بوضوح منها؛ فإنه إنما فعل ذلك تمويهاً وتدليساً على القراء، وإعداداً لنفوسهم لتقبل ما سيرجحه هو فيما بعد! فاسمع إليه وهو يقول في تعليقه على الفقرة الآتية (١٢ - أبو أمامة، ١٤ - السياق): "يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب:"

"اختلف العلماء في الكتابة هنا: هل هي حقيقة؛ أم أنها كناية عن الأمارات الدالة على صاحبها؟ وأن القراءة معناها أن تلهم النفس المؤمنة بإشرافها ما يبصرها الحقيقة دون امتراء ... ولعل هذا التأويل هو الأقرب وهو الأسلم!" .

هكذا قال هذا "الفهيم" متجاهلاً نص الإمام النووي وغيره على خلاف ترجيحه؛ قال الحافظ في "الفتح" (١٣ / ٨٥):

"قال النووي: الصحيح الذي عليه المُحقِّقون أن الكتابة المذكورة حقيقة، جعلها الله علامة قاطعة بكذب الدجال، فيظهر الله المؤمن عليها، ويخفيها على من أراد شقاوته".

قال الحافظ: "وحكي عياض خلافاً، وأن بعضهم قال: هي مجاز عن سمة الحدوث عليه، وهو مذهب ضعيف".

ثم لا يكتفي ذاك (الفهيم) بترجيحه لذلك التأويل الباطل؛ بل إنه يجزم به بعد عدة صفحات؛ فيقول (ص ١١٨):

"اختلاف ما روي من الأحاديث في مكان ظهور الدجال ... يشير إلى أن المقصود بالدجال الرمز إلى الشر واستعلائه ... !"

وهذا هو الذي جزم به في تصديره للكتاب؛ فقال (ص ٦):

"ثم سرنا مع القائلين بأن ظهور المهدي ونزول عيسى عليهما السلام هما رمزان لانتصار الخير على الشر، وأن الدجال رمز لاستئثار الفتنة، واستيلاء الضلال فترة من الزمان ... !"

قلت: وهذا "الفهيم" هو رئيس بعثة الأزهر الشريف — (لبنان)؛ كما طبع ذلك تحت اسمه على طرّة الكتاب.

ولقد أساء جداً في تعليقاته على الكتاب المذكور إلى مؤلفه وكتابه من جهة؛ وإلى الحديث النبوي من جهة أخرى؛ مما يدل على جهله البالغ به! فإنه قطع بتضعيف أحاديث صحيحة؛ لعدم اتّساع قلبه لها! ولم يسبقه إلى ذلك أحد من أهل العلم — كحديث الجساسة؛ انظر (ص ٦ و ٩٦ و ١٠١)، وقد رواه مسلم، وحديث المهدي (ص ٣٧) — غير مبال بتصحيح المؤلف ابن كثير لبعضها (ص ٤٢ و ٤٣)؛ بل جزم

بوضع حديث آخر رواه مسلم في "صحيحه" (ص ٥٨ - ٥٩)! أما إساءته إلى الكتاب والمؤلف؛ فهي أنه وضع في صلب الكتاب عناوين من عنده دون أن ينبّه على ذلك، وبعضها على خلاف طريقة المؤلف؛ باعتباره من أئمة الحديث الذين يؤمنون بالنصوص المتعلقة بأشراط الساعة دون تأويل لها؛ كما يفعل المبتدعة من المعتزلة وغيرهم، وهذا "الفهيم" قد أبان في تعليقاته المشار إليها؛ أنه سلك سبيلهم حذو القذة بالقذة، فهذا هو مثلاً قد وضع من عند نفسه عنواناً في صلب الكتاب (ص ١١٦): "حديث يجب صرفه عن ظاهره إلى التأويل!"

وضعه فوق حديث مسلم في قتل الدجال للمؤمن وإحيائه إياه؛ (انظر فقرة: ١٧ و ١٨ - أبو أمامة).

وعنوان آخر وضعه على الأحاديث الواردة في ابن صياد بعضها في البخاري! فقال (ص ١٠٤): "مرويات مرفوضة؛ لأنها لا تصدق عقلاً، وليس بمعقول صدورها عن الرسول عليه السلام".

كأن الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - عند هذا "الفهيم" ينبغي أن لا يتكلم بأمور غيبية لا مجال للعقل إلا أن يسلم بها، وعلى ذلك فالإيمان بالغيب الذي هو التصديق لا وجود له في نفسه!!

ووضع عنواناً على حديث تعذيب المصورين (٢ / ٥٠): "عذاب المصورين المحسمين يوم القيمة!"

وبالجملة؛ فهذه العناوين التي وضعها من عند نفسه في ثنايا الكتاب؛ مع أنها تنافي الأمانة العلمية؛ فهي - في الوقت نفسه - تدل على مبلغ علم هذا "الفهيم"، والخسارة التي لحقت بالناشرين للكتاب مادة ومعنى؛ حيث إن تعاليقه المذكورة قد غيرت معالم الكتاب،

وجعلته بهذا العناوين والتعليق كتاباً آخر ليس هو كتاب الحافظ ابن  
كثير!

"قصة المسيح الدجال" (ص ٩ - ١٦).

## هداية السلطان إلى بلاد اليابان

ادعى أحد الدكاترة أنها ليست له وإنما لبعض إخواننا مع أنني تناولتها منه هدية مطبوعة حين زرتة في مكة في حجتي الأولى سنة ١٣٦٨ هـ.

[تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ص ٦٥]









